علي يوسف علي

فتاوى مرفوضة

الطبعة الأولى

٢٠٠٨

تسويق ونشر

مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافى

الكتاب: فتاوى مرفوضة

المؤلف: علي يوسف علي

الطبعة الأولى: القاهرة ٢٠٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢٢٩٧

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-6215-24-6

علي، علي يوسف.
فتاوى مرفوضة/ علي يوسف علي. ط١. — القاهرة: مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافي، ٢٠٠٨.
١٤٤ ص؛ ٢٤سم.
تدمك: ٦- ٢٤- ٦٢١٥- ٩٧٧
١- الفتاوى الشرعية.
أ- العنوان ٢٥٩

فتاوى مرفوضة

المدير العام خالد عبد الصمد خفاجي
مدير النشر عـــادل متـــولي

الجمع والصف الإلكتروني
القسم الفني
إشراف وتنفيذ إيمان خفاجي
تصميم الغلاف: الفنان عطية الزهيرى
طباعة مطبعة المدينة



مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافى

الإدارة: ٥ شارع المصانع - من شارع شهاب
المهندسين – الجيزة – جمهورية مصر العربية.
تليفون: ٣٣٤٥٩٩٦٣ فاكس: ٣٣٠٢٦٤٣١
التسويق: ٠١٢٣٧٠٥٠٢٤ - ٠١٠١٨٨٩٣٦٣

Email: agyal.gro@hotmail.com

المحتويات

الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

الفصل الخامس:

الفصل السادس:

مقدمة الكتاب

لعلي لا أكون مبالغا إذا اعتبرت أن الثورة التي يشهدها الرأي العام المصري منذ قرابة شهرين ضد الفتاوى الشاذة التي تصدر من المؤسسة الأزهرية هي لحظة فارقة في التاريخ الإسلامي، فلأول مرة منذ عشرة قرون يواجه الفكر الكهنوتي - ذلك الفكر الذي تسرب في فترات الجهالة للفكر الإسلامي وسيطر على عقول الجماهير وحاز مباركة الحكام – ثورة تزلزل كيانه وتثير الانشقاق في هيكله. وعلى أي حال تنتهي إليه هذه الثورة، فإن القدر المتيقن من الواقع هو أن حال المؤسسة الأزهرية قبل مايو من هذا العام لن يكون بأية حال من الأحوال كحالها بعد مايو منه، وهو الشهر الذي سوف يدخل التاريخ باعتباره شهر تفجر هذه الثورة.

لقد قام المفتي بسحب كتابه "الدين والحياة، الفتاوى العصرية" من السوق على إثر هذه الثورة ضده، وقبل ذلك بأيام أطيح بشخصية لا تقل عن شخصية المفتي وزنا، ألا وهو الدكتور عزت عطية رئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين، إثر الثورة ضد رواية رضاع الكبير. فإذا كانت مقولة "أول الغيث قطرة ثم ينهمر" صحيحة، فمما لا شك فيه أن هذين الحدثين الخطيرين في تاريخ الأزهر هما أول قطرتان في الغيث الذي سوف يكون على الأزهر مواجهته في الفترة الباقية له في الوجود.

وقد تبلورت الثورة ضد المؤسسة الأزهرية وتسلطها الديني على المجتمع بتراث مثقل بالأساطير والخرافات في أربعة أحداث، الأول هو رفع الأستاذ محمود رياض المحامي بالإسكندرية قضية ضد شيخ الأزهر يطالبه فيها بتنقيح التراث من الغث، وهو مطلب المستنيرين من مفكري الأمة على مدى عشرات السنين، والحدث الثاني هو تفجر ثورة الرأي العام ضد كتاب "دفع الشبهات عن السنة النبوية" للدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي أستاذ الحديث بكلية أصول الدين، وفي هذا الكتاب انتقى المؤلف عن عمد مجموعة من أكثر الروايات

تصادما مع العقل والمنطق ليدافع عنها على زعم أنها من السنة النبوية، وبلورت هذه الثورة في قضية رضاع الكبير. أما الحدث الثالث فهو ثورة الرأي العام ضد كتاب المفتي السابق الإشارة إليه، وتبلورت هذه الثورة في قضية تبرك الصحابة ببول الرسول. أما الحدث الرابع فقد جاء إثر حادثة اهتز لها ضمير المجتمع، وهو وفاة طفلة أثناء عملية ختان.

وفي حين جاء الحدث الأول كسابقة قضائية لم يشهدها المجتمع من قبل، وجاء الحدث الثاني كإعصار تراكم على مر ثلاث سنوات حتى استحال مدمرا بسبب عناد مؤلف الكتاب وإصراره على تحدي الرأي العام فيما يقدمه من فتاوى شاذة طوال هذه الفترة، فقد جاء الحدث الثالث كصاعقة زلزلت كيان المؤسسة الأزهرية من أساسها، حيث تسارعت الأحداث حتى اضطر المفتي لسحب كتابه بعد أيام قلائل من تفجرها، مع الاعتذار عن فتواه التي أثارت الرأي العام.

ولكن هذا الإجراء لم يحقق للمؤسسة الأزهرية هدوءا، فطبقا لمبدأ أن المصائب لا تأتي فرادا هبطت الحادثة الرابعة على رأس المؤسسة الأزهرية كزلزال زاد منها تفسخا، حيث انقسم الفكر الأزهري بين متراجع عن ربط هذه العادة بالشريعة كنوع من الانحناء للعاصفة ومصر على موقفه منها.

ومن حق كل مهتم بشأن هذا الوطن أن يحلم بأن تكون هذه الثورة نهضة تنتهي بأهم أمل لكافة المهتمين بشأن الوطن في أي اتجاه كان، وهو خروج المجتمع من تحت عباءة الكهنوت الديني الذي خيم على عقول الأفراد على مر القرون.

وحتى يحقق هذا الأمل الغالي نقدم للقراء هذا الكتاب، نهدف منه أن يكون على دراية بأبعاد المعركة ضد الكهنوت الديني، خاصة حين تطرح القضية المرفوعة ضد شيخ الأزهر – وما قد يتمخض عن المعركة من قضايا أخرى. ففي أربع فصول متعاقبة نعرض لأبعاد كل حدث من الأحداث نبين محرضه وتفاصيله وبعضا من وثائقه في وسائل الإعلام، ثم نختتم كل فصل بتعقيب يبين الحكم الشرعي للحدث الذي تناوله الفصل.

ولكن لما كانت المعركة تدور في المقام الأول حول السنة النبوية المشرفة، فقد لزم الأمر فصلا تمهيديا يعرف القارئ بوضع السنة في الفكر الإسلامي بين ثلاثة اتجاهات، اتجاه يغرف من التراث أقبح ما فيه وينسبه لسنة رسول الله،

واتجاه ينكر أي دور إيجابي للرسول صلى الله عليه وسلم في إبلاغ الدعوة فينكر بالتالى وجود السنة النبوية كلية، والاتجاه الثالث الذي يتبناه مؤلف الكتاب هو الاعتراف بالسنة كمصدر ثالث من مصادر النسق المعرفي الإسلامي، مع تعريف بسيط للسنة هو "ما طبقه رسول الله ﷺ لأحكام كتاب الله فيما عن له من حوادث في عصره"

وفي الفصل الخامس نلقي الضوء على التعليم الأزهري الحالي كنوع من التعليم تجاوزه العصر، يتحدث خريجوه بلغة لا يفهمها غيرهم ولا يفهمون هم بدورهم غيرهم.

ثم نقدم في فصل سادس رؤيتنا المستقبلية بعد وصول هذه النهضة لمبتغاها بإذن الله، فنقدم تصورنا لتطوير التعليم الديني ثم لتطوير المؤسسة الدينية. وننهي الكتاب بمجموعة من الملحقات تثري ما قدمناه في الكتاب من معارف.

وعلى الله قصد السبيل.

علي يوسف علي

الجيزة، يونيو ٢٠٠٧

فصل تمهيدي

السنة النبوية بين تشويه الكهنوتيين وإنكار المنكرين

السنة في الفكر الكهنوتي

لم تكن الروايات التي صدمت الرأي العام بهذا العنف لتتسرب للسنة النوبية المشرفة لولا تنصل القائمين على أمرها من الأزهريين من تطبيق المنهجية التي وضعها السلف الصالح لصيانتها من التزييف والتشويه على أيدي أعداء الإسلام. وتعتمد منهجية السلف الصالح منذ عصر ابن عباس حتى البخاري ومسلم وغيرهما على أن كتاب الله هو المرجعية القاطعة لبيان الصحيح من الفاسد من الروايات التي تنسب إلى رسول الله صلى الله عليه سلم.

وبعد انتهاء عصر تدوين السنة في القرن الثالث الميلادي انهارت السلطة السياسية للدولة العباسية وتقطعت أوصال الدولة إلى دويلات ذات استقلال سياسي، واكتفى الخليفة العباسي بمنصب شرفي يماثل منصب بابا روما بالنسبة للديانة الكاثوليكية. وفي خضم هذا الانهيار تمكن أعداء الإسلام من تدمير المخطوطات الأصلية للكتب التي وضعها رواة الحديث كالبخاري ومسلم، ثم دسوا فيها ما شاءوا من أفكار متناقضة مع القرآن الكريم وثوابت العقيدة والمنطق العقلاني.

وبدلا من أن يقوم المسئولون عن السنة النبوية بأمانة إعادة عرض تلك المخطوطات على كتاب الله لإعادة تنقيحها واستبعاد ما يخالف كتاب الله منها، نجدهم قد انتهجوا منهجا كهنوتيا صرفا يقوم تقديس المخطوطات التي وضعها السلف الصالح من علماء السنة كالبخاري ومسلم، وأطلقوا على تلك الكتب "الكتب الصحيحة"، ونادوا بأن ما جاء فيها لا يناقش، وأن من يشكك في رواية منها هو منكر للسنة وعدو للإسلام.

ومن أجل أن يتمكن الفكر الكهنوتي من الدفاع عن الروايات الشاذة في كتب السنة انتهجوا منهجا يقوم على التضليل والمراء الفاسد لكي يقنعوا أصحاب العقول البسيطة بصحة تلك الروايات. وخير مثال نقدمه للقراء الكرام حول منهجية التنصل من الأمانة العلمية في الكتب الأزهرية المتعلقة بالسنة النبوية المشرفة هو الكتاب الذي أثار الضجة حول رواية إرضاع الكبير، وهو كتاب "دفع الشبهات عن السنة النبوية" للدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي. وفيما يلي عرض للكتاب من منظور خيانة الأمانة العلمية في كتابه الذي يدرسه لطلابه في كلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية

أولا: عدم توخي دقة المصادر: الخطوة الأولى التي يفترضها البحث العلمي الصادق هو التأكد من صحة المصادر، فكان على المؤلف أن يتأكد من أن مخطوطات السنة التي يشير إليها في كتابه متصلة بمؤلفيها لضمان عدم تعرضها للتزييف والدس.

وواقع الأمر هي أن الكتب التي يعتمد عليها المؤلف لا صلة لها بمؤلفيها، فالمتتبع لكتاب "أقدم المخطوطات العربية في القرون الخمس الأولى من الهجرة" للباحث العراقي سركيس عواد يكتشف وجود فجوة زمنية لأكثر من قرن ونصف من الزمان بين أقدم مخطوطات السنة وعصر التدوين، فهو يبين على سبيل المثال أن تاريخ أقدم مخطوطة للبخاري والمسماة "الجامع الصحيح" هو ٤٩٥ هـ، أي بعد وفاة البخاري بمائتين وأربعين عاما.

والنتيجة القاطعة الدلالة من وجود هذه الفجوة هي انهيار ضابط العنعنة التي يؤسس عليها المؤلف كتابه، وتهدر هذه الحقيقة العلمية ما أسماه المؤلف دفاعا عن روايته من أساسها. فإذا كان شيوخ الأزهر غير عالمين بتلك الفجوة الزمنية رغم الشهادات الأكاديمية التي يحملونها كان ذلك مصيبة، فإن كانوا عالمين بها ويخفونها عن الأمة فالمصيبة أعظم..

ثانيا: مجافاة مبادئ علم أصول الحديث: تفرض قواعد تنقيح الأحاديث المؤسسة على قواعد أصول الفقه أن تكون أول خطوة في تنقيح الروايات – أي قبل الدخول في دراسة الإسناد - هي العرض على القرآن الكريم باعتباره المصدر الوحيد الذي يتمتع بقطعية الثبوت وتحصين الله سبحانه له من

الزيف والتدليس. ولكن المؤلف، لا يطبق هذه المنهجية في كتابه، فلا تجد رواية من روايات كتبه تعتمد على التوافق مع كتاب الله في إثبات صحتها، وليس المؤلف في ذلك بدعة بين شيوخ الأزهر عامة.

بل إنه في العديد من الروايات لا يتورع المؤلف في دفاعه عنها عن أن يقلب الآية فيجعل رواياته حاكمة على القرآن، وتعطينا الرواية التي تزعم وقوع الرسول الكريم تحت تأثير السحر مثالا لذلك، فالرواية تتناقض مع الآية الكريمة ﴿ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾، ولكن المؤلف يضع على تلك الآية تخصيصا من لدنه زاعما بأن المقصود من الآية هو العصمة من القتل ليس إلا.

ثالثا: تعمد إخفاء التناقض في مصادره: في الكثير من الأحيان تحمل نفس الكتب التي يعتمد عليها المؤلف روايات تعارض الروايات التي يدافع عنها، وكان المفروض طبقا للمنهج العلمي المحايد والموضوعي أن يعرض المؤلف على الطلاب هذه الروايات حتى تكتمل الصورة عن الموضوع الذي يعرضه، ثم يقدم الدليل المنطقي على ترجيحه بين الروايات المتعارضة.

فعلى سبيل المثال يرجع المؤلف رواية رضاع الكبير لموطأ مالك، وهي بالفعل واردة تحت رقم ١٢ من كتاب الرضاع، وذلك في باب "ما جاء في الرضاعة بعد الكبر"، والرواية منسوبة لابن شهاب. وفي نفس الوقت يخفي المؤلف عن طلابه وجود ستة روايات لكبار الصحابة والتابعين تناقض فكرة رضاع الكبير وتنص صراحة على أن الرضاعة لا تكون في الصغر، وهي الروايات أرقام ٤ لعبد الله بن عباس، و٦ لعبد الله بن عمر، و١٠ و١١ وكلاهما لسعيد بن المسيب، و١٣ لعمر بن الخطاب، و١٤ لبعد الله بن مسعود.

وعلى ذلك فإن مالك حين أورد تلك الروايات الست، والتي هي متفقة مع كتاب الله، قد قدم الدليل الدامغ على أن تلك الرواية المشبوهة مدسوسة على كتابه، لتناقضها مع كتاب الله من جهة، ثم للأحاديث التي تعارضها وتتفق مع كتاب الله من جهة أخرى، ولجدارة أصحاب تلك الروايات من جهة ثالثة بالنسبة للراوي المنسوب له رواية رضاع الكبير، وكلها أدلة لا يمكن أن تفوت على شخصية من أعظم شخصيات الإسلام كالإمام مالك رضي الله عنه. وقد كان على مؤلف الكتاب لو كان يتحلى بالمنهجية العلمية الباحثة عن الحقيقة بأمانة أن يصل لهذه

النتيجة، لا أن يتعمد إخفاء أدلة زيفها.

رابعا: التلاعب بمدلولات الألفاظ: من أسوأ وسائل الدفاع المبني على التضليل في الكتاب تعمد المؤلف التلاعب بمدلولات الألفاظ، فنراه يخرج عن الدلالة المباشرة للفظ، وهي الدلالة التي يفهمها الكافة وتترجم للغات الأخرى، ليفترض له معنى مخالفا لا أثر له إلا في كتابه.

ففي روايته عن وقوع الرسول ﷺ تحت تأثير السحر تقول الرواية: "كان يرى أنه يأتي النساء وهو لا يأتيهن"، وهي عبارة قاطعة الدلالة على الوقوع تحت تأثير هلاوس سمعية وبصرية تجعله يخلط بين الواقع والخيال. وفي محاولته إثبات صحة الرواية يزعم المؤلف أن الأمر كان متعلقا بنشاطه البدني، وهي قوة الجماع.، وهو بذلك علاوة على تجرئه على سمعة رسول الله بهذا الكلام الذي لا يليق في حق شخصه الكريم، ولا في حق شخص زوجته عائشة رضي الله عنها حين تصرح بخصوصيات حياتها الزوجية، يرتكب جريمة خلط متعمد بين الوقوع تحت تأثير السحر، والذي يعني في العلم الحديث مرضا عقليا يقدح في جدارة حمل الرسالة، والمرض العضوي.

ويدفعنا ذلك للتساؤل، هل الحصول على مؤهل أزهري يعني رخصة للإساءة لرسول الله فتكون حلالا عليه وحراما على صحف الغرب؟

خامسا: عدم توثيق المصادر لمعلومات مفضوحة البهتان: في معرض دفاعه عن حديث الحبة السوداء يقارن المؤلف بين الطب (النبوي) والطب (الدنيوي) فيتهم الأخير بأنه "لعنه". ثم يزيد من تهجمه على هذا الطب ليشمل الأطباء من خريجي كليات الطب، فيقول إنهم أدرى الناس بأن ما يمارسوه هو لعنة، ويقدم دليلا على ذلك بأن أحد أساتذة الطب قد ألف كتابا بهذا المعنى، ثم يزيد المشهد درامية حين يقرر أن العديد من الأطباء قد انتحر على إثر قراءة الكتاب.

لا أعتقد أن أحدا يتجرأ على الاستخفاف بعقل من يكتب له إلى هذه الدرجة، فبصرف النظر عما في قول المؤلف من كذب مفضوح وتجرئ على العلم الحديث لصالح خرافات نسبت لرسول الله، نجد أن المؤلف يورد معلومات غير موثقة، فهو لا يذكر أية بيانات عن الكتاب الذي زعم أنه قد كشف الحقيقة

التي يدعيها، وأهم تلك المعلومات بداهة اسم المؤلف واسم الناشر، كما لم يذكر اسما واحدا من الأطباء الذين انتحروا بسبب نشر الكتاب!

ولما كانت هذه المطاعن قاسما مشتركا في كافة الكتب التي تدرس الحديث النبوي وما يتأسس عليه من دراسات أخرى كالفقه والسنة النبوية في الأزهر، فإنني أرجو بهذه ا لعجالة أن أكون قد وفقت في بيان ما يعيب التعليم الأزهري عامة من تشويه لصحيح الشريعة وحيود عن مبادئ الأمانة العلمية.

السنة في فكر منكري السنة[1]

على الجانب المضاد من الساحة يقف منكرو السنة. وإذا كان الفريق الكهنوتي يبذل جهدا سوف يحاسبه الله عليه للالتفاف حول اكتمال كتاب الله وتجاهل الآيات التي تقطع بذلك، فإن الفريق المعارض له يأخذ الآيات التي تثبت اكتمال كتاب الله بقراءة حرفية ضيقة لينفوا أية قيمة معرفية لأعمال الرسول إبان بعثته تؤخذ كمصدر من مصادر النسق المعرفي للشريعة الإسلامية خاصة وللفكر الإسلامي عامة.

وفي عرضنا للنسق المعرفي للفكر الإسلامي سوف نبين أي خطأ جسيم وقع فيه منكرو السنة، ولكنا في هذا الموضع نشير إلى ظاهرة يجتمع فيها النقيضان، ألا وهي استخدام أساليب القهر الفكري التي تشل العقل عن التدبر. وأساليب منكري السنة في دحر الخصوم هو الهجاء والقذف في حق رواة الحديث وإلصاق أبشع التهم بهم، شأنهم في ذلك شأن الجانب الكهنوتي من الفكر الإسلامي، الأمر الذي يؤكد أن هذا المسلك المشين هو ظاهرة حضارية تعاني منه مجتمعاتنا.

ومن أمثلة التجني الصارخ في حق رواة الحديث يدعي منكرو السنة أن رواة

١- من أشد الأمور إيلاما للنفس أن تكون تهمة "إنكار السنة" سلاح قهر يرمي به الكهنوت الديني خصومه بحق أو بدو حق، ثم تستجيب الدولة لهذا السلاح من القهر الفكري فتطارد منكري السنة بدعوى ازدراء الأديان، ومنهم من يحكم عليه بأحكام مقيدة في للحرية، بينما الكهنوت الديني الذي يمارس أبشع صور تشويه الدين الإسلامي يحتل أعلى المناصب الدينية، وينشر في حرية تامة أباطيله وأفكاره الشاذة ويصدم مشاعر المسلمين بكل عناد، فهل يمكن أن نستخلص من ذلك أن الحصول على الشهادة الأزهرية هو ترخيص من الدولة لخريجي الأزهر لازدراء الدين الإسلامي؟

الحديث يقولون: "إذا صح السند صح المتن"، حتى يتهموا بذلك بإغلاق العقل عن تنقيح المتن، والحقيقة أن رواة الحديث لم يقصروا في وضع ضوابط تنقيح المتن، بل وجعلوه مقدما على تنقيح الإسناد.

وكما يبرئ البحث الذي قمت به حول إثبات الفجوة الزمنية بين رواة الحديث وبين أقدم مخطوطات كتبهم حجة على الكهنوتيين في إلصاق روايتهم الشاذة بهم، يقف هذا البحث أيضا حجة على منكري السنة في رميهم رواة الحدث بتهممهم الباطلة وتشويههم المتعمد لصورتهم أمام الناس.

هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية الموضوع فإن فساد منطق إنكار السنة يتضح من البند التالي.

السنة كمصدر من مصادر النسق المعرفي الإسلامي

يقوم النسق المعرفي الإسلامي على ثلاثة مصادر، كتاب الله كمصدر نصي، ثم سنة رسول الله كمصدر تطبيقي وتفسيري، ثم قواعد أصول الفقه الذي يؤصل منهجية الاجتهاد الشرعي كمصدر تنظيري. وترتب هذه المصادر ترتيبا تنازليا، بالضبط كما ترتب مصادر التشريع الوضعي، وهي الدستور ثم التشريع البرلماني ثم اللوائح التنفيذية، ترتيبا تنازليا.

وكما لا يعني دور البرلمان في سن القوانين نقصا في الدستور، بل هو تطبيق لما به من قواعد عامة على صورة قواعد قانونية، كما لا تعني اللوائح التنفيذية التي يضعها الوزراء نقصا في التشريع، بل هي تطبيق على الأحوال الخاصة بكل وزارة، فإن أيا من المصادر الأدنى في النسق المعرفي الإسلامي لا تعني نقصا في النسق الأعلى، بل تطبيقا لها. فالسنة في هذا السياق، وكما بينا في مقدمة الكتاب، هي "**تطبيق رسول الله ﷺ لأحكام كتاب الله فيما عنّ له من أحداث وقعت في عصره**"

وكما يتهدد النسق المعرفي الإسلامي من جهة الفكر الكهنوتي بسبب إغلاقه باب الاجتهاد وعدم احترام مبادئ علم أصول الفقه، فإن فكر منكري السنة تهديد لا يقل جسامة عن التهديد الكهنوتي وذلك حين يحرمون هذا النسق المعرفي من التراث النبوي بكل ما فيه من ثروة معرفية نعرض قبسا منها في السطور التالية.

بداية ينسى منكرو السنة أن الرسول ﷺ لم يقتصر دوره على إبلاغ الرسالة، بل كان له دوره السياسي في تأسيس الدولة الإسلامية. وبصفته رئيس الدولة قام بتصرفات خضعت كلها لأحكام كتاب الله، فكانت بذلك تطبيقا عمليا لتلك الأحكام في الأحداث المتعلقة بفترة النبوة، ودخلت النسق المعرفي الإسلامي كثروة معرفية في المجالات التي تناولتها.

فعلى سبيل المثال، قام الرسول ﷺ فور تأسيسه الدولة في المدينة بوضع دستور لها، يرى فيه فقهاء القانون الدستوري دستورا يؤسس لمبادئ الليبرالية كما يعرفها العالم المتحضر في أيامنا هذه. فدستور المدنية وضع على أساس المواطنة حيث المساواة بين كافة المواطنين دون تمييز بسبب الدين أو الانتماء القبلي. ومن جهة أخرى لم تؤسس الدولة كدولة دينية يلعب فيها رسول الله ﷺ دور الحاكم المطلق بحكم وضعه الروحي، بل كان يطبق مبدأ الشورى كما أمر كتاب الله.

وحين طبق رسول الله الآية الكريمة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾[1] نراه يحارب بعض الكفار ويهادن البعض الآخر، بينما لا يرفع السيف ضد المنافقين، ولو أخذنا بمنطق منكري السنة في نظرتهم الحرفية لآيات القرآن الكريم لكان ذلك يعني تقصيرا من رسول الله في تطبيق أحكام الله. ولكن الأمر من وجهة نظر النسق المعرفي الإسلامي الذي يعترف لرسول الله بدور إيجابي في إبلاغ الرسالة يستخلص من ذلك أن الجهاد ليس بالسيف على الدوام، بل مقصور على من يرفع السيف ضد الدولة الإسلامية.

وباختصار شديد كان كل تطبيق لحكم من أحكام كتاب الله يعتبر ثروة من المعارف يتعامل معها فقهاء الإسلام ليصوغوها في شكل مبادئ ونظريات وقواعد أصولية لتطبق في العصور التالية و لتمثل المصدر الثالث للنسق المعرفي الإسلامي.

والمثال التالي يزيد دور السنة النبوية في إثراء النسق المعرفي الإسلامي إيضاحا. إن كتاب الله لم يذكر نصيب الجدة من الميراث، وتطبقا لمبدأ منكري السنة فهذا من شأنه حرمان الجدة من الميراث. ولكن رسول الله حين سئل عن ميراثها قدر لها السدس قياسا على ميراث الجد. وقد أثرى هذا التصرف النبوي النسق المعرفي الإسلامي من جهتين، فمن جهة بين أن المساواة بين الرجل والمرأة

١- سورة التوبة: ٧٣.

هي الأصل في الشريعة الإسلامية، كما وضع من جهة أخرى قاعدة فقهية هي شرعية تطبيق القياس في استخلاص الأحكام الفقهية.

وبناء على تطبيق القياس تطبيقا عمليا من الرسول ﷺ، جاء منظرو الفقه الإسلامي من علماء أصول الفقه ليجعلوا القياس أحد مصادر هذا الفقه، فبينوا أركانه وأحواله وفرقوا بين الصحيح منه والفاسد. وهكذا كانت سنة رسول الله ﷺ أساسا للمصدر التالي من مصادر النسق المعرفي الإسلامي، ألا وهو قواعد أصول الفقه.

بهذا النسق المتوازن والمتناغم أخذت الشريعة الإسلامية رونقها الذي قبلت به في محكمة العدل الدولية لتجلس على منصة قضاء القانون الدولي بجوار الشرائع المتمدينة الأربع المشكلة لهذه المنصة[1]، وهو أمر لم يكن ليتحقق تحت ظل فكر منكري السنة الذين لا يرون هذا النسق أصلا.

أما في ظل الفكر الكهنوتي فقد استحالت الشريعة الإسلامية بعبعا تنخلع القلوب لمجرد التفكير في تطبيقها، وهو ما يمثل حجم جريمة المناهضين لتنقيح التراث الإسلامي، حيث ينطبق عليهم قول الحق ﷻ ﴿ لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾[2] صدق الله العظيم

١- الشرائع الأخرى هي: اللاتينية، السلافية، الجرمانية، الأنجلوسكسونية

٢- سورة النحل: ٢٥.

الفصل الأول

القضية

المساهمون في القضية

الأستاذ محمود رياض مفتاح المحامي (رافع القضية).

الشيخ صبري الشاهد ، إمام وخطيب مسجد.

مؤلف الكتاب.

الجانب القانوني من القضية

اعتمد الأستاذ محمود رياض مفتاح في رفع قضيته ضد شيخ الأزهر على نص المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له. فهذه المادة تحدد واجبات مجمع البحوث الإسلامية، ومن بينها:

" ١- ......

٢- **العمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص**

٣- ...."

كما تنص المادة ٢٦ من ذات القانون على أن شيخ الأزهر هو رئيس المجمع.

وقد رأى الأستاذ محمود رياض أن المجمع تحت رئاسة شيخ الأزهر لم ينفذ الالتزام بتجريد الثقافة الإسلامية من الفضول والشوائب وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص، فقام بتوجيه إنذار له في ٢٠٠٦/١٢/١٨ تمهيدا لرفع القضية المشار إليها.

وقال الأستاذ رياض في مقدمة صحيفة الدعوى:

"شهدت كتب التراث الضخمة التي تركتها عصور التدوين من كتب أحاديث وسيرة وتفسير قدرا ضخما من الأساطير والخرافات والأخبار كاذبة على القرآن والسنة وسيرة النبي.

هذه الكتب المحملة بالمتناقضات والتي لا يزال أغلب رجال الدين يتعاملون معها على أنها مسلمات دون أن يكون لهم اعتراض على بعض ما جاء بها، أو توقف بإزائها، فقبلوا كل ما جاء بها فقبلوا كل ما جاء بها ولو كان سما زعافا وداء قاتلا"

ثم أورد الأستاذ رياض آراء كل من الأستاذين أحمد أمين ومحمد حسين هيكل وكذا مقالا للدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق حول ضرورة تنقيح كتب التراث، وسوف نورد هذه الأعمال في الملحق رقم ١ بنهاية الكتاب.

أهم الفتاوى المرفوضة

أولا: الروايات الأسطورية والخرافية

١- رواية القردة الزانية:

وردت هذه الرواية في صحيح الإمام البخاري كتاب مناقب الأنصار، باب القسامة في الجاهلية، ونصها:

"حدثنا نعيم بن حماد عن حصين عن عمرو بن ميمون قال: "رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها، ورجمتها معهم"

فبحق الله أسألك يا أخي، هل غاب عن فطنة البخاري أن البهائم غير مكلفة حتى يقال إنها تطبق الحدود؟

٢- المسوخ ثلاثة عشر:

تتحدث هذه الرواية الغريبة عن ثلاثة عشر حيوانا وتدعي أنها كانت بشرا فمسخوا لذنوب ارتكبوها، إذ ينسب لعلي بن أبي طالب أنه قال: "سألت رسول الله ﷺ عن المسوخ فقل" هم ثلاثة عشر، الفيل والدب والخنزير والقرد والجريث والضب والوطواط والدعموص والعقرب والعنكبوت والأرنب وسهيل والزهرة" فقيل: "وما سبب مسخهم" يا رسول الله، وما كان سبب مسخهم؟ فقال: "أما الفيل فقد كان لوطيا، وأما الدب فقد كان مخنثا يدعو الرجال لنفسه، وأما الخنازير فكانوا نصارى وسألوا ربهم المائدة عليهم فلما نزلت عليهم كانوا أشد

كفرا، وأما القردة فقوم اعتدوا في السبت، وأما الجريث فكان رجلا ديوثا يدعو الرجال لحلائله.... " وهكذا تجري الرواية لبقية الحيوانات، فهل تقبل عزيزي القارئ أن يحشر في ذهن ابنك البريء هذا الكلام الفارغ الذي يناقض العلم والمنطق معا في التعليم الأزهري؟

٣- الجساسة:

تتحدث هذه الرواية عن دابة في جزيرة مجهولة في البحر الأبيض أو البحر الأحمر، تتحدث بكل لغات البشر لتتجسس عليهم لحساب المسيح الدجال المحبوس مسلسلا في كهف من كهوف تلك الجزيرة، فتصور أثر رواية كهذه حين تقدم لتلميذ يعيش في عصر مسحت فيه الأقمار الصناعية كل شبر من العالم، وتقدم له شبكة الإنترنت برنامجا لخريطة تبين له موقع منزله من الكرة الأرضية!

<u>ثانيا: الطعن في سمعة رسول الله ﷺ</u>

١- جاءت امرأة من الأمصار إلى النبي فخلا بها، فقال والله إنكن لأحب الناس إلي[١] (صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب "ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس".

٢- "عن أنس ابن مالك ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان ﷺ وهي تحت عبادة بن الصامت، فكانت تطعمه وتفلي رأسه..."

٣- "حدثنا..... أن رسول الله ﷺ رأى امرأة فأتى امرأته زينب فقضى حاجته ثم خرج إلى أصحابه فقال: إن المرأة تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله فإن ذلك يرد ما في نفسه"

لا أظن أن الأمر محتاجا لتعليق مني على هذه السفاهات التي تنسب لأشرف الخلق ﷺ، وتصويره هذا التصوير الجنسي الفاحش.

<u>ثالثا: الطعن في قدسية كتاب الله</u>

"حدثنا.... عن عائشة قالت لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشرا ولقد كانت في صحيفة تحت سريري فلما مات رسول الله ﷺ تشاغلنا بموته فدخل داجن فأكلها.

١- انظر التعقيب رقم ٧.

تدبر بالله يا أخي، أين هذه الرواية من تأكيد المولى سبحانه بحفظ كتابه؟

موقف المشايخ من القضية

- نشرت "الأسبوع" في ٤/٢٨ مقالا بعنوان "ماذا وراء دعوة المطالبين بتنقية السنة؟" حمل آراء لفيف من شيوخ الأزهر يعبرون فيها عن عدائهم إزاء رفع القضية ورافعها الأستاذ محمود رياض، وإلى القارئ الكريم اختصار لهذه الآراء:

د/ العجمي الدمنهوري أستاذ فلسفة الحديث بجامعة الأزهر: يقول سيادته "إن ما يحدث الآن كذب وافتراء ونوايا خبيثة لا تريد تنقية السنة، وطالب بمساءلتهم إن كانوا سيقبلون بالمتبقي المنقى على حد قولهم أم أنهم يريدون تقويض السنة بالكامل."

تعقيب: هبوط الحوار الذي يتميز به الخطاب الأزهري، والذي هو دليل على فساد البضاعة، واضح من ألفاظ السباب التي يحملها الحديث. ومن جهة أخرى فافتراض سوء النية هو أيضا من معالم الخطاب الأزهري التقليدي، فقد افترض سيادته أن رافع القضية لن يقبل بما سوف يسفر عنه عملية التنقية. بل سوف يمضي قدما في تقويض السنة، ومن عجب أنه لم يبين للقراء كيف سوف يمضي رافع الدعوى قدما لتحقيق هذه النية الخبيثة المفترضة.

ثم يلجأ الدكتور للتهمة النمطية بإنكار السنة بإيراد حديث الأريكة (التي يحذر فيها الرسول من الذين سوف ينكرون سنته) في هجومه على رافع الدعوى.

وحين يتصدى سيادته للدفاع عن رواية الذبابة الشهير، يمارس ما يتبع نمطيا في هذا الدفاع، وهو الدجل العلمي بالزعم بوجود أبحاث تثبت الحديث، نسبها هو للألمان بينما نسبها غيره للبريطانيين، دون أن يقدم لا هؤلاء ولا هؤلاء دليلا واحدا يؤيد صدق زعمهم بوجود هذه الأبحاث. ونحيل القارئ إلى مقالنا في الرد على الشيخ القرضاوي حول هذه الرواية في البند هـ من الملحق ٢.

وحين يتصدى الدكتور الدمنهوري للدفاع عن رواية الذبابة الشهير، يمارس ما يتبع نمطيا في هذا الدفاع، وهو الدجل العلمي متمثل في الزعم بوجود أبحاث تثبت الحديث، نسبها هو للألمان بينما نسبها غيره للبريطانيين، دون أن يقدم لا هؤلاء ولا هؤلاء دليلا واحدا يؤيد صدق زعمهم بوجود هذه الأبحاث. ونحيل القارئ إلى مقالنا في الرد على الشيخ القرضاوي حول هذه الرواية في البند هـ من الملحق ٢.

وحين يتصدى للدفاع عن الرواية التي تتحدث عن تفلية أم حرام بنت ملحان (خالة الرسول) لراس الرسول يمارس نمطا آخر من أنماط المراء بالباطل هو التلاعب بمدلول الألفاظ، فكلنا نعلم أن التفلية هي اصطياد الحشرات من الرأس، ولكنه يخرج عن هذا المعنى قائلا: "ويكفي أن تقدم له المشط فتكون بذلك فلته"، واسأل القارئ الكريم بحق الله هل هذا ما يفهمه عامة القراء من الرواية؟ ويكفينا دليلا على دحض هذا المراء إن نذكر أن ترجمة هذا اللفظ في الترجمة الإنجليزية للبخاري هو "**looking for lice in his head**" بمعنى أنها كانت تبحث عن القمل في رأسه[1]، ومن عجب أن المترجم قد ساءه هذا اللفظ فراح في الهامش يكذب هذه الرواية قائلا إن الرسول كان من المعروف عنه النظافة التامة، فلا يمكن أن يظن أحد برأسه القمل، بينما يصر الكهنوتيون على التجرأ على رسول الله دون حياء أو احترام لقدره الشريف!

<u>الدكتور عبد المهدي عبد الهادي</u>: سوف نناقش فكره في الفصل التالي، ولكن نورد هنا رده على حادثة أكل الداجن لصحيفة كانت تحتوي على نص قرآني: "أما أكل الداجن لآية الرجم التي كانت ملفوفة تحت سرير السيدة عائشة فإن هذه الآية نسخت تلاوتها وبقي حكمها."

تعقيب: لم يبين لنا سيادته العلاقة بين أكل الداجن لصحيفة تحتوي على نص قرآني ونسخ هذا النص، فهل كانت عملية الأكل هي وسيلة الله سبحانه في نسخ الآية؟ وهل عجز المولى سبحانه (والعياذ بالله) حين تعهد بحفظ كتابه أن يحفظه من داجن (وفي روايات أخرى ماعز) أن تأكل صحيفة كانت تحتوي على نص قرآني؟

والقول بوجود نص حذفه الله سبحانه من كتاب الكريم ومع ذلك يطالب المؤمنون بتنفيذه يتناقض بصورة مباشرة مع قواعد أصول الفقه التي تعتمد عل القرآن الكريم كمصدر <u>قطعي الثبوت</u>، وهو دليل على عدم إدراك الفكر الكهنوتي لأبسط مبادئ أصول الفقه مهما ارتفعت به الدرجات الأكاديمية.

١- "مختصر صحيح البخاري المسمى بالتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح"، مكتبة دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، تأليف الإمام زين الدين أحمد بن عبد اللطيف الزيدي، ترجمة محمد محسن خان. ويلاحظ أن رواية "جاءت امرأة من الأنصار للنبي فخلا بها" لم تدرج في هذا الكتاب، ومن الواضح أن سبب ذلك كونها تشهير صريح بسمعة رسول الله.

وحتى لا تندهش يا أخي من هذه الحقيقة، أحيلك إلى شهادة المرحوم محمد الغزالي التي أقدمها في ملحق ٣ من الكتاب عن التعليم الأزهري، والتي بين فيها أن علم أصول الفقه يدرس ولا يفهم، ويعود ذلك إلى طبيعة التدريس في الأزهر من حيث كونه تدريسا تلقينيا يفصل بين المبادئ وبين المسائل التطبيقية وليس تأصيليا يرتب التطبيقات على المبادئ.

- كما نشرت "**نهضة مصر**" بتاريخ ١٧- ١٨ مايو مقالا بعنوان "في دعوى قضائية أقامها محام ضد شيخ الأزهر" تحدث كل من الدكتور عزت عطية والدكتور عبد المعطي بيومي ضد رافع الدعوى، وفيما يلي تلخيصا لأقوالهم:

الدكتور عزت عطية :علق على الدعوى قائلا: "السبب الأول وراء رفع هذه الدعوى الجهل من ذلك المحامي، فهو لا متخصص ولا علاقة له من قريب أو بعيد بعلم الحديث"

تعقيب: لم يعرف الدكتور عزت عطية وهو يهاجم رافع الدعوى ويتهمه بالجهل أنه سوف يكون بعد أقل من أسبوعين الضحية الأولى في ثورة الرأي العام بسبب الروايات التي هو متخصص فيها. ونحن من جانبنا نقول "إذا كان ناتج تخصص علماء الحديث هو إغراق عقل الأمة بهذه الروايات التي رفضها الرأي العام لتشويهها صورة الإسلام فلا بارك الله فيهم ولا في علمهم."

وقد قدمنا تحت عنوان "السنة في الفكر الكهنوتي" أن من يسمون علماء الحديث قد ارتكبوا في حق السنة المشرفة جرما لا يغتفر حينما تخلوا عن البحث الموضوعي في تنقيح المتن ولجئوا إلى بحث شكلي يقوم على تتبع سلاسل إسناد وهمية. وكان من نتيجة ذلك أن علماء الحديث أغرقوا أنفسهم في تصنيفات لأنواع الحديث تنافس تصنيف علماء الأحياء والنبات، ونحن من جانبنا نقول إن صحابة رسول الله لم يكن يعرفون شيئا عن هذه التصنيفات بكل تعقيداها، فالرواية لديهم إما صحيحة إذا كانت متفقة مع كتاب الله، أو باطلة إذا خالفته، وفي ظل هذا المفهوم البسيط أقاموا الحضارة الإسلامية، الأمر الذي يعني أن علم الحديث بصورته الراهنة علم لا ينفع يجدر بنا الاستعاذة من الله منه تأسيا برسول الله ﷺ.

الدكتور عبد المعطي بيومي يستنكر الدعوى قائلا: "إن جهود أهل السنة تتآكل تجاه ذلك المد المستغرب من أعداء العقيدة والشريعة والمهاجمين سماحتها ليل نهار"

تعقيب: مرة أخرى هجوم لاذع واتهام بالباطل، فرافع الدعوى لم يهاجم السنة، وهو بكل تأكيد ليس منتميا للفكر الغربي حتى يتهم بأنه "مستغرب"، وهي تهمة لم يسلم منها كافة المفكرين الإسلاميين ليس فقط من خارج المنظومة الأزهرية، بل ومن داخلها أيضا ممن يتبعون الفكر المستنير للإمام محمد عبده الذي طالب بكل قوة بتنقيح التراث الإسلامي من المدسوس عليه من أعداء الإسلام.

وإذا كان سيادته يحتج بجهود السلف الصالح من أهل السنة، فلا بأس بأن نكرر لسيادته ما ذكرناه في التنويه في صدر الكتاب حين خاطبنا الدكتور عبد المهدي عبد الهادي قائلين: ليس المعركة بيننا وبينكم حول ما بذله السلف الصالح من جهد لحمل الأمانة...، بل حول ما ارتكبه الخلف الطالح من تفريط في تلك الأمانة!!.

موقف المناهضين للشريعة الإسلامية من القضية

لم يتعرض الأستاذ محمود رياض للهجوم من جانب الفكر الكهنوتي الذي يدافع عن الروايات الشاذة بكل قواه فحسب، بل تعرض أيضا للاستهزاء من المعسكر المعادي للفكر الديني برمته، وهو فكر المناهضين للشريعة الإسلامية إذ لا يجدون فيها خيرا للمجتمع. وقد تبلور هذا الفكر في حزب مصر الأم الذي اتخذ له عقيدة مبنية على أن نكبة مصر كانت على يد الفتح العربي الذي أدخل مصر في نطاق الدولة الإسلامية، ومن ثم يدعون للعودة للفرعونية. ولما كانت الروايات الشاذة هي سلاح هؤلاء القوم للطعن في الدين الإسلامي وتأييد دعواهم في تخلف المسلمين عقليا، فقد ساء أحدهم أن يجد من يحاول تطهير السنة من مبرر هجومهم على الإسلام، فنشر مقالا يستهزئ فيه من رافع الدعوى.

وقد عبر السيد طلعت رضوان عن هذا الاتجاه في المقال الذي نشره في "القاهرة" بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢، تحت عنوان "التراث الإنساني ليس ملكا لأحد أو تيار يحذف منه أو يضيف إليه"، كما يعبر عن استهزائه من رافع الدعوى في عنوان آخر يقول:

"صدق أو لا تصدق، شيخ الأزهر أمام المحكمة بتهمة عدم تنقية التراث".

وإلى القارئ الكريم ردي الذي نشر في الأسبوع التالي بجريدة القاهرة على هذا المقال:

توضيح حول قضية شيخ الأزهر

علي يوسف علي

"في عدد ٢٢ مايو ٢٠٠٧ وتحت عنوان "صدق أو لا تصدق، شيخ الأزهر أمام المحكمة بتهمة عدم تنقية التراث" يعبر الأستاذ طلعت رضوان عن استنكاره لقيام الأخ محمود رياض المحامي برفع الدعوى المذكورة، وبصفتي متضامنا في هذه الدعوى أرجو أن أوضح للسادة القراء ما أشكل على الأستاذ رضوان بشأنها. لقد خلط سيادته بين ما يخرجه العقل البشري من إبداع لا يجب مصادرته، وبين ما يتسرب للعقائد الدينية من تشويه يفسد عقلية الجماهير المتدينة، والأخطر من ذلك أن يتسرب للنظم التعليمية الدينية. وسوف أضرب ثلاث أمثلة لما نطالب بتنقيحه. إن الطالب الأزهري يتعلم بمجرد أن يحفظ فاتحة الكتاب أن تفسير "المغضوب عليهم والضالين" أنهم اليهود والنصارى، والصحيح أن المغضوب عليهم هم من جاءتهم الرسالة فأنكروها، والضالون هم من لم تأتهم الرسالة أصلا، وبعد فترة من انخراطه في التعليم يتعلم أن الرواية "لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام وألجئوهم لأضيق الطرق" حديث صحيح يعلمنا فيه رسول الله كيف يتعامل المسلم مع غير المسلم، وقبل تخرجه يكون قد غرس في عقله أن حد الردة من الحدود الإسلامية. والنتيجة أن الطالب الأزهري يخرج مهيئا تماما لأن يكون داعية للتطرف والإرهاب، فهل يلوم علينا الأخ رضوان أن تلزم شيخ الازهر بتنقية الكتب التي تنشر على الجماهير أو تدرس في الكتب الأزهرية من مثل هذه الروايات؟"

خاتمة الفصل

ينتهي هذا الفصل بلغز غريب، كيف يتضامن أعداء الشريعة الإسلامية وأنصارها في موقف واحد، هو رفض تطهير السنة من الروايات الشاذة؟ الأمر مفهوم بالنسبة لأعداء الشريعة، فالروايات الشاذة مطعن يستغلونه أسوأ استغلال للنيل من سمعة الدين الإسلامي وثوابته، ولكن كيف يبرر موقف شيوخ الأزهر الذين يفترض فيهم أنهم دعاة هذه الشريعة والأمناء عليها؟

لا يمكن فهم هذا اللغز إلا ببين حقيقة مفزعة، وهي أن الروايات الشاذة تمثل الفكر الذي يقوم عليه التعليم الأزهري، وقد جعل كل رواية من هذه الروايات ثابتا من ثوابته ألصقها بالدين. وعلى ذلك فإن الطالب الأزهري يتخرج وهو لا يجد له بضاعة إلا الترويج لهذه الروايات، فدفاع الأزهريين عن تلك الروايات هو دفاع عن بقائهم وعن حرفتهم التي لا يعرفون غيرها.

ولهذا السبب رأيت أن أضيف فصلا خاصا عن التعليم الأزهري يشرح باستفاضة كيف يخرج أناسا أبعد ما يكونوا عن كونهم مؤهلين لحمل أمانة الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني

الثورة ضد كتاب "دفع الشبهات عن السنة النبوية"

عرض للكتاب

يشهد المولى سبحانه لو أن مسابقة أجريت للطعن في رسول الله وتشويه سمعته لما وجد كتاب عبد المهدي عبد الهادي "دفع الشبهات عن السنة النبوية" - الذي يدعي فيه المؤلف أنه يدافع عن سننه - منافسا. فالرجل قد انتقى أفظع ما يتصور إنسان إساءة للدين الإسلامي ولسمعة رسول الله وأهل بيته ليغرس في عقول طلبته في كلية أصول الدين أنها من صحيح السنة النبوية.

ورب ضارة نافعة! فحين أردت إحداث صدمة للرأي العام عام ٢٠٠٤ بكتابي "**نداء إلى ضمير الأمة**" حول الروايات الشاذة التي تتضمنها الكتب الأزهرية لم أجد خيرا من هذا الكتاب أجعله مثالا لذلك، وبالفعل أحدث الكتاب ردة فعل تجاوزت كل توقعاتي. ومنذ ذلك الوقت ظل الكتاب ظل سبة في وجه الأزهر لكل من أراد التشهير به، إلى أن أصبح السبب الذي قدح زناد الثورة الحالية ضد المؤسسة الأزهرية، قبل أن يزيدها كتاب المفتي تأججا!

على أن أهم ملمح من ملامح الكتاب هو التشهير بالخصوم، وهو صفة في كافة الكتب الأزهرية. وإن الكارت الأحمر الذي يوجهه رجال الكهنوت الديني ضد كل من يرفض ما في جعبتهم من غثاء التراث المنسوب للإسلام هي تهمة "عداء السنة"، وهي في واقع أمرها تقابل تهمة "عداء السامية" لدى الصهاينة، والخط الرابط بين التهمتين أنهما تطلقان من سلطة طاغية لدحر الخصوم ولدعم قضية باطلة، وأن أول من يعلم ببطلانها هم مرددو هاتين التهمتين.

ففي مقدمة كتابه يقول المؤلف:

"إن الشبهة أمر اختلطت معالمه فأشكل على البعض، فراح يبحث عن المعنى

بفكر معتدل، فإذا بين له الأمر قبله، ومنكرو السنة ليسوا كذلك، فليس في السنة أمر يشكل، فهي علم خدم بكل أنواع الخدمة العلمية الجليلة، وإنما هم يختلقون أشياء يعيبون بها السنة للقضاء عليها، وهم في هذا مفترون كاذبون".

وهكذا عزيزي القارئ أنت أحد فئتين من القراء، فئة اقتنعت بما في كتاب مؤلف الكتاب فأنت صاحب فكر معتدل، وفئة لم تقنع بما فيه فأنت موصوم بأنك تختلق أشياء للقضاء على السنة، وأنت بذلك مفتر وكاذب، تستوي في ذلك أن تكون رجل علم ديني كالإمام محمد عبده الذي كان صاحب أكبر حظ من مثل هذه التهم، أم الشيخ الغزالي الذي يكاد يبكي في مقدمة كتابه "السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث" حينما ألصقت به تهمة عداء السنة.

كما يستوي في ذلك أن تكون مفكرا إسلاميا من طراز أحمد أمين رحمه الله، فنفس التهم ألصقها به الشيخ مصطفى السباعي في كتابه "السنة النبوية" حين استنكر رواية تقول "من أكل سبع تمرات من تمر المدينة لا يضره سم ولا سحر طوال اليوم".

والحقيقة الوحيدة في العبارة السابقة هي أن السنة علم خدم بكل أنواع الخدمة العلمية الجليلة، ولكن القضية ليست ما فعله السلف الصالح من حمل للأمانة، بل فيما ارتكبه الخلف الطالح من تضييع لتلك الأمانة، فالسنة التي بذل رواتها هذا الجهد العلمي الذي قام به السلف الصالح من أمثال الأئمة مالك والبخاري ومسلم وغيرهم رضوان الله عليهم أجمعين، ضيعها أهل النقل دون عقل باعتمادهم على سلاسل إسناد وهمية انقطعت لأكثر من قرن من الزمان، دس خلالها كل الموبقات كما سيرى القارئ في ثنايا الكتاب.

أهم الفتاوى المرفوضة

١- رواية إرضاع الكبير: أثارت هذه الرواية جدلا عنيفا بين المؤسسة الأزهرية وخصومها سوف تغطيه في البند التالي من الكتاب، ولكننا نشير هنا إلى وسيلة المراء التي نوهنا عنها في دفاع الدكتور الدمنهوري عن رواية تفلية أم حرام لرأس رسول الله، وهي إخراج الألفاظ عن مدلولها للدفاع عن الروايات الفاسدة. ففي هذه الرواية يدافع عنها الدكتور عبد المهدي بالقول بأنه لا يعني

الرضاع التقام الثدي، بل يكفي أن تعصر المرأة للرجل بعض اللبن في كوب فيشربه فتكون محرمة عليه، ضاربا مثلا صارخا لاستهزاء الكهنوتيين لعقل المخاطبين بكلامهم، فلفظ الرضاع له دليل معجمي يفهمه كل من يقرأه، وبه يفهم العالم كله مدلول الرواية، ومن جهة أخرى فأي امرأة تلك التي تعصر لرجل بالغ ما يكفي لإشباعه؟ ومن جهة ثالثة في أي معرض حديث قال إنسان أنه رضع من بهيمة حين عصر من ثديها لبنا فشربه؟ لو كان هذا الكلام للدكتور عبد المهدي صحيحا فمعنى ذلك أننا حين نشرب اللبن محلوبا من البهائم نرضع من تلك البهائم مع صغائرها، فنكون بذلك أخوة في الرضاع مع غيرنا من البهائم، فأي عقل مختل يقول بذلك؟

ويكفينا أن الدكتور عزت عطية رفض هذا التفسير، وقال إن الرضاع لا يكون إلا بالتقام الثدي، فقلب المائدة على الدكتور عبد المهدي وهو يحاول الدفاع عنه، ودفع الاثنان ثمن افترائهما على رسول الله غاليا.

٢- لولا حواء ما خانت أنثى زوجها: في هذه الرواية يزعم الدكتور عبد المهدي بأن الرسول ﷺ يتهم حواء بأنها أصل الخيانة الزوجية حيث مارستها ضد زوجها آدم عليه السلام، وأن كل أنثى تحمل جزءا من الخيانة الزوجية ورثتها عن أمها الأولى، ولا أعتقد أنني أحتاج لتعقيب على هذه الرواية، بل أترك للقارئ استبيان ما فيها من كلام فارغ.

٣- اتهام رسول الله ﷺ بفاحش القول: في الوقت الذي نشجع فيه أبناءنا على اتخاذ رسول الله ﷺ قدوة في حسن الخلق، يتهمه الدكتور عبد المهدي في روايتين من الروايات التي يوردها في كتابه ويعلمها لطلبته بالتلفظ بألفاظ فاحشة يعف اللسان عن ذكرها، وقد أشار الخبر الصحفي بجريدة "المصري اليوم" والذي تحدث عن هذا الكتاب إليها.

٤- الزعم بسحر الرسول ﷺ: يزعم الدكتور عبد المهدي أن رسول الله قد تعرض للسحر، حتى بدا يخيل إليه أنه يأتي أفعالا وهو لا يأتيها في الواقع. وإذا كان مجرد نسبة السحر للرسول أمر لا يقول به مسلم سليم الفطرة لما فيه من طعن في عصمة النبوة، فإن سم العداء لرسول الله يتمثل في تلك الأعمال الوهمية التي يزعم المؤلف أن النبي ﷺ يخيل إليه أن يفعلها. أضعف الإيمان أن

ينسب إلى من في وضعه كزعيم روحي أنه كان يخطب في الناس بكلام غير مفهوم، أو يصلي في اتجاه غير القبلة، ولكن يأبى أعداء رسول الله إلا أن يلصقوا به أحقر ما يتصور من أعمال، أنه كان يخيل إليه أنه يأتي النساء وهو لا يأتيهن!!! واسرح بخيالك عزيزي القارئ حول الصورة الذهنية التي يلصقها هؤلاء الملاعين بأشرف الخلق!!

٥- حديث الذبابة: في هذا الحديث يتمثل الدجل العلمي في التدريس في الأزهر بأوضح معانيه، فيقول المؤلف دفاعا عن هذه الرواية: "ألم تستعملوا البنسلين إذا مرضتم؟ إنه من العفن"، ووجه المغالطة أن العلم استخلص من ذلك العفن الدواء الناجع بتقنية متطورة، ولكن لم يقل عاقل أن نأكل الخبز العفن. ولو كان في جناح الذبابة دواء كما تزعم الرواية لما عجز العلم عن استخلاصه كما استخلص البنسلين من عفن الخبز.

أما المغالطة الكبرى في هذه الرواية فهي أنه لو صح أن أحد الجناحين يحمل داء والجناح الآخر يحمل دواء، فماذا عن بقية جسم الذبابة؟ إن ما تصاب به من تيفود والعياذ بالله سببه ما علق بشعيرات بدن الذبابة من جراثيم نتيجة وقوفها على أكوام القاذورات وفضلات الإنسان والحيوان، فهل تقبل أن تغمس هذا البدن بطعامك بكل ما يحمل من أنواع الجراثيم والقاذورات، بحجة أن رسول الله يأمرك بذلك؟

هذا قليل من كثير مما تضمنه الكتاب مما يحتاج إلى كتاب خاص لعرضه على الأمة، ولكن المعركة اختصرت لدى الرأي العام في رواية إرضاع الكبير، وهو ما سوف نغطيه في البند التالي.

صدى فتوى إرضاع الكبير في الصحافة

في يناير من عام ٢٠٠٤ أصدرت كتابي "نداء إلى ضمير الأمة" في معرض الكتاب الدولي، وقد أحدث الكتاب صدمة للرأي العام بسبب عرضي لبعض ما جاء في كتب "دفع الشبهات عن السنة النبوية" من روايات لا يقبلها العقل، ثم أشرت لرواية إرضاع الكبير التي تتهم رسول الله ﷺ بأنه سمح للسيدات المسلمات أن يرضعن الرجال حتى يكن أمهاتهن في الرضاعة، مركزا على اتهام السيدة

عائشة باللجوء إلى هذه الطريقة المذمومة. كما عرضت في الكتاب البحث المتعلق بمخطوطات السنة والفجوة التي تثبت تعرض هذه الكتب – التي يصر الكهنوت الديني على تسميتها بالصحيحة - للتزييف والتشويه على يد أعداء الإسلام.

وجن جنون المؤسسة الأزهرية لصدور هذا الكتاب، فواجهتني بكل ما في جعبتها من وسائل القهر الفكري، مصادرة الكتاب ثم التشهير في الصحف بأنني أحاول هدم السنة، ثم إبلاغ جهاز أمن الدولة ضدي بهذه التهمة. ومن الطريف أن يرجع الفضل بعد الله في تبرئتي أمام جهاز أمن الدولة لكتاب الدكتور عبد المهدي وما به من روايات تصدم مشاعر المسلم سليم الفطرة، وعلى رواية إرضاع الكبير بالذات.

وفي نفس العام عرض الأستاذ عبد الفتاح عساكر كتابا له ضد رواية إرضاع الكبير، فنشرت "الموجز" في ١٨ أغسطس مقالا بعنوان فرعي: "**وكأن سفالات الغرب ليست كافية**"، والعنوان الرئيسي "**التطاول على الرسول في كتب الأزهر**"، ثم "**حديث رضاعة الكبير أكبر مصيبة تنال من سمعة أهل البيت**. ثم دخلت "العربي الناصري" الميدان في ٩/١٢ من نفس العام بعنوان فرعي: "**أستاذ أزهري يقول لك: "ارضع زوجة صديقك تدخل بيته"**، وعنوان رئيسي "**الافتراء على رسول الله في كتاب أزهري**".

وفي العدد التالي من "العربي الناصري" بتاريخ ١٢/١٩ نشرت "العربي الناصري" مقالا بعنوان "**علماء الحديث: رضاعة الكبير فعل فاضح**" تضمن آراء مجموعة من شيوخ الأزهر المرموقين يهاجمون رواية رضاع الكبير نقدمها في البند التالي.

وأخطر ما جاء بالمقال هو شهادة الأستاذ عبد الله سلامة نصر تتعلق بتزييف كتب التراث الإسلامي، حيث قال فيها

"إن الذين قاموا بتدوين الحديث والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي وإعادة نسخ هذه الكتب مرة أخرى بعضهم من الزنادقة والموالي والأعاجم وقد دسوا فيها أحقادهم وحرفوا في أحاديث رسول الله ﷺ وملئوها بالإسرائيليات."

ثم يضيف سيادته قائلا: "والناس تصيبهم هزة ورعشة خوفا وورعا لو فكروا في تكذيب أي رواية عن الرسول ﷺ لأن هذه الرواية وردت في البخاري ومسلم

مثلا، ولم يفكروا في أن في البخاري ومسلم مغالطات مخالفة للدين وللشرع، والسؤال هو: "هل كل ما كتب في البخاري صحيح؟" ثم يتساءل:: "هل هو الذي دونها أثناء إعادة طبعها؟ ويرد قائلا: إذا كان المدلسون دلسوا على رسول الله وأسندوا إلى ابن عباس آراء لم يقلها، أفلا يدلسون على البخاري."

وينهي الأستاذ نصر شهادته قائلا:

"المؤسف أن كتب التراث مليئة بالإسرائيليات والخرافات مما لا يقبله سوى مرضى العقول، والمؤسف أننا أخذنا ما بها قضايا مسلمة وغير قابلة للنقاش".

وهكذا أيد سيادته ما أثبته في كتابي "نداء إلى ضمير الأمة" من تزييف كتب السنة رغم أنف المؤسسة الأزهرية التي صادرت الكتاب دون وجه حق.

وفي عام ٢٠٠٥ أطلت الفتنة برأسها مرة أخرى من خلال حوار بين الدكتور عبد المهدي والمفكر الإسلامي عبد الفتاح عساكر على صفحة "صوت الأمة" بتاريخ ٧ نوفمبر، وكان العنوان الرئيسي **"فتوى، يجب على زوجات رجال الأعمال أن يرضعن السائق والطباخ والسفرجي ليحرموا عليهن"**، وفي الحوار راح الدكتور عبد المهدي يردد ما أورده في **كتابه** الذي يعتبره "وساما على صدره".

وفي مارس من العام التالي كان صدام الدكتور عبد المهدي مع مجموعة مكونة من الدكتورة آمنة نصير والشيخ محمد الجندي والأستاذ عساكر والممثل طارق لطفي، في البرنامج التلفزيوني "هالة شو" لهالة سرحان على مدى ثلاث حلقات، وأخذ الدكتور عبد المهدي يكابر في عناد ضد كل المجموعة – بما فيها هالة سرحان، ويصفح الجميع بآرائه الشاذة.

ومرة أخرى يتدخل مجمع البحوث الإسلامية ليحفظ ماء وجه الأزهر، فنشرت "المصري اليوم" تحت عنوان **"الأزهر، الإسلام يرفض "إرضاع الكبير"** وكان المتحدث هذه المرة هو الدكتور عبد الرحمن العدوي عضو مجمع البحوث الإسلامية مفوضا من شيخ الأزهر للرد على الدكتور عبد المهدي.

وفي أبريل عام ٢٠٠٧ كتب للفتنة أن تهب من جديد كعاصفة تكاد تقتلع المؤسسة الأزهرية من جذورها، وكانت المناسبة هي معركة دارت بين مجمع البحوث الإسلامية وجريدة الفجر بسبب كتاب قام الصحفي محمد الباز بعرضه بعنوان "جنايات البخاري"، ولسبب ما أخذت المعركة طابع التشنج من جانب شيوخ

المجمع، ربما لثأر قديم بين شيوخ الأزهر والصحفي المذكور لنشره كتابا بعنوان "شيوخ الأزهر بين نفاق الله ونفاق الحاكم".

قام شيوخ المجمع – ولأول مرة في التصدي للخصوم – بإصدار التماس مرفوع لرئيس الجمهورية لاستعدائه على الجريدة، ثم انزلق شيخ الأزهر في خطأ لو حوسب عليه لعزل من منصبه، وهو أنه ادعى لنفسه سلطة منافسة رسول الله في وضع أسس الشريعة، فقرر إضافة ركن سادس في الإسلام هو حب الصحابة ورواة الحديث وتكفير من يعاديهم، وبناء على ذلك أصدر فتوى بتكفير الجريدة والعاملين بها.

ثم ارتكب شيخ الأزهر الخطأ الفادح، فأحال الصحفي محمد الباز للنائب العام، فقدم لي الفرصة التي كنت أنتظرها منذ ست سنوات، وهي أن أواجه المؤسسة الأزهرية قضائيا في شخص الدكتور عبد المهدي، فقمت من جانبي بإبلاغ النائب العام ضده وأنا أردد "لقد فتح الإمام الأكبر صندوق باندورا"[1]، فلننظر كيف سوف يغلقه؟ وبعد هذا الإجراء الحاسم أخطرت الصحافة بذلك، فنشرت "المصري اليوم" خبرا في ٥/٢ بعنوان "**شيخ الأزهر يكفر من يسيء للصحابة، وكتاب في جامعته يصف الرسول بالغلظة والفظاظة**". ويقول العنوان التالي: "**مؤلف الكتاب يتهم النبي بإطلاق الألفاظ الخادشة للحياء والسيدة عائشة بالتشجيع على رضاع الكبير**".

وللمرة الثالثة يدخل مجمع البحوث الإسلامية لينقذ ماء وجه الأزهر، فنشر في اليوم التالي في نفس الخبر عن بلاغي للنائب العام ضد عبد المهدي أن شيخ الأزهر قد سبق وحرم رضاع الكبير وعدم اعتباره من الإسلام.

ولكن القضية اتخذت شكلا دراميا آخر. ففي ٥/٨ دخلت "الوطني اليوم" ساحة المعركة بحوار أجرته مع الدكتور عبد المهدي، الذي وللأسف كان عاجزا طوال هذه السنوات أن يشعر بما يحدثه كتابه من صدمة لمشاعر المسلمين من أصحاب الفطرة السليمة التي لم يشوها ما في التعليم الأزهري من فساد. وليس عجيبا أن يصاب الدكتور عبد المهدي بهذا التبلد في الإحساس، فهو في البداية ضحية من ضحايا هذا التعليم الذي يقدم لتلاميذه جرعات مكثفة من

١- "صندوق باندورا" في الأساطير الإغريقية هو صندوق مليء بكل أنواع الشرور، فتحته باندورا في لحظة رعونة فسببت انتشار الشرور في العالم..

العداء للآخرين بحجة أنهم هم حماة الدين والمدافعين عن السنة النبوية، وأن خصومهم هم من الكفرة الملحدين أعداء السنة.

وكعادته راح الدكتور عبد المهدي يصر في عناد على صحة روايته ويفخر بكتابه، وفي هذه المرة اجتمع معه عدد من المؤيدين له ولكتابه ولرواية رضاع الكبير، منهم الدكتور عبد المعطي بيومي و الدكتور عزت عطية رئيس قسم الحديث الذي ينتمي إليه الدكتور عبد المهدي، والذي مر ذكره كأحد الشيوخ الذين هاجموا الدعوى التي رفعها الأستاذ محمود رياض ضد شيخ الأزهر.

ثم كانت الكارثة! ففي حوار آخر مع الدكتور عزت عطية بتاريخ ٥/١٥ مع "الوطني اليوم" استفز الدكتور عزت الرأي العام بمطالبته للفتيات العاملات تطبيق هذه الحكم على زملائهن حتى تكون الخلوة شرعية بين الزملاء والزميلات في العمل. وعلى إثر ذلك انفجر الرأي العام كإعصار جامح ضد المؤسسة الأزهرية.

حصد الدكتور عزت عطية في يوم واحد على موقع واحد هو "العربية نت" ٩٦٦ تعليقا من الشباب بين غاضب ومصدوم وساخر ومستهزئ وطاعن في الإسلام وفي المسلمين، يكفيني أن أذكر تعقيبا ساخرا واحدا يقول: "عمرو خالد نازل فتاوى والناس بترضع بعضها". ولأول مرة في التاريخ الإسلامي كله يدخل الإفتاء دائرة التعليقات والرسوم الكاريكاتيرية الساخرة.

وفي محاولة من شيخ الأزهر لامتصاص غضب الرأي العام ضد رواية رضاع الكبير – وبعد أن أنسته هذه الكارثة غريمه الأستاذ محمد الباز تماما - أوقف الدكتور عزت عطية عن العمل وأحاله لمجلس تأديب. وتحت ضغط الرأي العام وتدخل السلطات الأمنية اضطر الدكتور عزت أن يقدم اعتذرا عما ورد منه من تأييد لرواية إرضاع الكبير. ورغم ذلك فقد رفض شيخ الأزهر الاعتذار وأصر على معاقبته. وفي إشارة واضحة الدلالة لاختلال ميزان العدالة في يد الإمام الأكبر، لم يتخذ أي إجراء ضد الدكتور عبد المهدي رغم كونه رأس الفتنة منذ عدة أعوام. وعلى أية حال فيكفينا أن الدكتور عبد المهدي احتجب إزاء هذه العاصفة وخمد صوته تماما.

وهكذا يمثل كتاب الدكتور عبد المهدي عبد الهادي "دفع الشبهات عن السنة النبوية" سبة في وجه المؤسسة الأزهرية، وفتنة لا تكاد تخمد حتى تثور،

وفـي كل مرة تكون الثورة أشد وأقسى، ولعلها لا تنتهي هذه المرة إلا وقد اقتلعت هذه الفتنة من جذورها. ونسأل الله في سبيل تحقيق ذلك أن نكلل بالنصر في قضيتنا ضد شيخ الأزهر الذي لسبب لا يعلمه إلا الله يصر بكل عناد على الوقوف في وجه أية محاولة لتطهير كتب التراث.

موقف شيوخ الأزهر من الكتاب

لم يحدث كتاب "دفع الشبهات عن السنة النوبية" شرخا بين الفكر الأزهري الكهنوتي ومثقفي الأمة فقط، بل أحدث شرخا داخل المؤسسة الأزهرية ذاتها، وقد رأينا كيف كان مجمع البحوث الإسلامية يهب في كل مرة مستنكرا هذا الكتاب، ثم نرى صاحبه يهب مرة بعد مرة وكأنه يجد نفسه في إثارة الفتن والبلبلة بين المسلمين، وفيما يلي بعد التعقيبات المعارضة والمؤيدة للكتاب بين شيوخ الأزهر.

في ٢٠٠٤/٩/١٩ نشرت "العربي الناصري" ردود مجموعة من شيوخ الأزهر على رواية رضاع الكبير، ومن مقتطفات ما نشر:

دكتور محمود عاشور: "حديث رضاعة الكبير مدسوس ويصادم **صرح القرآن**".

دكتورة آمنة نصير: "دعونا نواجه الأزمات في الإنسان والمجتمع بدلا من كلام ليس في الإسلام إطلاقا مثل رضاع الكبير".

دكتور رأفت عثمان: "فجر ما نشر العدد الماضي موافقة جميع أعضاء لجنة السنة بمجمع البحوث الإسلامية بأن هذا كلام لا يصح أن يقال."

دكتور عبد الله أبو عبيد: "إن هذه الأحاديث مثل رضاع الكبير فاقدة لمصداقيتها، فهي تعارض القرآن الكريم والسنة ولعقل الصريح."

الدكتور محمد ابراهيم الفيومي: ذكرت الجريدة أنه على رأس أعضاء لجنة السنة الذين شجبوا و أدانوا ما كتبه الدكتور عبد المهدي في كتابه (المدعوم سعوديا!)، كما ذكر الخبر أن كلا من الدكتور شوقي الفنجري ومحمد الراوي كانوا من بين الحاضرين.

الدكتور عبد الله سلامة نصر: "هذه رواية تفوح فيها رائحة التدليس، ويعد مهزلة ودلالة على تخلف عقلي وشرعي".

وفي المقابل وقف الدكتور عزت عطية رئيس قسم الحديث الذي ينتمي إليه الدكتور عبد المهدي مؤيدا له في كتابه في حوار "الوطني اليوم" بتاريخ ٥/٨/ حيث قال: "كتاب الدكتور عبد المهدي محاولة لدفع الشبهات عن السنة النبوية وليس فيه إساءة للرسول ﷺ ولا للسيدة عائشة، ولكن للأسف فقد انتشرت في الفترة الماضية ظاهرة النقد الهدام الذي لا يضيف للعلم ولا يعالج قضايا، وهذا ما فعلته "المصري اليوم".

أما الدكتور عبد المعطي بيومي فقد استدعى فكرة المؤامرة الشهيرة لدى الأزهريين، فجاءت كلمته تحت عنوان" هجوم المصري اليوم شرس وتفوح منه رائحة التآمر". والمفروض أن المتآمر هو شخصي المتواضع حيث إنني – كما يحمل الخبر – من قام بإمداد الجريدة بخبر ذلك الكتاب. وبذلك أضاف الدكتور عبد المعطي اسمي لقائمة طويلة من عظماء المفكرين المسلمين الذين نادوا بتنقيح كتب التراث فاتهموا بمثل هذه الاتهامات، من أمثال الإمام محمد عبده والدكتور أحمد أمين والشيخ محمد الغزالي، وهو شرف أسبغه الدكتور عبد المعطي لا أدري إن كنت أستحقه أم لا.

خاتمة الفصل

في الوقت الذي وجدنا فيه الفكر الأزهري قد وقف فريق منه علانية ضد قضية تطهير السنة، واكتفى فريق بالوقوف سلبيا من هذه القضية، نجد رواية إرضاع الكبير قد مثلت شرخا عميقا في الفكر الأزهري، فانقسم بين فريق يراها من الوسائل قابلة التطبيق وفريق آخر يراها فعلا فاضحا.

على أن هناك فريق ثالث يراها فعلا فاضحا، ولكنها رخصة أعطاها الرسول لإحدى الصحابيات، وقد عبر عن هذا الرأي الدكتور عبد الرحمن العدوي والمرحوم عطية صقر في "المصري اليوم" بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٠. وهذا الرأي لا يقل سفاهة عن الرأي الأول، حيث يحمل اتهاما للرسول بأنه يعطي رخصا بانتهاك الشريعة وارتكاب الأفعال الفاضحة. وهذا الرأي بالذات يبين بجلاء أن الطعن في سمعة رسول الله أهون على الفكر الكهنوتي من تكذيب رواية من الروايات الشاذة التي يؤمن بها.

الفصل الثالث

الثورة ضد كتاب "الفتاوى العصرية" للمفتي

عرض الكتاب

تضاربت الأنباء تضاربا شديدا حول جلسة السبت ٢ يونيو ٢٠٠٧ لمجمع البحوث الإسلامية لمناقشة كتاب "فتاوى عصرية" للدكتور علي جمعة مفتى الجمهورية، والمتضمن رواية تبرك الصحابة ببول الرسول، وهي الرواية التي أثارت الرأي العام ودفعت المجمع لعقد هذه الجلسة الطارئة التي عقدت يوم عطلة المجمع لامتصاص الغضب القومي ضد المؤسسة الأزهرية.

والثابت من الأنباء أن الجلسة كانت عاصفة، وأن فريقا من الأعضاء خرج قبل اتخاذ القرار، الأمر الذي يعني خلافا حادا بين أعضاء المجمع، فعن أي شيء كان الخلاف؟ هل على صحة الرواية وقد خرج المجمع يوم الخميس السابق بقرار برفضها وانتهى الأمر؟

يلاحظ في هذا الخصوص التضارب حول سبب رفض الرواية، فجاءت أنباء أن الرفض لاستنكارها وتشويهها لصورة الإسلام، وهو الرأي الذي أعلنه الدكتور زقزوق وزير الأوقاف في الصحف، وأنباء أخرى بأن عرضها غير مناسب للعصر، بل وذهب أحمد عمر هاشم إلى أنها كانت واقعة مرتبطة بزمن الرسول وانتهى الأمر، أي أن أنصار هذا الرأي يقرون صراحة بصدقها. كما شاب التضارب قرار سحب الكتاب من التداول، فجاءت أنباء بأن ذلك كان قرارا من المجمع، بينما ذهب عمر هاشم إلى أن قرار السحب جاء بمبادرة من المؤلف حتى يزيل تلك الرواية من كتابه ثم يعيد طرحه للبيع.

ولا يمكن فهم كل هذه الألغاز إلا بفهم طبيعة الكتاب المثير لكل هذه الضجة، فحقيقة الأمر أن الكتاب لا يدور أصلا في إطار الديانة الإسلامية، بل

يدور في إطار ديانة وثنية غامضة يبشر لها المؤلف، فلا الإله في تلك العقيدة هو الله الذي نقدسه، ولا الرسول فيها هو محمد بن عبد الله الذي نؤمن برسالته، ولا الشريعة التي يتحدث عنها الكتاب هي الشريعة الإسلامية المؤسسة على القرآن الكريم، وذلك من واقع الأدلة التي يجدها القارئ في النداء ٤ المنشور في البند "ب" من الملحق ٢ من الكتاب والذي لم أشأ أن أوزعه صحفيا لخطورة ما يتضمنه من اتهامات، مكتفيا بإرساله لرئيس الجمهورية وعدد من كبار المسئولين في الدولة، وأضيف لأدلة النداء دليلا خامسا هو:

٥- في الوقت الذي يقول فيه الله سبحانه: "فإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم" يفتي المفتي عند السهو في الصلاة الاستعاذة من كائن لا علاقة له بالعقيدة الإسلامية يسمى "الخنزب" ثم يبين طقوس الاستعاذة بذلك الكائن الخرافي بأن نتفل ثلاث مرات إلى اليسار، وكأن المفتي يتعمد بفتواه إفساد صلاة المصلين سواء بترديد لفظ غريب عن الشريعة الإسلامية أو بالالتفات عن القبلة أو بإتيان حركة تفسد الصلاة هي أن يتفل كل واحد من المصلين على جاره إلى اليسار!!

وفي البند التالي من هذا الفصل يجد القارئ المزيد من هذه الروايات الغريبة عن الدين الإسلامي، ولكن السؤال هو: ترى هل كانت هذه المثالب هي سبب الخلاف المحتدم بين شيوخ المجمع؟ هل انقسم شيوخ المجمع بين فريق، فريق مناهض للمفتي يترأسه الدكتور زقزوق يرى ضرورة مساءلة المؤلف عن كل أخطائه الواردة في الكتاب حتى لو أدى ذلك إلى عزله من منصبه، وربما تجريده من درجته العلمية، وهو الفريق الذي انسحب من الاجتماع، وبين فريق يترأسه الشيخ طنطاوي مصر على هذا تحجيم القضية في رواية التبرك بالبول، وتقفل القضية عند اعتذار المفتي وسحب الكتاب، وهو الفريق الذي كتبت له الغلبة؟

إنه مما لا شك فيه أنه لو أن إنسانا غير المفتي كان قد ألف هذا الكتاب لسارع مجمع البحوث الإسلامية إلى إعلان ردته وأفتوا بتطبيق حد الردة عليه وأحالوه للقضاء ليحكم بتفريقه عن زوجته، فما اتهم به شيوخ المجمع نصر أبو زيد لا يبلغ قطرة في بحر مما خرج فيه المفتي عن ثوابت الدين الإسلامي، وفي الملحق ٢ سوف أعرض مقالي "**من أين يستقي المفتي مصادره؟**" المنشور في "المسائية" والذي بينت فيه مجافاة المفتي كلية لكتاب الله في فتاواه.

كانت معرفتي بالدكتور علي جمعة من شبكة الإنترنت، خلال بحثي عن فرع المعهد العالمي للفكر الإسلامي (فرجينيا) في القاهرة. علمت من الشبكة أن الفرع مقره ٢٦ شارع الجزيرة الوسطى بالزمالك، وأن مديره هو الدكتور علي جمعة. سألت قريبا لي من المهتمين بالأمور الدينية من قاطني مصر الجديدة إن كان يعرف الاسم، فرد مبتسما أنه نفس الإمام الذي أعجبت بخطبته ذات يوم في صلاة الجمعة عند زيارتي له.

وأصبح لقاء الدكتور علي جمعة أملا لي، حتى أتيح لي لقاءه في ندوة من الندوات التي كان يقيمها المعهد في دار الضيافة التابع لجامعة عين شمس. كنت قد أحضرت عدة أبحاث لي مما كنت أزمع طرحها على موقعي الوليد "نار القِرى[١]" لأعرف رأيه فيها، فأسرني بلقائه المتواضع الجم وأسلوبه العذب في الحديث، وطلب مني أن أودع الأبحاث لدى الأستاذ خالد بفرع المعهد في الزمالك، وهذا ما كان.

ورحت أتابع ندواته حتى بلغ إعجابي مداه في محاضرته **"ثقافة المسلم بين العلمية والخرافة"** التي عقدت بمركز المعهد الذي أطلق عليه "رواق المعرفة"، ومن وقتها وأنا أوصي بالاطلاع على هذه النسخة المسجلة بالفيديو لهذه المحاضرة التي وضح فيها الدكتور علي جمعة منهجية الفكر الإسلامي الذي يميز به المسلم بين العلم والخرافة.

كان ذلك في ديسمبر من عام ٢٠٠٢، ولم أكن أدري أن القدر يخبئ لي صداما عنيفا بيني وبين الدكتور علي جمعة بعد أسابيع قليلة من إعجابي بالمحاضرة. ففي يناير من عام ٢٠٠٣ نشرت مقالا بجريدة "صوت الأمة" بعنوان **"عقوبة الرجم ليست من الإسلام في شيء"**، أثار ضدي المؤسسة الأزهرية حتى أشبعني أكثر من عشرة من كبار الأزهريين وأشهرهم سبا ولعنا في الصحف المختلفة، رغم معرفتهم جميعا أنني بريء من اتهاماتهم، حيث أنني استقيت أدلتي من كتاب "محاضرات في الفقه الجنائي" للمستشار بهجت محمد عتيبه الذي

١- القرى (بكسر القاف) هو الكرم، ونار القرى هي النار التي كان يشعلها كرماء العرب لدعوة المسافرين في الصحراء للإقامة في ضيافتهم.

يدرس بمعهد الدراسات الإسلامية وكنت ملتحقا به آنذاك. وفي خضم هذا التجني الظالم نشرت جريدة الأخبار هجوما ثلاثيا ضدي شارك فيه الدكتور أحمد الطيب والدكتور جمال الدين عطية.... والدكتور علي جمعة!!

إن من يطلع على المحاضرة السابق ذكرها في رواق المعرفة سوف يرى أن الدكتور علي جمعة تعرض لهجوم عنيف من الأزهريين بصفته عالم دين ينشر الاستنارة التي تتعارض مع الفكر الكهنوتي المنغلق. وتأثرا بهذا الهجوم خاطب الدكتور علي جمعة مهاجميه مستعطفا: "يا اخونا بتهاجموني ليه، ده أنا من المنظومة!" وأخذ يهز ياقة جلبابه وهو يقول ذلك.

وحين رأيت صورة الدكتور على جمعة في اللباس الرسمي الأزهري للمرة الأولى في الجريدة، وقرأت ما نشره ضدي، وكان مصاغا بنفس منطق الفكر الأزهري الكهنوتي الذي هاجمه في محاضرته، علمت أن الدكتور علي جمعة يؤيد كلامه أنه "من المنظومة" تأييدا عمليا على حساب سمعتي.

أدركت وقتها طبيعة الدكتور علي جمعة الذي تحول من دراسة الاقتصاد بعد تخرجه من كلية التجارة واتجه للدراسة الأزهرية متخصصا في علم أصول الدين الذي حصل على الدكتوراه فيه بدرجة الامتياز. إن أساسه غير الأزهري يرشحه لأن يكون عالم دين مستنير لم يشوه عقله بفساد التراث الإسلامي الذي يمثل غشاوة على عقل طلبة الأزهر في المرحلة قبل الجامعية. وتخصصه في علم أصول الدين الذي هو الأساس للمنهجية الفكرية للشريعة الإسلامية يجعله أكثر الناس معرفة بالغث من السمين في تراثنا الديني. ومن ثم فقد كان الأمل معقودا عليه أن يكون خليفة الإمام محمد عبده في تحقيق الصحوة الدينية. وبالفعل أمكنه في ظل صورة رجل الدين المستنير أن يصل لمدير فرع المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي تأسس لنشر الاستنارة في العالم الإسلامي بأسره من خلال ١٤٠ فرعا له في العالم.

ولكن من جهة أخر فإن طموحه أزهري خالص، فهدفه النهائي إما شيخ الأزهر أو رئيس جامعة الأزهر، وهما حلمان لكل أزهري طموح، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا أثبت ولاءه "للمنظومة" بكل إخلاص. فكان أن انتهج سياسة اللعب على الحبلين، الوصول للشهرة العالمية كعالم مستنير، وتحقيق الطموح الأزهري كفرد من المنظومة الأزهرية بكل انغلاقها.

ولكن هذه الازدواجية تكشفت بصورة صادمة للمجتمع على إثر تقلد المفتي وظيفته، وخاب ظن الكثيرين في أسلوبه في الإفتاء، فكان في فترة قصيرة أكثر من شغل المنصب تصادما مع الرأي العام. فكثيرا ما يعطي رأيا دينيا في معرض معين ثم يعطي نقيضه في معرض آخر، وقد حسبت عليه "المصري اليوم" في ٢٠٠٧/٦/٢٩ ذلك في فتوى متعلقة بالتعامل في البورصة. ويقول الخبر: "المفتي يحرم البورصة في "القاهرة اليوم" ويحللها في شرح فتواه لـ "المصري اليوم".

ازدواجية شخصية المفتي في وسائل الإعلام: ولقد كان تضارب مواقف الدكتور علي جمعة واضحا لوسائل الإعلام، فقد كتب محمد الباز تحت عنوان "**المفتي التائه**" في جريدة "العربي الناصري" بتاريخ ٥/٢٧ يقول:

"لا يستطيع أحد أن يفسر حالة التناقض الشديد التي يعانيها د/ علي جمعة مفتي الجمهورية إلا الدكتور علي جمعة نفسه، لأنه ببساطة يعرف ما يريده وما يسعى إليه ويخطط له. فهو مرة فقيه عصري يتجاوب بأفكاره وآرائه مع الحياة المعاصرة، مجتهدا فذا لا يطاوله أحد، ومرة تجده فقيها تقليديا غارقا حتى أذنيه في كتب السابقين وآرائهم التي نسجوها لأيامهم ولا تصلح لنا من جهة العقل أو المنطق. وهو مرة يقف بقوة مع حرية الرأي والتعبير، ومرة تجده عدوا لها."

كما تحدثت "الدستور" بتاريخ ٥/٢٠ عن تناقض شخصيته قبل وبعد تقلد منصب الإفتاء بكل صراحة في مقال حمل العناوين الآتية: "**فتوى التبرك بالبول أثارت غضبا في المجتمع**"، "**علي جمعة.... مفتي يثير القلق والمشاكل**"، "**كان الأشهر بين زملائه في كلية أصول الدين، ولكن حالة الود والترحاب مع الآخرين اختلفت كثيرا بعد توليه منصب الإفتاء**".

وقد أتيح لي أن أعبر للرأي العام عن الإزدواجية في شخصية الدكتور علي جمعة على قناة أوربت في لقاء هاتفي جمعني به وبالدكتور عبد المعطي بيومي. فحين سألني مقدم البرنامج "الأستاذ جمال عنايت" عما آخذه على كتاب المفتي كانت إجابتي على النحو التالي: "إن الإفتاء ليس غرفا من التراث دون تمييز، ولكنه عملية ترجيحية تقوم على منهجية مؤسسة على مبادئ علم أصول الدين." ثم أشرت لكتاب الدكتور علي جمعة "أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية" ثم لمحاضرته "ثقافة المسلم بين العلمية والخرافة" وقلت إن الفتاوى التي رفضتها

في كتابه حين تعرض على كتابه وعلى محاضرته تكون جميعها من قبيل الخرافة، وأن خير من يرد على الدكتور علي جمعة المفتي في فتاواه الشاذة هو الدكتور علي جمعة عالم الدين المستنير.

الدكتور علي جمعة ورؤية الرسول في اليقظة، هلاوس سمعية وبصرية أم شعوذة؟ من أخطر ما جاء في كتاب علي جمعة ادعاؤه برؤية الرسول في اليقظة. وإن أي شخص سليم العقل حين يفاجأ بشخص يدخل عليه مدعيا أنه رسول الله ﷺ، فإن الإجراء الطبيعي منه أن يسلمه للشرطة للتحقيق فيما إذا كان نصابا أو مجنونا. وقد سبق أن حققت نيابة أمن الدولة مع إمام مسجد لادعائه بشيء من هذا القبيل، ومنع منعا باتا من إقامة الشعائر في المسجد. ولكن المفتي أعلن أنه رأى الرسول في اليقظة، وراح يكرر هذا الزعم في وسائل الإعلام صحافة وتلفزيونا، ومن ذلك تغمض الدولة عن مسلكه هذا!!

ونحن من جانبنا نسأل فضيلة المفتي عن أي دليل لديه على أن الأمر ليس هلاوس سمعية وبصرية منه، وعن الإجراء الذي اتبعه للتأكد من شخصية من زعم أنه رسول الله ﷺ حين دخل عليه، وأن الأمر ليس مجرد دجل وشعوذة يمارسها بحكم منصبه.

كما أنه من حقنا أن نسأل، هل الحصول على الدرجات الأكاديمية الأزهرية وشغل الوظائف الدينية المرموقة مجرد رخصة للتحصين ضد ما يرتكبه المرء من تضليل لعقول الأفراد وتشويه لصورة الدين الإسلامي؟

أهم الفتاوى المرفوضة

سوف أعرض على القارئ الفتاوى التي ألحقتها بندائي الأول والتي أعلنت فيه عدم جدارة المفتي بمنصبه.

ملحوظة: ص تعني صفحة، ف تعني رقم الفتوى في الصفحة

م	ص/ ف	الفتوى	التعقيب
١	٢٤٤/٤٨	الاستعاذة من الخنزب عند السهو في الصلاة،	الخنزب كائن غير معروف في الدين الإسلامي ويعلم الله من أي عقيدة وثنية

م	ص/ ف	الفتوي	التعقيب
		والتفل على اليسار ثلاث مرات.	دس على شريعتنا، وإدخال طقوس في الصلاة غير معترف بها وبلغة غير معروفة إفساد للصلاة مما يشكك في صحة الرواية، فهل إفساد الصلاة وتشويه منظر المصلين خاصة أثناء صلاة الجماعة هو الغرض من الفتوى؟
٢	٩/٨٣	إباحة الختان للإناث. (فتوى مكررة في أكثر من موضع من الكتاب، بل يشجع المفتي عليه بوصفه أنه "مكرمة")	الختان جريمة بشعة في حق الإناث يعاقب عليها القانون، يجب محاسبة المفتي على الفتوى التي يتحدى بها قانون الدولة ويجهض حملتها للتخلص من هذه العادة القبيحة، خاصة مع تهافت الدليل الذي يستند إليه (انظر الفتوى التالية).
٣	١٠/٨٤	نفي أن الرسول ﷺ ختن بناته، وإقرار بأن موضوع الختان ليس فيه إلا حديث وحيد هو حديث أم عطية.	يدل ذلك على أن فتوى إباحة للختان مبينة على دليل مشكوك فيه، حيث من الثابت أن ختان الإناث عادة أفريقية غير معمول بها سوى في شرق أفريقيا ولم تطبق في الجزيرة العربية لا في عهد رسول الله ولا بعده.
٤	٥١/٩٠	أكثر مدة للحمل أربع سنوات، فينسب المولود للمتوفي حتى لو وضعت أرملته مولودا بعد ثلاث سنوات؟!	كلام فارغ يجب أن يحاسب عليه المفتي لتناقضه مع الآية الكريمة "وحمله وفصاله ثلاثون شهرا"، والقصة الواردة بالفتوى مفضوحة الكذب، ورفضه لكلام الأطباء في هذا الموضوع تقديم الجهل على العلم وتناقض مع التزامه بآراء الخبراء عملا بالآية الكريمة: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون". لا يستفيد من هذه الفتوى إلا ممارسات الدعارة، فهل هذا هو المقصود من الفتوى؟
٥	٢٢٧/١١٣	جواز زواج الزاني بالزانية.	الرد لا علاقة له بالسؤال، والفتوى "ولد الزنا لا ينسب لأبيه" رفضت قضاء في حكم الدرجة الثانية في قضية ابنة أحمد

م	ص/ ف	الفتوى	التعقيب
			الفيشاوي بناء على دحضها بواسطة الدكتور عبد الله النجار وهو عضو بمجمع البحوث الإسلامية لتعارضها مع الآية: "ادعوهم لآبائهم"[١].
٦	٢٢/١٧٤	الزعم برؤية المؤلف للرسول في اليقظة.	كلام شعوذة إما أن يشكك في القوى العقلية لقائله وإما أن يعتبر دجلا يجب أن يحاسب عليه.
٧	٢٨/١٧٦	تقبيل المنبر والمقعد للتبرك وتقبيل الحادث (أي براز الرسول).	كلام لا يصدر عن رجل دين مستنير، وهل يجوز أن يكون تقبيل البراز دليلا على مكانة علمية حتى يقول مالك أنه يندم على أنه لم يأخذ ممن كان يفعل ذلك بعد أن رآه يقبل الحادث؟
٨	٣٦/١٧٨	رؤية الرسول في اليقظة.	خرافة دينية مكررة في أكثر من موضع من الكتاب. وإذا أخذنا بمنطق رؤية الغيبيات، هل يملك المفتي دليلا على أن من دخل عليه كان الرسول ولم يكن شيطانا مريدا؟.
٩	٣٧/١٧٨	طلب الغوث من الرسول	طلب الغوث من البشر وثنية.
١٠	٤٠/١٧٨	التبرك بفضلات الرسول.	كلام فارغ يجب أن يحاسب عليه المفتي، قول ابن حجر في التعقيب كلام فارغ.
١١	٤٢/١٧٩	الترويج لحلقات الذكر.	خط أساسي في الكتب يخلط بين ذكر الله كمفهوم تعبدي وما يمارس لدى الصوفية، تعريض بابن مسعود في القول "هذا مبلغ علم ابن مسعود".
١٢	٤٥/١٨١	إيمان المؤلف بفكرة المهدي المنتظر (فتوى مكررة في أكثر	الفكرة مرفوضة من قبل الفقهاء المستنيرين، يلاحظ شخصية المنكرين للمهدي ووزنهم العلمي في مقابل الذين

١- يتلاحظ من التعقيبات تكرر تعارض فكر المفتى مع القرآن الكريم، ويضاف إلى ذلك فتواه بعدم جواز زواج الأيتام من أبناء الملاجئ ببنات الأسر بحجة الحسب والنسب، معارضا في ذلك الآية: "إن أكرمكم عند الله أتقاكم"، وهو عدد كاف من الأدلة التي تبين أن المفتي لا يعترف بالقرآن الكريم مصدرا لمنهجيته في الإفتاء!!

م	ص/ ف	الفتوى	التعقيب
		من موضع من الكتاب)	يردون عليهم، التصريح بعنوان يسب الشيخ شلتوت لكتاب لمؤلف نكرة إساءة أدب مقصودة من المفتي ويحسب على المفتي وغيره من المؤمنين بالمهدي.
١٣	٤٨/١٨٢	تصريح بالانتماء للصوفية.	يشكك ذلك في كل ما يفتي به، يلاحظ الكلام المسجوع المتكلف في الرد..
١٤	٥٣/١٨٣	هل إخناتون أبو الأنبياء؟	كيف يكون إخناتون وثنيا ويقول المفتي إن كونه أبو الأنبياء "غيب بدون برهان"؟ الرد مائع وغير حاسم، فهل هذا مقصود لبلبلة العقيدة؟
١٥	٩٥/١٩٠	الكرسي هو موضع القدمين عند العرش	كلام وثنية لما فيه من تجسيد للذات الإلهية، وخروج المفتي عن التفاسير المجمع عليها بأن الكرسي إشارة لسلطة الله سبحانه ولعلمه يطعن في جدارته العلمية.
١٦	٩٧/١٩٠	جواز تقبيل سور الأضرحة	غير مقبول لا شرعا ولا حضاريا.
١٧	٢٥٠/٢٣٥	الصلاة التفريجية	الصياغة واضحة التكلف وليست من الهدي القرآني أو النبوي، وترديد الدعاء ٤٤٤٤ مرة كلام من جهالات الصوفيين.
١٨	٢٧٢/٢٣٨	عدد المذاهب حوالي مائة.	الحقيقة أنها ١٤ أو أكثر قليلا، إلا إذا كان يدخل المفتي فيها الطرق الصوفية أو غير ذلك من فرق لا علاقة لهم بالشريعة، فيكون إفتاؤه غير موثوق به.
١٩	١٥٣/٢٢٣	تحريم الرسم والنحت	عبارة "من المؤكد أنها حرام" مخالف للحقيقة، فليس من دليل قطعي على ذلك، من الملاحظ أن فتاوى تحريمهما وكذا الموسيقى مكررة في أكثر من موضع من الكتاب وهو تحد للفكر القومي والواقع الحضاري للمجتمع ولسياسة الدولة في تشجيع الفنون في إطار الالتزام الخلقي والديني.

م	ص/ ف	الفتوى	التعقيب
٢٠	٢٩١/٢٤٢	عن الأسماء	كلام مبهم لا يليق بمفتى واجبه أن يفسر للناس أمور دينهم.
٢١	٢٩٦/٢٤٢	الشيوعيون هم الكفار	رد خاطئ علميا، الشيوعية مبدأ اقتصادي لا علاقة له بالأديان، والإلحاد أمر طارئ عليه لاعتبارات اجتماعية وتاريخية.
٢٢	٣١٥/٢٦٤	"المنح الصمدانية"	تعبير خارج عن القاموس الإسلامي.
٢٣	٣٢٣/٢٤٧	يقول عن مارية القبطية: "لأنها سريته"	الرسول ﷺ لا يتسرى بالنساء، وملك اليمين ليس من هذا القبيل.

صدى فتوى "التبرك بالبول" في الصحافة

في الوقت الذي كان الرأي العام مهتاجا بسبب صدمته لرواية رضاع الكبير فوجئ بما هو أضل وأخزى، مفتي الدولة يعلن أن الصحابة كانوا يتبركون بشرب بول الرسول. وكان هذا أقصى ما يتصوره مسلم من استخفاف بعقله، فانفجرت المقالات والتعقيبات تهاجم المفتي بكل لسان، ومنها ما وصل به الأمر لمطالبته بالاستقالة أو المطالبة بعزله، ومنها ما عبر صراحة عن فقدان الثقة به وبعلمه. وفي الوقت الذي كان التركيز على رواية البول، فإن بعض المقالات تحدثت أيضا عن أمور أخرى مثل تقبيل السور ومثل ادعاء المفتي أنه رأى الرسول يقظة. وفيما يلي مقتطفات من أقوال الصحف حول الموضوع:

ئالمصري اليوم ٥/٢٢: وزير الأوقاف: "**فتاوى إرضاع الكبير والتبرك ببول الرسول "كلام فارغ"**، ثم "**زقزوق يؤكد براءة النبي من هذه التخاريف ويطالب الدعاة بإعمال العقل في التراث**"وتحت هذا المانيشت كتب الدكتور زقزوق

"ليس كل ما موجود في الكتب التراثية القديمة صحيح ومسلم به، وإنما لا بد أن نعمل عقولنا فيما نقرأ".

المصري اليوم، ٦/٥): "**هؤلاء الشيوخ العظام وفتاواهم المدهشة**" تحت هذا المانيشت يقول الدكتور جلال أمين:

"هل كان من المتصور في حياة عباس العقاد مثلا صاحب عبقرية محمد وعبقرية الصديق وعبقرية عمر؟ وهل كان يمكن لمن كانوا يقرأون مثل هذه

الكتب أن يسكتوا على مثل هذه الفتاوى؟

الدستور، ٦/٩: "**فتاوى الفطام المتأخر**": تحت هذا المانيشت كتبت عايدة سيف الدولة:

"لم نسمع لهم صوتا في يوم من الأيام يفتي بتحريم الفقر وسياسات الإفقار، ولم يفتوا يوما بتحريم التعذيب والاعتقال وحصانة الجلادين والقتلة من رجال وزارة الداخلية، ولم يفتوا يوما بتحريم كذب الحاكم واستبداده."

العربي الناصري: ٥/٢٧: مر بك مقال محمد الباز "**المفتي التائه**"، وقد صدر هذا العدد من الجريدة بمانيشت بالصفحة الأولى وبالبنط العريض وباللون الأحمر بجوار صورة للمفتي: "**فتاوى الصرف الصحي**"، وفوق المانيشت "**أقيلوا هذا المفتي الذي أساء إلى النبي الأكرم أكثر من "الرسوم الدانيماركية"**".

أما "روزاليوسف" فقد أعدت ملفا كاملا بالموضوع تضمن أقسى هجوم على المفتي علاوة على تصويره على صفحة الغلاف في صورة مفزعة بجوارها "**خطاياك يا فضيلة المفتي**" ثم "اعتذر".

موقف شيوخ الأزهر من الكتاب

بينما وجد الدكتور عبد المهدي عبد الهادي من يؤيده صراحة، لم يجد المفتي صوتا واحدا يؤيده ضد الثورة العارمة التي ثارت ضده من الرأي العام. بل على العكس من ذلك، وقف الدكتور زقزوق منه موقفا حاسما، تعبيرا عن إحباطه لما بدر منه من فتاوى شاذة وهو الذي رشحه لمنصبه مقدما إياه على كثير من منافسيه.

وفي اجتماع السبت العاصف هاجم الدكتور عبد المعطي عطية المفتي هجوما لاذعا، متهما إياه بالوثنية حين وصف رسول الله بأنه "عين الحضرة القدسية"، وكان قد نشر هذا الهجوم في "المصري اليوم" يوم الأربعاء السابق على الاجتماع.

على أن علي جمعة لم يعدم تعاطفا معه من فريق على رأسه الشيخ طنطاوي، ولكن هذا التعاطف كان من وراء الكواليس، ففي الاجتماع تغلب رأي المتعاطفين مع الدكتور علي جمعة حيث تقرر سحب الكتاب الذي سبب الفتنة وقدم الدكتور علي جمعة اعتذارا قبله شيخ الأزهر، بينما أصر على عدم قبول اعتذار الدكتور عزت عطية، مما أحدث شقاقا آخر في المجلس احتجاجا على أن يكيل الشيخ طنطاوي بمكيالين.

وبعد انفضاض الاجتماع صرح الشيخ أحمد عمر هاشم بأن سحب الكتاب لم يأتي بقرار من المجمع بل بمبادرة من الشيخ علي جمعة حتى لا يساء فهم كتابه، وهي محاولة ساذجة لحفظ ماء وجه المفتي، خاصة حين قال الدكتور هاشم أن الرواية كان لها زمنها، أي أنه يراها صحيحة ولكن المفتي جانبه التوفيق أن يتحدث عنها في عصرنا هذا.

ولكن بعد الاجتماع أبى الدكتور علي جمعة إلا أن يؤجج المشكلة مرة أخرى، حيث فاجأ الجميع بسحب اعتذاره، الأمر الذي أوقع الشيخ طنطاوي في حرج بالغ تسبب في صدام بينهما، خاصة وأن شيخ الأزهر بدأ في تنفيذ خطة لسحب حق الإفتاء من المفتي.

وبعد ذلك لم يعد للمفتي شاغل إلا الدفاع عن رواية البول. وهكذا اختزل نشاط هيئة الإفتاء في مصر في ترويج رواية البول، تكبدت خزينة الدولة لترويجها - وعلى مدى أكثر من شهرين حتى الآن - مرتبات هيئة الإفتاء وعلى رأسها مرتب المفتي ومخصصاته، بعد أن وقع صريح هوس روايته التي وضع مستقبله العلمي والاجتماعي مقابلها.

وزاد الطين بلة أن المفتي راح يعدد فوائد شرب البول البشري، حتى تساءل البعض إذا كان شرب البول له هذه الفوائد، فما هي خصوصية بول الرسول التي أقام الدنيا وأقعدها بسببه؟

وبسحب اعتذاره خسر الدكتور جمعة أهم المتعاطفين معه، فنشرت "المسائية" في ٦/١٩ خبرا مفاده: **"شيخ الأزهر يصر والمفتي يرفض الاعتذار"**، ووصل الأمر – على حد قول الخبر – إلى التهديد بشطب اسم الدكتور علي جمعة من مجمع البحوث الإسلامية، وهو ما قبله الدكتور علي جمعة على سبيل التحدي.

وهكذا لا تزال المشكلة تزداد تفاقما، ولا يدري أحد حتى الآن نتيجة سكوت الدولة على شخصية تشغل وظيفة دينية مرموقة فقدت توازنها وحصرت مبرر وجودها في قضية البول البشري. وليس معنى ذلك أننا نتعجل عزل المفتي، ففي بقائه في منصبه ضمان لنا باستمرار قضيتنا التي ندافع من أجلها نشطة حية في أذهان الرأي العام.

خاتمة الفصل

وجدنا في الفصل الأول موقفا علنيا من الأزهريين مناهضا لقضية تطهير السنة وموقفا سلبيا لغيرهم من القضية، وفي الفصل الثاني رصدنا شرخا خطيرا في الفكر الأزهري بسبب رواية إرضاع الكبير نال فيه القائلون بهذه الرواية نقدا عنيفا من زملائهم الأزهريين، أما في قضية الشيخ علي جمعة فلم يتجرأ صوت واحد بأن يرتفع مناصرا له في أفكاره الشاذة، وأقصى ما كان في وسع البعض كالشيخ طنطاوي والشيخ أحمد عمر هاشم هو التعاطف معه من وراء الكواليس.

ولقد أسبح من قبيل ثوابت السياسية في المجتمع أن النظام الحاكم لا يعزل مسئولا فقد الجدارة لدى الرأي العام، ولعها عقدة نفسية ترى أن الاستجابة لمطالب الأمة هي نوع من الضعف. ومن هذا المنطلق يرى البعض أن الدكتور علي جمعة سعيد الحظ بدعم السلطة السياسية له وإبقائه في منصبه رغم ما قدمه بنفسه من أدلة على عدم جدارته في منصبه.

وقد أشار البعض إلى أن أحد شاغلي منصب الإفتاء قد فقد منصبه حين أفتى بإمكان أكل الطين في الصيام باعتبارها فتوى تسيء للذوق العام وتشوه صورة الشريعة، ويقارنون بين أكل الطين وشرب البول تبركا، ويرون التحيز الفاضح لصالح الشيخ علي جمعة من السلطة السياسية.

كما أشار آخرون إلى أن أحد خطباء المساجد قد واجه تحقيقا أمنيا انتهى بعزله من الدعوة الدينية كلية، وذلك حين صرح بوجود الرسول في المسجد، ويقارنون أيضا بين موقف الدولة من هذا الداعية وموقفها في الإبقاء على الشيخ علي جمعة في منصب أخطر بمراحل من خطيب في مسجد إزاء إصراره على التصريح بأن الرسول قد زاره في اليقظة، كدليل أخر على التحيز لصالح الشيخ علي جمعة.

ولكني لست أرى أن الشيخ علي جمعة سعيد الحظ بهاذ التحيز، ولكن سعادة الحظ هي في جانب خصوم الأزهر من المواجهين للفكر الكهنوتي الأزهري، إذ طالما أن الشيخ علي جمعة في منصبه فسوف تظل قضية مواجهة هذا الكهنوت ساخنة، من جهة باعتباره أحد رموز ذلك الكهنوت، بل شطح فيه إلى أبعد مما شطح إنسان آخر، ومن جهة أخرى فلن يفتأ الشيخ علي جمعة بين الحين والآخر من ارتكاب ما يشعل القضية مرة أخرى.

الفصل الرابع

الثورة ضد إباحة ختان الإناث

تداعيات الأحداث

نرصد فيما يلي تداعيات تفجر الثورة ضد ختان الإناث من خلال متابعة "المصري اليوم" للقضية:

الجمعة ٢٢ يونيو ٢٠٠٧: "**عملية ختان تقتل طفلة في عيادة طبيبة بالمنيا، "بدور" ماتت يوم نجاحها بتفوق في الابتدائية، والطب الشرعي يثبت تعرضها لجرعة مخدر زائدة**"، ومما زاد من وقع الخبر وإثارة العواطف لهذه المأساة أن الجريدة نشرت الخبر في الصفحة الأولى بالبنط الكبير واللون الأحمر، وتحت الخبر صورة بالحجم الكبير لطفلة جميلة الملامح تشع البراءة من عينها. وفي ص ٥ نشرت تفاصيل الخبر وواقعة محاولة الأطباء رشوة أهل الطفلة بمبلغ ١٥ ألف جنيه ثمنا لإثارة القضية جنائيا.

٢٣ يونيو: "**الأمومة والطفولة" يتوعد بملاحقة طبيبة "الختان" قاتلة الطفلة "بدور**". وتضمن الخبر قول مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة "صدمتي شديدة بسبب الحادث وسأضغط بشدة لمعاقبة الطبيبة". وكان هذا الخبر فاتحة البركان الذي تفجر في المجتمع ضد عادة ختان الإناث.

٢٤ يونيو: "**نقابة الأطباء تحقق في وفاة "بدور"، ومجلس الطفولة يطالب أسرتها بعدم التنازل**"، وفي تفاصيل الخبر نشرت الجريدة أن منظمة نسائية تطالب بمنع الختان نهائيا، على أن الخبر حمل نغمة تعاطف داخل النقابة مع عملية الختان، إذ صرحت النقابة بوجود قرار من وزارة الصحة صدر عام ١٩٩٦ بتنظيم عملية الختان، الأمر الذي يشير أن الدولة كانت تناقض نفسها بين الدعوة لمنع الختان وبين إباحته بحجة تنظيمه. كما أشار الخبر لصدام من النقابة مع المنظمات

الحقوقية المطالبة بمنع الختان، حيث اتهمت النقابة تلك المنظمات بالمزايدة لأجل الحصول على المعونات من الدول الأجنبية.

٢٥ من الشهر نشرت الجريدة في الصفحة الأولى صورة للمفتي يعلوها خبر "المفتي: **"قلناها مرة واثنين وعشرين، ختان الإناث حرام حرام حرام"**".

٢٧ يونيو: "**حملة قومية لمكافحة ختان الإناث بعد وفاة "بدور"، سوزان مبارك تعلن الحملة تحت شعار "بداية النهاية"** وبدخول السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية المعركة أخذت الأحداث شكلا أكثر سخونة.

٢٨ يونيو: "**نقابة الأطباء تحذر أعضاءها من ختان الإناث**"، ومن الواضح أن هذا الخبر جاء لتصفية آثار خبر ٢٤ يونيو الذي يوحي بنغمة تعاطف داخل النقابة مع عملية الختان وتصادم النقابة مع المنظمات التي تطالب بمنعه.

٢٩ يونيو: "**وزارة الصحة تحظر نهائيا جراحات ختان الإناث**"، وبين الخبر أن وزير الصحة أصدر بيانا يلغي فيه القرار السابق بتنظيم عملية الختان. كما حمل الخبر "**الأزهر: الختان عادة ضارة ولا أصل لها في الإسلام**"، وبين الخبر أن مجمع البحوث الإسلامية أصدر بيانا بأن الختان ليس له أصل في التشريع ولا في أحكامه الجزئية، وإنما هي عادة ضارة انتشرت واستقرت في قليل من المجتمعات الإسلامية، وقد ثبت ضررها على الفتيات.

٣٠ يونيو: "**ترحيب نسائي بتجريم ختان الإناث**" وبين الخبر إعلان السفيرة مشيرة خطاب أمين مجلس الطفولة والأمومة" عن وحملة إعلامية ضد الظاهرة، بالإضافة على خطة مراقبة شعبية تتيح الإبلاغ عن أية حادثة للشروع في إجراء عملية ختان لأنثى بالخط الساخن ١٦٠٠٠.

٩ يوليو: "**منى ذو الفقار تتطوع لمقاضاة المسئولين عن وفاة "بدور"**"، وحمل الخبر إشارة إلى مسيرة نظمتها محافظة المنيا ضد الختان، حضرها المحافظ والسفيرة مشيرة خطاب، وقد رفعت في المسيرة لافتات ضد الختان منها "الختان اغتيال لكرامة الإنسان". كما نشر الخبر استعداد والدة بدور المساهمة بنشاط إيجابي ضد العادة التي أفقدتها ابنتها.

١٩ يوليو: "**٥ آلاف طفلة في مسيرة تأبين "بدور" شهيدة الختان في المنيا**"، وحمل الخبر نبأ مسيرة أخرى نظمها هذه المرة مجلس الطفولة والأمومة وقام بها

طفلات حاملات لافتات ضد الختان، منها: "لا للختان، ارحمونا من جهل الناس"، "الرباية مش محتاجة دكتور ولا داية". كما قامت فتيات كورال مدرسة مغاغة التي كانت بها بدور بأداء أوبريت مؤثر يقول "ياما اسمعيني، وبالعقل افهميني، ليه تأذيني؟". وقد انخرط كثير من الحضور في البكاء، على رأسهم أفراد أسرة بدور وجيرانهم. وأعلنت السفيرة مشيرة خطاب عن العزم على تنظيم مسيرة مليون فتاة ضد الختان.

صدى القضية في الصحافة.

كما هو متوقع، عبرت الصحافة عن رأي المثقفين في رفض عادة ختان الإناث، ونقدم أمثلة لذلك من مقتطفات للأقوال الآتية لمجموعة من المثقفين:

المصري اليوم، ٦/٢٥: د/ فيفيان فؤاد في **"من قتل بدور"**: "يبدو أنها لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة، لم تقتلها يد الطبيبة وحدها، فالشركاء في قتلها كثيرون، أهلها الذين رضخوا أمام عادات وتقاليد وأفكار قديمة تدعي أن الختان هو الضمان الوحيد لعفة البنت وشرفها، قتلتها فكرة ذكورية تقول إن جسد المرأة شهواني بلا عقل ليكسر كبرياءها ويجعلها مطيعة وسهلة القيادة لا تستطيع أن ترفع رأسها، قتلتها الخرافات التي تنتشر في المجتمع المصري وتنتقل من جيل إلى جيل، والمؤسسة التعليمية التي صمتت عن هذه الخرافات، قتلتها كليات الطب التي لم تدن "تطبيب الختان"، صمتت كليات الطب فأنتجت طبيبا لا يتخلف عن أهل قريته في ضرورة الختان للتقليل من الشهوة الجنسية للبنت، ولن نقبل العزاء في بدور إلا إذا صدر قانون ضد كل من شارك في الجريمة، وقامت كل مؤسسة اجتماعية وتعليمية بواجبها لحماية حق الطفلة المصرية."

المصري اليوم، ٦/٢٩: محمد مصطفى شردي في جريدة الوفد، **"مثال لكل طفلة مصرية أدى الجهل إلى قتلها"**.

أخبار اليوم، ٦/٣٠: د/ إسماعيل عبد الجليل رئيس مركز بحوث الصحراء في **"رسالة إلى بدر البدور"**: يربط بين الحادثة وبين واقع الطفل المصري "ابنتي الأميرة الراحلة بدور: أكتب إليك من فلورنسا مدينة الحضارة والثقافة، حيث لم تفارقني لحظة صورتك المنشورة في الصحف وملامح وجهك يكاد ينافس القمر

فـي نـوره واسـتدارته، ليطـابق الاسـم علـى المسمى. اسـم يبعـث علـى التفـاؤل والسعادة، ولكنـه يبـدو أنـه يخفـي واقعـا آخـر للطفولـة المسلوبة كشأن أطفال بلدنا" كما يربط بين الحادثة وظاهرة العنف ضد الأطفال: "ابنتي الأميرة الراحلة بـدور، يبـدو أنـك أحسنت اختيـار موعـد وفاتـك حيـث توافقـت مـع افتتـاح مـؤتمر مناهضة العنف ضد الأطفال الذي استقبل وفاتك كرسالة ناطقة بواقع الحال."

المصري اليوم، د/ شيرين أبو النجا فـي **"توابع بدور"**: ليست المرة الأولى التي يثير فيها موضوع الختان كل هذه الضجة، حتـى أنني أتـابع الإنترنت والصحف فتبدو الآراء وقد طرحت من قبل وتبدو المقـالات وكأنها قابعة فـي الأدراج تنتظـر إثارة الموضـوع مـن جديـد. وهـذا منطقـي لأن القـضية لم تحـسم قـط سـوى مـن منطـق المزايـدات "أي الأطـراف حرصـا علـى الإسـلام" والترهيـب" عـوانس أو حيزبونـات أو التمويل من جهات أجنبية"... الدلالـة الأولى هـي المخالفـة الطبيـة والواضحة المقترنة بالإهمـال واللامبـالاة، وهـي ليست المـرة الأولى الـتي تـؤدي إلى كارثـة، والدلالـة الثانيـة هـي عمليـة الختـان ذاتهـا، بكـل مـا يعنيـه ذلـك مـن أبعـاد ثقافيـة اتخـذت الإسـلام غطاء وساقت من المبررات ما يكفـي لإقنـاع الأغلبية مـن المبررات بأهمية الختان وأنه يحفظ العفة والطهارة وغير ذلك من التأكيد عليه فـي السنة إلى آخر الجـدل الـذي امتلأت بـه الـصحف. والـسؤال الـذي يـؤرقني هـو موقـف الدولـة، هـل كان له علاقة بالإهمال الطبي أم هو موقف متعلق بالختان؟ وهنا بالتحديد ينقلني إلى الإشكالية الأخرى التي نتجت عن موت بدور، لماذا غضب الشيوخ حين صدر قـرار بمنـع الختـان؟ حتـى أن القـضية تحولـت إلى سـؤال رئيـسي يـستدعي حقيقـة نعرفها جميعا، وهي أن النساء هن دائما أصعب هـن دائمـا أصعب منطقة تفـاوض ثقافي أو اجتماعي لا يتنازل فيه طرف للطرف الآخر.

المسائية، ٧/٨: محمود الخولي فـي **"فتوى أم القيح"** يتحدث عـن التضارب فـي الفتوى بين التحريم والحل، حيـث أورد فتـوى قـال بهـا الـشيخ طنطـاوي وهـو فـي منصب الإفتاء واردة بالمجلد الحادي والعشرين مـن سلسلة الفتـاوى الإسـلامية ص ٧٨٦٤ يقـول فـي نهايتهـا: "وهـذا التوجـه النبـوي – يقـصد ختـان الإنـاث – إنمـا هـو لضبط ميزان الحس الجنسي عند الفتاة"، ثم يتساءل هل مات ضبط ميزان الحس الجنسي بالسكتة القلبية، مشيرا إلى بيان مجمع البحوث الإسـلامية الـذي يرأسـه الشيخ طنطاوي بتحريم الختان.

في ٦/٣٠، أي اليوم التالي لنشر بيان مجمع البحوث الإسلامية بتحريم الختان ظهر العنوان التالي في "المصري اليوم": "**رفض أزهري لفتوى تحريم الختان**" وفيما يلي الآراء التي عارضت التجريم:

أحمد عمر هاشم: صرح بأن أعضاء المجمع لم يقولوا بتحريم الختان، وإنما تحدثوا عن منعه لما له من أضرار".

تعقيب: ألا يعلم الشيخ عمر هاشم بالقاعدة الفقهية "الضرر يزال"؟ وهي القاعدة التي تحرم كل فعل يترتب عليه ضرر؟

محمد رأفت عثمان عضو المجمع: احتج بأنه لا يوجد نص بتحريم الختان، ولكنه بين أن حديث أم عطية ضعيف.

تعقيب: يجب أن يؤخذ عدم وجود نص بالتحريم على أنه بسبب عدم وجود هذه العادة عند نزول الإسلام، خاصة بأن الدول الآسيوية جميعها لا تعرف هذه العادة، بل هي مقصورة على بعض البلدان الأفريقية. ومن جهة أخرى فليس كل ما لم يرد به تحريم يعني أن الفعل أصبح مفروضا، فالفرض لا يأتي إلا من مصدر قاطع الثبوت، وقد اعترف سيادته بأن حديث أم عطية ضعيف..

منيع عبد الحليم محمود عميد كلية أصول الدين السابق: إن جميع المذاهب الإسلامية اتفقت على جواز الختان شرعا لأنه مكرمة للمرأة. وشبه قرار تحريم الختان بالفرمان الدكتاتوري الذي لن يلقى استجابة من المجتمع المصري.

تعقيب: كيف يكون الختان مكرمة ولم يفعله رسول الله مع بناته؟ وكيف يكون مكرمة بينما لا يأخذ به إلا عدد ضئيل من البلدان الأفريقية التي تأثرت بما كان سائدا بين القبائل الأفريقية الوثنية من عادات أقحموها على الإسلام عند دخولهم فيه؟ وهل غاب عن ذهن الأغلبية من المسلمين كون الختان مكرمة فحرموا منها فتياتهن؟

في ٧/٢ نشرت "الدستور" الخبر التالي: "**النائب علي لبن: تجريم ختان الإناث يخالف المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع**".

تعقيب: يدل هذا الخبر بكل جلاء على ضرر إقحام الشريعة الإسلامية على الدستور على يد السادات لأغراض سياسية لا علاقة لها بالشريعة، ولو كان صادقا لطهر دستوره مما يثقله من مخالفات للشريعة. وها نحن نرى أن المادة الثانية من الدستور أصحبت مجالا للتطاحن حول الآراء الدينية المتضاربة، والتي يدعي كل طرف فيها أن فكره هو المتفق مع الشريعة الإسلامية وأن بقية الأطراف أعداء للشريعة.

وفي ٧/٤ نشرت "الميدان" الخبر التالي: "د/ محمد المسير يتحدى المفتي، ختان الإناث حلال يا مولانا". ويربط الدكتور بين تحريم الختان والعولمة، فيندد بمن يستنكرون الختان ويجيزون البغاء والممارسات المثلية.

تعقيب: ربط كل خطوة لتقدم المجتمع وتخلصه من آثار الفكر الديني الملوث بالتقاليد الخاطئة بتأثير الأفكار الغربية أو الاستجابة لمطالب أجنبية نغمة سائدة بقصد خلط الأوراق. وفي قضية الختان بالذات يكذب ربطها بالعولمة أن الدعوة لمنع الختان ترجع لمنتصف القرن الماضي وكانت شاملة لكافة المثقفين، ولم نسمع صوتا واحدا لأحد رجال الدين يقف ضد تلك الدعوة، ولولا ما أصيبت به مصر من انتكاسة على كافة المجاور ما خمدت تلك الدعوة تحت وطأة انفجار التلوث الفقهي الذي نشاهده في أيامنا هذه.

أما الجانب من الفكر الديني الذي أيد تجريم الختان فقد عبر عنه كل من:

الدكتورة آمنة نصير: صرحت في "المصري اليوم" بتاريخ ٦/٣٠ بأن رأي الدين قد أقحم حتى يبقى هذا الموروث البيئي قائما، ولو كانت عادة حقيقية لنزل بها القرآن الكريم، فهناك ٨٠٪ من العالمين العربي والإسلامي ليس لديهم ختان مثل مصر والسودان. وكل ما حدث أنه جرى الاعتماد على حديث ضعيف لا ينضم إلى سنة صحيحة ولا يؤسس فرضا، وتؤكد على أنه جرى التحايل على هذا الحديث ودفع بقوة لوضعه في قالب عقلي لكي تنتشر هذه العادة السيئة. كما تقول سيادتها أنها تطالب منذ ربع قرن بقانون يجرم هذه العادة.

الدكتور عبد الله النجار: في "الجمهورية" وفي باب "قرآن وسنة" أسس سيادته تحريم الختان على قواعد أصول الفقه على النحو الآتي: "ختان الإناث عادة إنسانية وليست مسألة دينية، وهي تقع تحت الأصول الشرعية، ويحتاج بيان حكمه

الصحيح إلى بيان منبعه التشريعي وهل الأصل فيه التحريم أو الحل، وبداية نقول إن الأصل في الختان هو التحريم تأسيسا على الأصل الشرعي الصحيح هو أن الأصل في المساس ببدن الإنسان التحريم، فلا يجوز المساس به بما يضيره أو ينال من سلامته إلا لإصلاحه ودفع الأمراض عنه، وليس الختان من هذه الحاجات، ولذا يبدو واضحا أن ختان الإناث محظور لما يترتب عليه من المضار فلا يجوز "

خاتمة الفصل

يصف المولى ﷻ نفسه بأنه أحسن كل شيء خلقه، ومن دلائل حسن خلق الله أن يكون كل شيء عنده بمقدار، فينضبط بذلك ميزان الكون. وتطبيقا لهذه السنة الإلهية في الخلق حين قدر سبحانه أن يكون التكاثر في الإنسان عن طريق التزاوج بين الذكر والأنثى ضبط ما أسماه الشيخ طنطاوي "ميزان الحس الجنسي" عند الطرفين بالقدر الذي يرتوي به كل طرف من أطراف العلاقة بقرينه.

ثم وسوس الشيطان لبعض البشر أن يغيروا خلق الله وأن يخلوا بما ضبطه الله فأحسن خلقه، فراحوا يقطعون من جسد الإناث متوهمين بذلك أنه يحققوا ما لم يحققه الله من التوازن بالنسبة للفتاة كما تصور الشيخ طنطاوي في فتواه. كما زين لهم أن ذلك يضمن لهم عفة إناثهم وحفظ أعراضهم، بينما العكس هو الصحيح، فنتيجة الإخلال بما ضبطه الله بقدرته تخرج الأنثى من العلاقة الشرعية غير مشبعة، فيسهل على الشيطان أن يستدرجها — إن لم تكن مزدانة بالعفة لحسن تربيتها - لأن تطلب الإشباع من علاقات أخرى. أما إذا كانت مزدانة بالعفة فإنها تكون في غنى عن تقطيع أوصالها لتحقيق ما تحقق لها بالفعل من منبتها الحسن. ومن هذا المنطلق نجده أمرا منطقيا ألا تكون عادة الختان منتشرة إلا بين قلة من العالم الإسلامي، وهي القلة التي انتقلت إليها هذه العادة من القبائل الأفريقية المتأخرة حضاريا.

وبالإضافة لمفسدة تغيير خلق الله يحقق الشيطان بالختان مفسدة أخرى كشفت عنها الأبحاث الاجتماعية منذ أكثر من نصف قرن، حيث وضحت أن ختان الإناث هو سبب انتشار المخدرات في المجتمع المصري، حيث يحاول الزوج إطالة مدة اللقاء الجنسي أطول من القدر الطبيعي عسى أن يحقق الارتواء لزوجته، حتى لا تنظر لعجزه عن تحقيق ذلك على أنه ضعف في فحولته.

ومن السخرية اللاذعة أن تجد الأمة الإسلامية من رجال الدين من يطلق على خطة الشيطان لنشر هذه المفاسد أنها "مكرمة"، وكم كان حريا بالمشايخ الذين يشجعون الآباء على إجراء الختان لبناتهم أن يوضحوا لهم أن العفة سلوك لا يفرض بالقهر حتى ولو كان تقطيع الأوصال، بل يكتسب بالتربية الحسنة والقدوة

الصالحة، فإن لم يتحققا لن تعصم الفتاة من الانحراف مهما قطع من جسدها.

كما كان حريا بهم أن ينصحوا أولئك الغيورين على أعرضاهم أن حفظ الأعراض يكون باتباع الهدي النبوي: "**عفوا تعف نساؤكم**"، وأن من يراعي حرمات الله ويتقيه في أعراض الناس فإن الله متكفل بحفظ عرضه، في حين أن من يستبيح أعراض الغير فلن تضمن له أية وسيلة ألا تعامله العدالة الإلهية بالمثل.

الفصل الخامس

التعليم الأزهري (التلوث من المنبع)

شهادة الغزالي عن التعليم الأزهري[1]

عقد عام ١٩٩٠ مؤتمر تحت عنوان "تدريس العلوم الشرعية" برعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وبرئاسة الدكتور جمال الدين عطية، وحضره كل من السادة (بحسب ترتيب الكلمات): المرحوم محمد الغزالي، د/ محمد عمارة، د/ محمد كمال إمام، المستشار طارق البشري، د/ علي جمعة، د/ حسن رجب، د/ عبد العزيز العلمي، د/ فوقية حسن، الأستاذ نصر عارف، د/ سيف عبد الفتاح، د/ السيد رزق الطويل.

وقد افتتح الدكتور جمال الدين عطية المؤتمر بالكلمة التالية:

"يسم الله الرحمن الرحيم، إن أهمية موضوع تدريس العلوم الشرعية لا تخفى على أحد، وذلك لأن من أهم مشاكلنا، ولعلها أهمها على الإطلاق، هي مشكلة الازدواج الثقافي، وتطوير تدريس العلوم الشرعية يعد أحد الحلول والمداخل الطبيعية لحل هذه المشكلة."

وفي المؤتمر قدم المرحوم الغزالي شهادة مستفيضة عن عيوب التعليم الأزهري، بلغت ١٨ صفحة من القطع الكبير. وقدم سيادته لشهادته ببيان تخلف خريجي الأزهر عن الإحساس بطبيعة العصر، فقال إن أحد خريجي الأزهر جلس بعد صلاة العصر ليؤدي درسا دينيا، وقد أحضر معه كتاب من الكتب التي درسها في الأزهر وأخذ يقرأ منه أنواع المياه السبعة، والأحكام الشرعية لكل نوع، فصاح به أحد الجالسين: "أنواع مياه إيه يا أستاذ، الماء يأتي لنا في الصنبور".

١- كتاب "تدريس العلوم الشرعية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، موجود بمكتبة مبارك العامة بالجيزة تحت رقم ٢١٤ ع. ت.

وجعل رحمه الله هذه القصة مدخلا لبيان ما في مواد التعليم الأزهري من عيوب تنعكس على خريجيه فيكونا أبعد ما يكونا عن فهم صحيح العقيدة أو التجاوب مع معطيات العصر، وفيما يلي تلخيص لهذه الشهادة:

<u>الفقه</u>: ص ٢: الفقه بالطريقة التي يدرس بها في الأزهر علم ميت وما يبذل فيه جهد باطل، وذلك في الوقت الذي تغير فيه العالم تغيرا يستدعي أن يتحول الفقه إلى فقه عملي.

ص ٤: وأحيانا تأتي أمثلة تنظر إليها فتتعجب.... المهم أن هناك أشياء تدرس كأنها عبادية تروى ولا تفهم، فكيف يكون ذلك فقها وهو المعرفة، ومن هنا لا بد من إعادة النظر أولا في مادة الفقه.

<u>علم العقيدة وعلم التوحيد</u>: ص ٦: إنني أتعجب ماذا جعل المسلمون وهم أصحاب رسالة عالمية بدلا من أن ينقلوا رسالتهم للعالم ينقلوا خرافات الإغريق إلينا؟

ص ٨: العقائد نستحضرها من القرآن الكريم، **والسنة ما شرح الكتاب.**

ص ١٠: لا بد من إعادة النظر في دروس العقائد على أساس معقول.

<u>علم مصطلح الحديث</u>: ص ١٠ يدرس هذا العلم دراسة تعبدية بمعنى أنه لا يطبق.... حتى أصبح علما أثريا يحال فيه على مجهول.... **وآسف إذا قلت إنه ليس في الأزهر الآن علماء سنة.**

ص ١١: فإذا كنا نقول إن الحديث شاذ عندما يخالف الثقة، فكيف لا يكون شاذا إذا خالف القرآن الكريم؟.

ص ١٢: وجدت علة قادحة في الحديث الذي يروي أن الرسول بعث عليا ليقتل عبدا اتهم بزيارة ماريا القبطية... فكيف يحكم الرسول على شخص بالقتل دون تحقيق؟.... هذا نوع من البلاهة لا تجوز في عرض الإسلام ودراسة السنة.... وقد وجدت في مسلم حديث فاطمة الذي ذكرت فيه "الجساسة "، وتميم الداري عندما قال إنه رأى المسيخ الدجال مسلسل في الجزيرة، وقالوا إن هذه الجزيرة في بحر الشام أو بحر اليمن، وقد داس البحارة هذين البحرين ذهابا وإيابا من ١٥ قرنا ولم يجدوا هذه الجزيرة، فكيف نعرف السنة الشريفة للتكذيب الكلي؟

<u>علم التفسير</u>: ص ١٣: إنني أرى أننا لم ندرسه في الأزهر على الإطلاق، إذ أن دراسته كانت مجرد تطبيقات بلاغية وإعرابية فقط.

اللغة العربية: ص ١٥: نشأ عن إهمال أصل الدليل في اللغة عجز المتخرجين من الأزهر عن تطبيق القاعدة اللغوية على آلاف الأمثلة المتنوعة في الحياة... إن أول من خرج عن هذا العجز وبدأ يعلم الناس أصل الأدلة هو الشيخ حفني ناصف.... فلماذا إذن التشبث بالكتب القديمة؟

علم أصول الفقه: ص ١٦: علم أصول الفقه في الأزهر علم أثري، فهو يدرس ولا يفهم، فلم توضع له أمثلة ولا قواعد، ويعتمد في تدريسه على كتب لا تزيد ولا تنقص وليس فيها شيء.

ص ١٧: جاء الشاطبي في "الموافقات" واستبحر فيه ووسعه بالكثير من النماذج والأمثلة، وقد خشي الأزهر من تدريس "الموافقات" وأتوا بكتاب ميت هو كتاب "ابن الخادم" ودرسوه للطلاب، مما أدى إلى تخريج طلبة يعرفون أصولا لا صلة لها بالحياة ولا بالفقه.... ولما كان علم الأصول هو أصل القوانين والأحكام.... فإنه لا بد من إعادة النظر فيه ونقله من مرحلة العلم الأثري الميت الذي لا صلة له بالحياة.

شهادة المؤلف عن التعليم الأزهري

في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ تقدمت لدراسة دبلوم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، كتمهيد للحصول على درجة الدكتوراه في التشريع الإسلامي، وفي مايو من عام ٢٠٠١ انسحبت من الدراسة، معاهدا الله أن يكون بديل الدكتوراه جهادا لإطلاع الرأي العام على ما رصدته من فساد في التعليم الأزهري من خلال تجربتي في هذه الدراسة.

وكان قد سبقت هذه التجربة الفاشلة تجربة أخرى فاشلة أيضا في دراسة الشريعة الإسلامية على يد الأزهريين، وكانت التجربة الأولى في العام السابق بمعهد الدراسات الإسلامية الذي يشرف عليه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف. وقد كان سبب انسحابي من الدراسة في هذه التجربة ما ذكره الشيخ أحمد عمر هاشم في كتابه "أصول علم الحديث" من وجود آية لم يكتبها النساخ في المصحف، وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال إنه لولا يخشى الناس لكتبها بخط يده. وفزعت لهذا "الكوكتيل" من الطعن في المقدسات الإسلامية، اتهام كتاب الله بالنقص، واتهام الرسول ﷺ بالتقصير في

إبلاغ الرسالة، واتهام عمر بن الخطاب الذي عرف بشجاعته في الحق بالجبن.

أما ما دفعني للانسحاب من دراسة دبلوم الشريعة فكان كوكتيلا أشد مرارة من الأفكار المتخلفة التي إن دلت على شيء فإنها تدل على إصرار الفكر الازهري بكل عناد وصلابة على القبوع في ظلمات العصور الوسطى، وإلى القارئ الكريم بعض التفصيلات بحسب ما يسمح به المقام:

في كتاب "القرائن ودورها في الفقه الجنائي الإسلامي" للدكتور أنور دبور يطرح الدكتور سؤالا "هل يجوز التعزير لحمل المتهم على الاعتراف؟ (ص ١٩٢من الكتاب). والتعزير هو العقوبة الجنائية التي تضعها الدول في الجرائم التي لم يرد بها حد في القرآن الكريم، ويكون معنى السؤال باللغة العصرية هو حول جواز ما يحدث أثناء تحقيقات الشرطة من تعذيب للمحقق معهم لحملهم على الاعتراف.

وأراك عزيزي القارئ تتوقع الإجابة، فشريعة الله لا يمكن أن تقر أمرا يعتبر انتهاكا لأبسط حقوق الإنسان، ولكن الدكتور يخيب ظنك حيث يقدم لطلابه أن الشريعة تجيز ذلك! ولعل هذه السقطة التي لا تغتفر تكون هي السبب في الأول في انسحابي من هذه الدراسة.

وفي كتاب "إثبات النسب بطريق القيافة في الفقه الإسلامي" للدكتور أنور دبور أيضا يحدثنا ونحن في عصر تحليل الحمض النووي عن وسيلة بدائية لتحديد الأنساب انقرضت منذ قرون تسمى "القيافة"، يقوم بها شخص يدعى "القائف"، يتفحص المتنازع في نسبه، ثم يتفحص المتنازعين فيه، ثم يحدد نسبه بما يفترض أنه فراسة تخوله أن يقطع بحكم في موضوع من أخطر الموضوعات الشرعية والطبية والقانونية والاجتماعية.

وأما عن مؤهلات القائف ليقوم بهذه المهمة الخطيرة، فيقول عن ذلك الدكتور دبور" "بما منح الله القائف من علم وخبرة"، أي أنه يرى أن علم القائف هو من نوع (العلم اللدني)، أي يهبط من الله على الإنسان دون كد وتعب. وإذا كانت فكرة العلم اللدني قد تسربت للتراث الإسلامي في عصر الانحطاط الفكري وفتح الباب بسببها لكم هائل من الخرافات، فهذا يعني أن أستاذنا الدكتور لا يزال يعيش في هذا العصر، ولم يدرك بعد أن العلوم تقوم في العصر الحديث على منهجية تفرق بين العلم والخرافة، اقتبسها علماء الغرب من علماء الأصول

الإسلاميين وبنوا على أساسها نهضتهم العلمية [1].

وفي كتاب "التعامل التجاري من منظور الشريعة الإسلامية" للدكتور وسف قاسم يجاري الدكتور زميله سالف الذكر في تدريس نظم عفا عليها الزمن، ففي عصر التجارة الإلكترونية ندرس قضية "تلقي الركبان"، أي تلقي التجار للقوافل التي تحمل التجارة في خارج أسوار المدينة.

والواقع أن المقام يضيق عن عرض ما كان يقدم في هذه الدراسة من معارف لا تصلح للدين ولا للدنيا. وإذا كان الرسول ﷺ قد استعاذ من علم لا ينفع، فلست أجد تطبيقا لهذا الهدي النبوي – من واقع معايشتي لهذه الدراسة - أفضل من تطبيقه على التعليم الأزهري.

ولعلك عزيزي القارئ تتساءل، هل كنت وحدي الذي لم يقتنع بالقيمة العلمية لهذه الدراسة؟ وهو بالفعل سؤال ألح علي طوال فترة التحاقي بها، الأمر الذي دفعني إلى إجراء استطلاع قبل انسحابي من الدراسة عن مدى اقتناع الزملاء بما يقدم لهم من معارف، فكان الرد المجمع عليه أنهم لم يأتوا ليتلقوا علما، بل للحصول على رخصة!!

التعليم الأزهري من منظور تربوي

مستويات الإدراك الإنساني

يقسم علماء النفس الإدراكي مراحل التطور الإدراكي للإنسان في أربعة مراحل هي:

أولا: مرحلة الطفل غير المميز: وتبدأ من لحظة الولادة (أو ربما قبل الولادة بقليل، حيث يدرك الجنين بعض المثيرات) حتى بلوغ الطفل العام الثالث من عمره. وتتميز هذه المرحلة بالخلط بين الواقع والخيال، فترى الطفل يروي لك قصة درامية وقائعها أن أمه ذبحته بالسكين وأنه نقل للمستشفى...الخ.

ثانيا: مرحلة الطفل المميز: وتمتد حتى بلوغ الطفل العام السابع من عمره، وفيها يدرك الطفل الفرق بين الحقيقة والخيال، كما يتلقى الحقائق على أنها

١- يمكن للقارئ الكريم التعرف على هذه المنهجية بالاطلاع على محاضرة الدكتور علي جمعة "ثقافة المسلم بين العلمية والخرافة" بالمركز الديني "رواق المعرفة"، ٢٦ أ شارع الجزيرة الوسطى بالزمالك.

ثوابت مرجعها سلطة أعلى منه، فترى طفلين يتجادلان حول الأفضلية بين سيارتين من طرازين مختلفين، ويقدم كل طفل دليله بأن "بابا قال كدة".

ثالثا: مرحلة النضج الفكري: وفيها يدرك الإنسان المنطق وراء ما يتقبله من ثوابت، ففي المثال السابق يعطي كل فرد أدلته من واقع عملي يحبذ إحدى السيارتين عن الأخرى. والوصول لهذه المرحلة يعتمد على النظام التعليمي والتربوي، إذ يفترض نظاما يدرب المرء على استخدام المنطق واستخلاص النتائج.

رابعا: مرحلة الإبداع: وفيها يكون المرء مؤهلا لمناقشة الثوابت، وتبدأ هذه المرحلة في الدول المتقدمة حضاريا عند الخامسة عشر، ولكن في بعض المجتمعات تعتبر مرحلة مرفوضة تجر على صاحبها الكوارث.

أثر التعليم الأزهري على التطور الإدراكي

نقر بداية أن التعليم العام ليس في أفضل حالاته، ولكنه مبني من ناحية المبدأ على مراعاة المستوى الإدراكي للطالب حين يلتحق بالمدرسة، وهو المستوى الإدراكي الثاني (الطفل المميز). فالعلوم المقدمة هي التي تتناسب مع مقدرته الإدراكية، وترتبط بالبيئة المحيطة به وبالعالم من حوله. ويعيب التعليم العام قصور الإمكانيات بحيث يتحول التعليم إلى تلقين لا يتيح للطالب أن يعمل المنطق، ولذلك فإن الاعتماد على هذا التعليم يوقف الطالب عند هذا المستوى، ويحرمه من التدرج للمستويات الأعلى، اللهم إلا إذا كانت إمكانيات أسرته تسمح بأن تواجه هذا العيب بوسائل مختلفة.

أما بالنسبة للطالب الازهري، فهو يلتحق بهذا النظام التعليمي متساويا مع طالب التعليم العام في المستوى الإدراكي، ولكنه سرعان ما يتخلف عن، حيث يسبب التعليم الأزهري انتكاسة إدراكية ترتد بالطالب إلى مرحلة الطفل غير المميز بالنسبة للمعارف الشرعية، وذلك بسبب العوامل الآتية:

أولا: الدراسة العامة والدراسة التخصصية

لقد بات من المستقر في علم التربية أن الطالب يحتاج إلى مستوى معين من المعارف العامة قبل أن يدخل في أية دراسة تخصصية، ولذلك تسمى المرحلة الأولى من التعليم مرحلة التعليم الأساسي. وقد اعترفت الدولة بهذه الحقيقة حين ألغت

نظاما للتعليم الفني الإعدادي، كان لي الحظ في المشاركة في التدريس فيه في آخر عامين منه.

ولكن الدولة حين أدخلت نظام التعليم الأساسي استثنت التعليم الأزهري، وليس ذلك عن فلسفة تربوية معينة، بل من منطلق أن التعليم الأزهري منطقة محظور الاقتراب منها، والمسئولون عنه يمثلون سلطة دينية لا تحاسب عما تفعل ولا تراجع فيما تفعل. وكان من نتيجة هذا التخاذل أنه في الوقت الذي ألغت الدولة فيه نظاما يقدم التعليم في مرحلة الإعدادية نظاما ينتمي للمرحلة الثانوية أبقت على نظام يقدم في المرحلة الإعدادية معارف تنتمي للدراسات الجامعية، إن لم تكن تتجاوزها.

وتفصيل ذلك أن المعارف الشرعية التخصصية هي معارف تنتمي للدراسات القانونية والاقتصادية والسياسية، ولنضرب لذلك مثالا واقعيا. إن القانون الوضعي الذي يدرس في كلية الحقوق يؤسس على ثلاثة مصادر، الدستور والتشريع واللوائح التنفيذية، بينما يؤسس الفقه الإسلامي على عشرة مصادر، فبأي منطق يدرس الأول في الجامعة ويدرس الثاني في المرحلة الإعدادية. وعلى ذلك فإن هذا التجاوز الشديد للمستوى الإدراكي للطلاب يمثل العامل الثاني من عوامل الانتكاسة الإدراكية لطلاب الأزهر.

ثانيا: الدراسة التلقينية

الدراسة التلقينية – بمعنى أن تقدم المعارف دون إتاحة فرصة للمناقشة حولها مناقشة منطقية – هو عيب مشترك بين التعليم العام والتعليم الأزهري، ولكن شتان ما بين الأمرين، فما يلقن في التعليم العام معارف مرتبطة بحياة الطالب ومجتمعه كالجغرافيا والكيمياء والتاريخ، ويختلف ذلك جذريا عن أن يلقن الطالب معارف مبهمة وغامضة بالنسبة لمحيطه الإدراكي كالفقه والعقائد وأصول الدين. التلقين في الحالة الأولى يمكن معالجته بعشرات الوسائل من وسائل التعليم المنزلي المتاحة خاصة على الإنترنت الذي أصبح متاحا في أصغر قرية بالبلاد، ولكن التلقين في الحالة الثانية يجهد العقل بصورة تجعله عاملا آخر من عوامل الانتكاسة الإدراكية للطالب الأزهري.

ثالثا: زيادة عدد المواد المقدمة عن الحد المقبول تربويا

وحين تضاف العلوم العصرية واللغات بحجة أن يتواكب التعليم الأزهري مع تطور العصر تزداد المأساة شدة، حيث تزيد المواد عن أي منطق مقبول تربويا، وتزداد درجة عدم التحصيل في كل من المعارف الشرعية والمعارف العامة.

ثالثا: مظاهر التناقض في المعارف المقدمة

١- التناقض في المعارف الشرعية: من أخطر عيوب التعليم الأزهري، بل هي أخطر العيوب قاطبة، الاعتماد على روايات متضاربة ومتناقضة سواء فيما بينها، أو فيما بينها وبين القرآن الكريم أو قواعد أصول الفقه، وسوف أضرب لذلك مثلا واقعيا. في مقال للدكتور محمد أبو ليلى رئيس قسم اللغة الإنجليزية بكلية الترجمة واللغات بالأزهر نشر في جريدة "اللواء الإسلامي" بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١١ قدم سيادته عرضا للهدي النبوي في حسن معاملة غير المسلمين، ثم أورد في نفس المقال أن رواية "لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام وألجئوهم لأضيق الطرق" حديث صحيح يعلمنا فيه كيف نعامل غير المسلمين. ومن الواضح أن المقال يحمل تناقضا صارخا، ولكن كاتبه – رغم درجته العلمية - لم يدرك هذا التناقض الواضح وضوح الشمس، وما ذلك إلا كأثر للتعليم الأزهري الذي لقنه كلا الأمرين معا.

٢- التناقض بين المعارف الشرعية والمعارف العامة: زد على ذلك التناقض بين مفاهيم العلوم الشرعية والعلوم العصرية، فبينما يدرس الطالب في العلوم العصرية ضرورة محاربة الذباب باعتباره مصدرا من مصادر التلوث ينشر الأمراض يفرض عليه أن يتعلم أن الشريعة الإسلامية تدعوه لأن يغمس الذباب في طعامه بزعم أن ذلك من الهدي النبوي، بل يقحم في عقله أنها معجزة نبوية.

التعليم الأزهري في الصحافة

صوت الأمة، ٢٠٠٧/١/١: الأستاذ خالد منتصر "انقذوا طلاب الأزهر من مناهج الأزهر"

المقال جريء حتى في عنوانه، أما العناوين الفرعية فهي:

ممنوع على النصارى ركوب الأحصنة وإطالة الشعر ودق النواقيس وممنوع

علينا أن نبدأهم بالسلام.

مناهج الأزهر تخالف العلم الحديث وتتحدث عن حمل مدته أربع سنوات وأمراض تعالج ببول الإبل وكبد مريض بسبب طول الجلوس في الحمام وخرس بسبب الكلام أثناء الجماع.

ما زال الطالب الأزهري يدرس السرموزة والجمجم والجرموق ويحفظ حكم معاشرة القرد للآدمي.

وفي المقال يتحدث عن فساد التعليم الأزهري تحت العناوين الآتية:

الحشو واللغو وغريب القول.

مخالفة العلم الحديث.

وضع المرأة المهين.

التمييز الديني العنصري.

المصري اليوم، ٢٠٠٧/٥/٢ الصفحة الأولى: "شيخ الأزهر يكفر من يسيء للصحابة، وكتاب في جامعته يصف الرسول بالغلظة"

والعنوان الفرعي: "مؤلف الكتاب يتهم النبي بإطلاق الألفاظ الخادشة للحياة صراحة، والسيدة عائشة بالتشجيع على رضاع الكبير"

ص ٤: "مفاجأة، طلبة أصول الدين بالأزهر يدرسون كتابا يسيء للرسول والسيدة عائشة"

العنوان الفرعي: "المؤلف يزعم أن النبي أشد غلظة وفظاظة من ابن الخطاب، وأم المؤمنين تأمر شقيقتها بإرضاع الرجال قبل أن يدخلوا عليها.

تعقيب: أسوأ ما في الكتب الأزهرية هو تعويد الطالب على الخطاب الهابط أخلاقيا، وذلك بالعرض الصريح لما تحمله كتب التراث من خروج على الآداب العامة والذوق العام، بالإضافة إلى عدم مراعاة التوقير اللازم في شأن الشخصيات التاريخية عامة، وهي خطيئة لم يسلم منها حتى رسول الله ولا السيدة عائشة، وبصرف النظر عن الصحة والخطأ فيما أورده الدكتور عبد المهدي في حديثه عن رسول الله على النحو الذي قدمناه في الفصل الثاني من الكتاب، نتساءل، هل يغفر هو نفسه لابن له لو تناول حياته بهذا الأسلوب، ونسب إليه ما

نسبه هو لرسول الله فيقول إنه وقع تحت تأثير السحر أو أنه أصيب بالعجز الجنسي أو كان يتحدث بفاحش القول الذي يتعفف عن ذلك كل من يتمتع بالأخلاق الفاضلة؟ أو نسب لزوجته ما نسبه للسيدة عائشة من أنها كانت تتحايل من أجل دخول الرجال عليها؟

المصري اليوم، ٢٠٠٧/٥/٣: بلاغ للنائب العام ضد كتاب "دفع الشبهات عن السنة المسي للرسول"، ويقول الخبر: "تقدم المهندس علي يوسف علي الكاتب الإسلامي ببلاغ إلى المستشار عبد المجيد محمود النائب العام للمطالبة بمصادرة كتاب "دفع الشبهات عن السنة النبوية" من تأليف الدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي الذي نشرته المصري اليوم أمس لاحتوائه على إساءات للرسول صلى الله عليه وسلم. وقد صرح علي لـ "المصري اليوم" بأن الكتاب قد احتوى على روايات تخالف القرآن الكريم مثل "إرضاع الكبير" والقول بأن السيدة عائشة كانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها بإرضاع الكبار حتى يدخلوا عليها، وأضاف: احتوى الكتب أيضا على روايات تطعن في سمعة رسول الله مثل أنه سحر وأنه كان يتحدث بألفاظ خادشة للحياء".

هذا وقد أدليت بأقوالي في هذا البلاغ أمام رئيس نيابة الدقي بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٩.

الوطني اليوم، ٢٠٠٧/٦/٥: "شيخ الأزهر للوطني اليوم: طالبت الدكتور عبد المهدي بالرد على ما نسبه في كتابه للرسول من ألفاظ نابية"

يحمل الخبر الحوار الآتي مع شيخ الازهر حول كتاب عبد المهدي:

س- صاحب فتوى إرضاع الكبير أكد أنه متخصص ولا يمكن حتى لمجمع البحوث الإسلامية مراجعته في فتواه، فما تعليق فضيلتكم؟

ج- صاحب تلك الفتوى تم إحالته للتحقيق بتوصية من مجمع البحوث الإسلامية.

س- ما رأي فضيلتكم في كتاب "عبد المهدي والذي نسب للرسول ألفاظا نابية؟

ج- أي كتاب يصدر عن أساتذة جامعة الأزهر يسأل عنه رئيس الجامعة والعمداء والوكلاء، وقد خاطبت مؤلف الكتاب وطلبت منه الرد عما ورد في الكتاب.

تعقيب: واضح التضارب في أقوال شيخ الأزهر، ففي السؤال الأول يبين سلطة

المجمع على أستاذ أزهري هو الدكتور عزت عطية، وفي السؤال الثاني يتنصل من مساءلة الدكتور عبد المهدي عن نفس الموضوع فيحيل الموضوع للمسئولين بجامعة الأزهر، ويكتفي بالنسبة لمؤلف الكتاب بمطالبته بالرد!

س- هناك دعوى مرفوعة ضد مؤلف الكتاب، فهل سيدلي مجمع البحوث برأيه في الأمر؟

ج- إذا طالبته أية جهة بذلك فسوف يتم إعداد تقرير واف عن الكتاب يقدم للجهة المطالبة به، وهناك تحقيقات في الأمر من جهة الأزهر.

س- لكونك عالما من علماء الأزهر، هل يمكن أن يرد عن الرسول ألفاظ نابية مثل التي وردت في كتاب عبد المهدي؟

ج- يسأل عن ذلك رئيس جامعة الأزهر.

تعقيب: من الواضح أسلوب التمحك بالبيروقراطية للتنصل عن إبداء الرأي، فهو لا يرد إلا على الجهات الرسمية، أما بالنسبة للرأي العام فمرة يحيل الأمر لمؤلف الكتاب ومرة أخرى يحيله لرئيس جامعة الأزهر.

الفجر، ٢٠٠٧/٥/١٤: "أستاذ بجامعة الأزهر يطعن السنة بالأحاديث الضعيفة"

يتحدث الخبر عن كتاب الدكتور عبد المهدي والبلاغ الذي تقدمت به ضده للنائب العام، ويقول في نهاية المقال يقول الأستاذ محمد الباز: "إنني أتضامن مع البلاغ الذي قدم إلى النائب العام ضد الدكتور عبد المهدي وأدعو المجتمع إلى التضامن معي، فهذا رجل يسيء إلى الرسول وأهل بيته وهو يعتقد أنه يحسن إليه، وهذا أخطر وأضل سبيلا، وهذا غيض من فيض وما خفي كان أقبح"

خاتمة الفصل

يقـول الحـق تبـارك وتعـالى: "**فأمـا الزبـد فيـذهب جفـاء وأمـا مـا ينفـع النـاس فيمكث فـي الأرض، كذلك يضرب الله الأمثال**". وبعد العرض الذي قدمناه فـي هذا الفصل يتضح أن التعليم الأزهري قد استحال - بسبب إصرار القـائمين عليـه على الجمود عند أفكار القرون الوسطى وجعل التراث الفاسد بضاعتهم - زبـدا أوشك أن يؤول إلى جفاء.

والسؤال الذي يطرح نفسه، لصالح أية جهة سوف ينهار التعليم الأزهري؟ هـل سينهار لصالح المنادين بإلغاء التعليم الـديني برمتـه، أم ينهـار لصـالح دعـوة الإمـام محمد عبده بشأن إصلاح هذا التعليم؟

إن الجهاد الذي يقوم به المؤلف على مدى ست سنوات منذ انسحابه من الدراسـة الأزهـرية بدبلوم الشريعة الإسلامية موجه لتحقيق الاحتمـال الثـاني، فتكـون دعـوة الإمام العظيم قد رأت النـور بعـد إجهـاض أنـصار الظـلام لها منـذ قـرن مـن الزمـان. ونزيد هذا الموضوع إيضاحا فـي الفصل التالي.

الفصل السادس

نظرة مستقبلية

عصر ما بعد الأزهر

عاش الأزهر تاريخه الطويل في عصر السيطرة الروحية لرجل الدين على العامة. كان للمظهر الديني – عمامة ضخمة ولحية كثة وسبحة طويلة وهمهمة مبهمة وحركات مثيرة – تأثير السحر على النفوس. وكانت هيبة "العلماء" - الذين (يفترض) أنهم ورثة الأنبياء - وتوقيرهم وتبجيلهم فرضا على الحكام قبل الرعية، حتى غدا للاقتراب من (حوزتهم) طقوس لا يرحم من يتجاهلها. وإلى عهد قريب، حينما عنّ لوزير الثقافة أن يعاتب الدكتور علي جمعة على فتواه بتحريم التماثيل، وضع هذه الطقوس نصب عينيه، فصرح على الملأ أنه يكن لفضيلته كل التبجيل والتوقير والاحترام....الخ.

وتحت ظل هذه السيطرة المطلقة وقفت المؤسسات الدينية جامدة لا تجد في نفسها حاجة لأي تطور، فحبسوا عقولهم في كهوف القرون الوسطى. ففي دبلوم الشريعة الذي انسحبت منه كنا - ونحن في عصر التجارة الإلكترونية - ندرس قضية تلقي الركبان، وكنا – ونحن في عصر الحمض النووي - ندرس القيافة كنظام (إسلامي!!) لمعرفة الأنساب، ناهيك عن تدريس الرأي الفقهي بأن الشريعة الإسلامية تجيز تعذيب المتهم أثناء التحقيق معه، وهو ما يعتبر ردة صريحة إلى العصور المظلمة من التاريخ البشري.

وككل سلطة مطلقة لا بد من جهاز قمع يحميها ضد الخصوم، فكانت وسائل القهر الفكري سلاحا طاغيا لتحقيق ذلك، حتى أن مشروع المغفور له الإمام محمد عبده الرائد للإصلاح الديني لم يسلم من هذه الأسلحة من أجل إجهاض دعوته.

ولكن لتطور البشرية قوة دفع تسحق من يقف أمامها، فخصوم الأزهر يتزايدون طرديا مع ازدياد الفجوة بين عقول المشايخ وطبيعة العصر، وفي نفس الوقت تفرض طبيعة العصر تآكلا في سلطات القهر الفكري الذي يدعم السلطة الدينية المستبدة، حتى وصل الأمر لأن يناشد مشايخ مجمع البحوث الإسلامية رئيس الدولة لاستعدائه ضد خصومهم في جريدة الفجر، وهي دلالة بالغة الأهمية على إحساسهم بفشل سلاحهم التاريخي التقليدي.

ثم أصدر التاريخ حكمه، فحدث ما ليس منه بد. ففي شهر أبريل من عام ٢٠٠٧ انفجر التناقض بين عقلية العصر المستنيرة وعقلية رجال الكهنوت الأزهري الرجعية على شكل قنبلتين، أطاحت الأولى برئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين، وأجبرت الثانية فضيلة المفتي على البكاء على شاشة التلفاز وهو يناشد الرأي العام التخفيف من الهجوم عليه، بعد أن اضطره شيوخ مجمع البحوث الإسلامية لسحب كتابه والاعتذار عن فتواه. وللمرة الأولى في تاريخنا الديني تكون وظيفة الإفتاء مادة للاستهزاء والسخرية، سواء عن طريق رسوم الكاريكاتير في الصحافة، أو التعليقات الساخرة من الشباب على الأزهر والأزهريين على ساحة الإنترنت.

والقدر المتيقن من نتيجة الأحداث حتى الآن هو أن المؤسسات الدينية الحالية قد انتهى عمرها الافتراضي، ولم يعد لمن تلقوا علوما تعود للقرون الوسطى أن يتعايشوا مع أفراد المجتمع الذين وصلت طبيعة العصر إلى أبسط البسطاء منهم، ناهيك عن أن يلعبوا دور قادتهم في أمور دينهم.

ولن تجدي سياسية سلبية النظام الحاكم إزاء فساد المؤسسات الذي تستفيد منها فتيلا في دعم المؤسسات الدينية ومعاونتها على البقاء، فالمؤسسات الدينية تستمد سبب وجودها من اقتناع الجماهير بها وليس من رضا الحكام عنها، وهذا الاقتناع قد انهار بعد الهجوم الصارخ على صفحات الجرائد ضد المؤسسة الأزهرية ومؤسسة الإفتاء، وأما من لا يطلع على الصحف فقد تولى فضيلة المفتي توصيل الرسالة إليه عن طريق الفضائيات، رسالة انتهاء العمر الافتراضي للمؤسسات الدينية.

وحين يصل النظام الحاكم إلى اقتناع بأن حساب الأرباح والخسائر لدعمه المؤسسات الدينية الحالية ليس في صالحه فلن ذلك سوف يمثل نهاية تلك

المؤسسات، وستجد الدولة نفسها مضطرة لإعادة النظر في بديل يحقق التعامل مع محاور القضية الدنية بأسلوب يوائم العصر.

وحتى إذا تأخر هذا الإجراء، فغالب الظن أن حسم قضية تناقض الفكر الأزهري مع العصر سوف يكون على يد الجماهير، حينما تحجب أبناءها عن التعليم الأزهري بعد أن زكمت رائحة فساده الأنوف. وحين لن يجد الكهنوت الديني ضحايا يشكلهم على مواصفاته سوف يحرم من سبب بقائه.

وعلى أي من الاحتمالين، فإنه من حسن الفطن أن نفكر في عصر ما بعد الأزهر، حيث لا سلطة دينية ترهب البشر ولا حكم إلا للمنطق والعقل. وتحقيقا لهذا المطلب أقدم المبادرة التالية.

تطوير التعليم الديني

أولا: التعليم قبل الجامعي

يفترض أن يغطي التعليم الديني قبل الجامعي المعارف الدينية العامة، والتي تدخل في الثروة المعرفية للطلاب لتؤهلهم للتعليم الجامعي في مجالات التخصص المختلفة. وتشمل هذه المجالات بالنسبة للمعارف الدينية التعريف بالمبادئ العامة للدين الإسلامي، والسيرة النبوية وسيرة الشخصيات الدينية التي يمكن أن تلعب دور قدوة للطلاب، ثم التعريف بمبادئ الحضارة الإسلامية التي شكلها القرآن الكريم وسنة نبيه ﷺ كقضايا العدالة والمساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو الجنس ومبادئ التسامح الديني وحرية العقيدة.

ويجب أن توضع هذه المعارف في برنامج شامل ومتدرج، بحيث يتلقى طلاب كل مرحلة من مراحل التعليم ما يكون ملائما لهم، ويمثل في نفس الوقت مدخلا للمرحلة التالية. والهدف النهائي من هذا التعليم هو تكوين شاب مسلم يعرف دينه معرفة صحيحة، بحيث يكون محصنا ضد الأفكار الدينية المتطرفة ومبرءا من رذيلة كراهية الغير وتكفيرهم، ويمكنه أن يتعايش مع العصر، وأن يكون مثالا طيبا لعقيدته كما كان سلفنا الصالح.

ثانيا: التعليم الجامعي

في مرحلة التعليم الجامعي يدخل الطالب مجال الدراسات التخصصية، وهنا يمكن لمن يختار دراسة الأمور الشرعية أن يقبل عليها من خلال ما تضعه الكليات المختلفة في الجامعات المختلفة من قواعد للقبول، بمعنى أن يكون الدخول لهذه الدراسات من الباب الشرعي للدراسات الجامعية وليس التفافا على هذه القواعد.

ثالثا: التعليم ما بعد الجامعي

لاستكمال الدراسات العليا في مجال التعليم الجامعي يقترح تطوير الجامعة الأزهرية الحالية لتكون أكاديمية إسلامية تقوم بهذا الدور، بالإضافة للجامعات التي ترغب في وضع برامج دراسات عليا في مجال العلوم الشرعية.

ويحقق هذا الاقتراح الأهداف الآتية:

رفع التعليم الديني التخصصي للمستوى اللائق به كدراسات جامعية لا تقل مستوى عن الدراسات القانونية أو الاقتصادية أو السياسية، حيث إن الدراسات الشرعية تتضمن كافة هذه الدراسات.

تخليص التعليم الديني من آثار العصور الماضية ووضعه في الصورة العصرية شأنه في ذلك شأن بقية المجالات.

إلغاء ازدواجية التعليم الذي يدرك كافة مسئولي الدولة أنه كارثة الكوارث القومية، وذات أمثر مدمر على عقلية الأبناء الذين يوجهون إليه، ولكنها كارثة مسكوت عنها كخط أحمر لا يجرأ أحد من المسئولين الاقتراب منه.

إلغاء قصر تدريس العلوم الشرعية على جهة واحدة على سبيل الاحتكار، مما يوحي بكهنوتية دراسة العلوم الشرعية، وتلافي كافة العيوب التي تمخضت عن هذا الاحتكار..

المساواة بين المواطنين في مجال دراسات الشريعة الإسلامية.

تناغم الدراسات الشرعية مع مجالات العلوم الأخرى حتى لا تمثل الدراسات الشرعية شرخا في عقل الأمة كما هو حادث اليوم.

من أجل توحيد الجهة المهتمة بالشأن الديني اقترح لهذا الغرض أن يكون المجلس الأعلى للشئون الإسلامية هو الهيئة الرسمية لتولي الأمور الدينية بالنسبة للدين الإسلامي، وذلك بعد أن يعطى استقلالا كهيئة ذات شخصية معنوية لا تخضع لهيئة أعلى منها. وتحال إلى هذه الهيئة الاختصاصات الآتية

أولا: في مجال الدعوة الدينية:

يشرف المجلس على أماكن العبادة ويراعي تيسير أعمالها، ويعمل على تخريج الدعاة من حملة الشهادات العليا بالإضافة إلى المتخصصين الجامعيين في الدراسات الشرعية، وتخريج كفاءات تصلح للدعوة في الخارج، وعقد المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية، وإصدار المطبوعات ونشرها.

ويحقق هذا الاقتراح هدف توحيد نشاط الدعوة مما يجعلها أكثر كفاءة وفعالية.

ثانيا: في مجال الإفتاء

يكون الإفتاء من خلال لجان دائمة أو لجان تعقد لغرض محدد، وتصدر الفتوى مشفوعة بالدراسات التي وضعت على أساسها كما هو الحال في الأحكام القضائية، ويكون لأي من أعضاء اللجنة التعقيب على الفتوى إذا كان له رأي مخالف لم يؤخذ به. وفي حالة الفتاوى التي تمس أوضاعا قانونية تحال الفتوى للبرلمان لصياغتها في قانون أو إعادتها مشفوعة بتعقيبات الأعضاء لمزيد من الدراسة.

ويحقق هذا الاقتراح المطلب الملح الذي تمخض عن ثورتي إرضاع الكبير والتبرك بفضلات الرسول، وهو مطلب القضاء على فوضى الإفتاء. فالإفتاء لن يكون عملية غرف من التراث تجري على مزاج المفتي، ولكن تكون اجتهادا جماعيا تمثل فيها كل الاتجاهات الفكرية المتصلة بموضوع الفتوى دينية وعلمية واجتماعية...الخ.

ثالثا: التعليم الديني قبل الجامعي

يشرف المجلس على التعليم الديني قبل الجامعي على النحو المشار إليه في بند التعليم. ويكون رجال المجلس القائمين على هذا التعليم في المدارس منتدبين إلى وزارة التعليم.

ويحقق هذا الاقتراح هدفا ملحا من أهداف إنشاء المجتمع المدني، وهو أن تتولى مسئولية التعليم الديني جهة خلاف الجهة المسئولة عن التعليم العام في الدولة، حتى تظل لمؤسسات الدولة طبيعتها القومية الخالصة.

أما الهدف النهائي من توحيد الشأن الديني العام في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية على النحو الوارد في الاقتراح فهو تحقيق مطلب كافة المهتمين بشأن الوطن بالنسبة للشأن الديني، وهو إخراج المجتمع من تحت عباءة السلطة الدينية الكهنوتية ذاق المجتمع من ويلات استبدادها وقهرها الفكري وتجهيلها للمجتمع باسم الدين ما فيه الكفاية.

خاتمة الفصل

يقول المثل الشائع: "**لأن توقد شمعة خير من أن تلعن الظلام**"، ولعلنا في هذا الفصل نكون قد أوقدنا شمعة تضيء ظلام الفكر الديني الذي خيم على الأمة قرونا طويلة. ولعل مقالي هذا هو أول مقال يتحدث عن رؤية لنظام بديل من النظام الحالي للمؤسسات الدينية، والتي لم يكسب منها المجتمع إلا كل شر.

لقد رصدنا في الفصلين الثاني والثالث موقف وزير الأوقاف من كل من شيخ الأزهر والمفتي الرافض لاتجاه الأول بالنسبة لرواية إرضاع الكبير ولفتاوى الثاني حول التبرك ببول الرسول، وفي الفصل الرابع موقف الأزهريين ضد المفتي حين تراجع عن موقفه بالنسبة للختان، وهو موقف قطع آخر قشة في مصداقيته.

بل إن الأحداث قد تفاقمت حتى وجدنا التضارب يخترق نفس المؤسسة، فقد رأينا في الفصل الرابع كيف أن فريقا من مجمع البحوث الإسلامية خرج على البيان الذي أصدره المجمع بتحريم الختان وأنكروا أنهم وافقوا عليه، الأمر الذي وصم بيان المجمع بالكذب. وفي معرض آخر أصدر المفتي فتوى بأن أرباح البنوك حلال، فهاجمته جمعية علماء الأزهر معلنة أنه يحلل الحرام.

وحين يصل التهتك في مؤسسة إلى هذا الحد فإنه لا يكون إلا أعلانا عن دخولها مرحلة الموت الإكلينيكي، وهو خير تشبيه للمؤسسات الدينية الحالية التي فقد كبار رجالها مصداقيتهم وأخذهم الصراع على المناصب بعيدا عن واجباتهم الوظيفية، فأصبحت تلك المؤسسات سببا لإثارة البلبلة في أمور الدين والطعن فيه متناقضة في ذلك مع أهدافها التي من أجلها أنشئت.

ونحن حين نقدم رؤية تفيض في الأمل في المستقبل تهدف لتصحيح هذه الأوضاع طبقا لمفاهيم العصر الذي لم تعد للكهنوتية فيه أمل في البقاء نكون قد أوقدنا شمعة ليس بعزيز على الله سبحانه أن يجعلها نبراسا للمجتمع للخروج من هذا الظلام.

خاتمة الكتاب

يقول الحق تبارك وتعالى ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾[1]. وتحت ظل هذا الناموس الإلهي ازدهرت الحضارة الإسلامية لثمانية قرون، ثم انتكست، ولا تزال في طور الانتكاسة حتى يومنا هذا. ولكن قبل انتكاستها كانت قد أسلمت شعلة الحضارة لأوربا من خلال الأندلس والحروب الصليبية. ويأتي الغرب اليوم ليتباهى علينا ببضاعتنا بعد أن أكسبها ثوبا من حضارته، ويريد أن يردها إلينا ولكن مشوبة بذلك الثوب.

واللاعب المشترك في القضية كلها هو الكهنوت الديني. لقد جاء الإسلام ليقتلع فكرة وسيط بين الفرد وربه من أساسها. ومن الاحتكاك بين مسلمي الأندلس ومسيحيي أوربا انتقلت فكرة مقاومة التسلط الكهنوتي على الشعوب الأوربية لأنصار النهضة الأوربية، حتى اختفى ذلك التسلط بعن أن أعلنت أوربا العلمانية كمنهج فكري وقانوني لها واجتماعي لها، فأجبرت المؤسسات الدينية على التعايش مع المجتمع بمعطيات عصره.

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه أوربا تخرج من تحت عباءة الكهنوت الديني المتسلط، كانت ا لمجتمعات الإسلامية تتعرض لغزو الفكر الكهنوتي من الشعوب حديثة العهد بالإسلام. وحين بدأت النهضة الأوربية كان الشرق والغرب قد تبادلا المواقع بالنسبة للكهنوت الديني، خرجت أوربا من تحت عباءته، في الوقت الذي خيمت فيه عباءته على الشعوب الإسلامية. وانعكس مسار الحضارة الإنسانية، صعودا في أوربا ثم منها إلى العديد من بلدان العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وهبوطا مطردا للشعوب الإسلامية حتى وصلنا إلى ما نحن فيه من تخلف بين شعوب العالم على كل المحاور.

١- سورة آل عمران: ١٤٠.

واليوم، وقد تحول العالم إلى قرية كونية، لم يعد للفكر الكهنوتي الذي يقوم على سلطة رجل الدين المطلقة في أمور الدين مكان للبقاء. وها نحن نشاهد حال المؤسسات الدينية في خضم ما يمر به المجتمع من صراعات تدور حول الليبرالية واللحاق بركب الأمم المتحضرة سياسيا وعلميا:

مؤسسة الإفتاء وقد غرقت في قضية البول البشري،

ومشيخة الأزهر مع الجامعة الأزهرية غرقتا في قضية رضاع الكبير،

ووزارة الأوقاف غارقة في الجدل حول قضية توحيد الأذان.

بمعنى أن مؤسساتنا الدينية في واد ومشاكل المجتمع الملحة في واد آخر.

وهدفنا من توثيق ثورة مايو ٢٠٠٧ في هذا الكتاب هو أن توضع هذه الثورة في وضعها التاريخي الصحيح، فلا ينتهي بها الأمر إلى "هوجة" ثارت ثم انفضت لتعود ريمة لعادتها القديمة انتظارا لكارثة أخرى تعصف للمجتمع تحت ستار الدين. أما ما قدمناه من معارف تثري موضوع الكتاب فالهدف منها ترشيد عملية تطوير المؤسسات الدينية لتوائم عصر القرية الكونية، لتكون الشريعة الإسلامية في صورتها الحضارية طاقة إيجابية تتناغم مع كافة الطاقات الإيجابية التي تحرك شعوب العالم اليوم.

فهل لي أن أحلم بأن تتمخض عن هذه الثورة ضد الكهنوت الأزهري عن نهضة تصحح حركة التاريخ، يخرج بها الشعب المصري من تحت عباءة ذلك الكهنوت لينفتح على الوجه الحضاري الحقيقي للإسلام ويبدأ نهضة حضارية تحت ظل عقيدته كما كنا في صدر الإسلام، وأن يكون الشعب المصري في ذلك قدوة لبقية الشعوب الإسلامية؟

ما أرى ذلك على الله بعزيز!

ملاحق الكتاب

ملحق ١

مقالات حول تطهير كتب التراث

إذا كان الدكتور شيخ الأزهر- رغم الثورة العارمة ضد مؤسسته بسبب الفتاوى الشاذة – لا يزال يصر على أنه لا يرى حاجة حاليا لتطهير كتب التراث، فإنني أقدم للقارئ الكريم ما ضمنه الأستاذ محمود مفتاح في عريضة دعواه آراء ثلاثة من كبار مفكري الأمة حول الضرورة الملحة للقيام بهذه الأمانة.

١- يقول المفكر الإسلامي أحمد أمين في كتابه "**فجر الإسلام**" وهو يقدم لمحة على مشهد من مشاهد الوضع في التفسير اعتمادا على الرواية التي دخلها الكذب الإسرائيلي ويعلل ذلك بقوله:

"إن كثيرا من الشعوب المختلفة ذوات التاريخ دخلت الإسلام، وهؤلاء أخذوا يدخلون تاريخ أممهم ويبثونه بين المسلمين والعرب، إما عصبية لقومهم أو نحو ذلك، فكيرا من اليهود أسلموا وهم يعلمون كثيرا من تاريخ اليهودية، وأخبار الحوادث حسبما وردت في التوراة، وشروحها، فأخذوا يحدثون المسلمين بها، وهؤلاء ربطوها بتفسير القرآن الكريم أحيانا، وبتاريخ الأمم الأخرى، وإن شئت فاقرأ ما في الجزء الأول من تايخ الطبري تجد منهن الكثير مثل: وحدثني... قال: إن الله بدأ بالخلق يوم الأحد.... وفرغ من آخر ساعة يوم الجمعة فخلق فيها آدم على عجل.

فكثير من هذا النوع روي حول ما ورد في القرآن الكريم من قصص الأنبياء، وكذلك كان للفرس تاريخ وكان لهم أساطير، فلما أسلموا رووا تاريخهم وأساطيرهم، وكذلك فعل النصارى."

٢- يقول الأستاذ محمد حسين هيكل صاحب كتاب "حياة محمد" في الرد على قول المشتغلين بالعلوم الدينية من أنه لم يأخذ مما سجلته كتب السيرة وكتب الحديث فيقول:

"وأول هذه الأسباب ما بين هذه الكتب من خلاف في رواية الكثير من الأمور المنسوبة للنبي العربي منذ مولده إلى وفاته، فقد لاحظ الذين درسوا هذه الكتب أن ما روته من أنباء الخوارق والمعجزات ومن كثير غيرها من الأنباء كان يزيد وينقص دون مسوغ، إلا أن اختلاف الأزمان التي وضعت فيها هذه الكتب، فقديمها أقل رواية للخوارق من متأخرها.

"وسبب آخر يوجب تمحيص ما ورد في كتب السلف ونقده نقدا دقيقا على الطريقة العلمية، أن أقدمها كتب بعد وفاة النبي بمائة عام أو أكثر، وبعد أن فشت في الدولة الإسلامية دعايات سياسية كان اختلاق الروايات والأحاديث بعض وسائلها إلى الذيوع والغلب، فما بالك بالمتأخر مما كتب في أشد أزمان التقلقل والاضطراب.

"وقد كانت المنازعات السياسية سببا فيما لقيه الذين جمعوا الأحاديث - ونقوا زيفه ودونوا ما اعتقدوه صحيحا منه - من جهد أدى إليهما حرص هؤلاء الجامعين على الدقة والتمحيص حرصا لا يتطرق إليه ريب.

والواقع أن المنازعات السياسية التي حدثت بعد الصدر الأول من الإسلام أدت إلى اختلاق كثير من الروايات والأحاديث تأييدا لها، حتى أصبح الحديث الصحيح في الأحاديث الكاذبة كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود على قول الدارقطني"

٣- الدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف السابق في مقال بجريدة العربي العدد ١٢١ أكتوبر ١٩٩٦:

"وجاء الطبري فحشدها في تفسيره، وكنا نحب ألا تنقل إلى ما بعد عصره وألا تحويها الكتب حتى تموت بموت من يحملوها ولو تدريجيا ولكن وجودها مع ذلك يعطينا جانبا من صورة الجو الفكري الذي راجت فيه رواجا جعل الطبري وأمثاله يعنون بتدوينها...

ولقد كان الطبري يورد هذه الروايات وهو عالم بما فيها من تناقض أو كذب أو ضعف ثم ينقدها أحيانا ويأتي أيضا بالكثير منها ويتركها بلا نقد.

وبعض النقاد يميلون إلى تبرئة ساحة أبي جعفر من النقد لسياقه هذه الروايات دون نقدها، قائلين إنه ذكر السند وعليك أنت أن تبحث عن صحته أو كذبه أو ضعفه، راوين العبارة المشهورة: "من أسند لك فقد حملك" يعنون من ذكر لك سند الرواية فقد برئت ذمتك وحملك أنت مسئولية البحث عن صحته.

ومع أن هذا الكلام صحيح في حد ذاته وربما كان محتملا للخاصة أو خاصتهم، إلا أنه يحمل القراء أمانة فوق طاقتهم، فليس كل قارئ عارفا بالرجال أو بأساليب النقد حتى يستطيع التمييز بين المقبول وغير المقبول، وليس كل قارئ عنده الرغبة والأمانة التي تحمله على التوقف حتى يتبين.

على أن هذا وإن كان ممكنا في زمن كثرت فيه الكتب المطبوعة المتداولة التي عنيت بالرواة ونقدهم وبيان غثهم من سمينهم، فإنه لم يكن متيسرا من قبل شيوع هذه الكتب، ومن أجل هذا كان الارتفاع بهذه الروايات التي كانت متداولة في أيامه – ومعروف بين العلماء أنها كانت بضاعة القصاص للتكسب والرواج عند العامة – أقول كان رفعها إلى مقام التدوين ووضعها بجانب كلام الله على أنها تفسير له مما ساعد كثيرا على إشاعة الخرافات والأضاليل في نفوس المسلمين ملصقة بتفسير كلام الله فقد جاء بعض المفسرين بعد الطبري ونقلوا هذه الروايات في كتبهم فأتاحوا لها الذيوع والانتشار والسيطرة على الأفكار.

بل إني أقول أكثر من هذا فيما يتصل بالروايات التي نقدها وهي أمنية تمنيت لو كانت قد تحققت في ذلك الزمان المبكر فيمن وضع التفسير، كنت أتمنى لو اقتصر الطبري وأمثاله على الروايات الصحيحة في تفاسيرهم وجردوها من الروايات الباطلة التي كروا عليها بالنقد، لأنها كانت ستموت في زمنها، أما بعد أن دونت ووضعت بجانب التفسير فقد فتحوا الباب للقصاص وأصحاب الهوى أن يطلعوا عليها ويستندوا إليها في حكاياتهم للعوام لجذب انتباههم وكسب إعجابهم وابتزاز أموالهم كما نرى الكثير في أيامنا هذه ممن يدورون في الأرياف وبين العوام أو متخلفي الثقافة يتحدثون في التفسير أو الدين ويستولون على ألبابهم بهذه الروايات الخيالية الخرافية دون خوف من الله ولا حرج من أصحاب العقل والفهم، ولا مراعاة لما يجب أن تكون عليهم تكوين الأمة العقلي والفكري.

ولقد روي لنا كيف أن الخرافيين ممن كانوا يعتمدون على هذه الروايات كانوا يستولون على قلوب العامة ويهيجونهم ضد العلماء الذين ينكرونها حتى يوجعوهم ضربا وإهانة، ومع ذلك فقد عني الطبري بتدوينها.

إننا نجني من هذا وذاك الآن الكثير من المر والكثير من التهجم على الإسلام وكتابه، ولقد كونت هذه الروايات عقلا خرافيا في أوساط المسلمين أنفسهم تحتاج إلى كثير من الجهد والوقت للقضاء عليه، وبعض أعداء الدين من المسلمين أنفسهم ممن تمذهبوا بمذاهب وافدة يتخذون من هذا تكاة لرفض الدين كلية مع أنهم مبطلون، إلا أنهم أصحاب هوى يستغلون الضعف عند عدوهم لينقضوا عليه، ونحتاج نحن إلى دفاع وإلى جهد كبيرين لتطهير عقول الناس من هذه الخرافات والروايات الإسرائيلية المضللة.

إن هذا يحملنا أمانة ضخمة وإن لم تكن عسيرة أول صعبة، ولكنها تحتاج إلى همة وغيرة وجهد من العلماء مع الحكومات التي تعني بهذه الناحية."

تعقيب على مقال الدكتور النمر:

نخلص من هذا المقال إلى أن ما يحشر في الكتب الأزهرية الجامعية وقبل الجامعية من خرافات وأساطير ثار الرأي العام ضدها ليست إلى بضاعة القصاصين وأصحاب الهوى للتكسب وللرواج عند العوام! فهل لا يدرك الدكتور أحمد الطيب وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور شيخ الأزهر هذه الحقيقة؟

إذا كانا لا يعرفان فتلك مصيبة،

وإن كانا يعرفان فالمصيبة أعظم!

كما أنه من الجدير بالملاحظة أن القهر الفكري الذي يمارسه الكهنوت الديني ضد المنادين بتنقيح كتب التراث ليس إلا تقليدا لما كان يفعله العوام الذين كان القصاصون يهيجونهم ضد العلماء الذين ينكرون رواياتهم فيوجعونهم ضربا وإهانة، على حد قول الدكتور النمر رحمه الله.

ملحق ٢

مساهمات المؤلف

أ- في معركة إصلاح التعليم الديني

بدأت وقائع هذه المعركة التي تدخل اليوم عامها السادس بعد سحب أوراقي من الدراسة في دبلوم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، وذلك في مايو من عام ٢٠٠١.

كنت قد التحقت بهذا الدبلوم كتمهيد للتقدم لنيل درجة الدكتوراه في التشريع الإسلامي، إلا أنني فوجئت بما يدرس في الأزهر من معارف فاسدة، فانسحبت من الدراسة معاهدا الله أن يكون بديل درجة الدكتوراه جهادا لإنقاذ أبناء الأمة من هذا التعليم.

ومن المحزن أنني قبل انسحابي من الدراسة رحت أسأل زملائي الدارسين إذا كانوا يقرون ما يقدم إليهم من معارف يأباها الدين والمنطق، فكانت إجابتهم "لم نأت لنتلقى علما بل لنحصل على رخصة"، ومنهم من حصل بالفعل على هذه الرخصة ويشار إليه في وسائل الإعلام "عالم أزهري جليل"، دون أن تعلم الجماهير المفتونة به أنه حصل على درجته العلمية عن طريق خيانته لدينه ولعقله.

وسارت المعركة حتى الآن على النحو التالي:

عام ٢٠٠٢: خلال هذا العام، والعام الذي تلاه، قمت بالدراسة التي أقدمها في البند "و" من هذا الملحق حول أقدم مخطوطات كتب السنة، لتكون تبرئة لرواة الحديث من الروايات الفاسدة المدسوسة على كتبهم ودعوة لتنقيح ما في تلك المخطوطات من أمور دست عليها في الفجوة الزمنية التي اثبتها.

عام ٢٠٠٣: نشر مقال "**عقوبة الرجم ليست من الإسلام في شيء**" كمثال على ما دس على شريعة الله من مبادئ متعارضة مع كتاب الله، وبدء الاشتباك مع

المؤسسة الأزهرية حيث تناولني شيوخها بالسب واللعن في الصحف.

عام ٢٠٠٤: نشر كتاب "نداء إلى ضمير الأمة" وضحت فيه ما يتضمنه كتاب "دفع الشبهات" من روايات فاسدة تأباها الفطرة السليمة، ثم الأدلة التاريخية التي توصلت إليها على تزييف هذه الكتب حتى أبرأ واضعيها من مسئولية ورود هذه الروايات في أعمالهم، ثم أنهيت الكتاب بفصل بعنوان "التلوث من المنبع" أشرت فيه لفساد التعليم الأزهري ليكون مقدمة لخوض هذا الجانب من المعركة.

وأخرج هذا الكتاب المؤسسة الأزهرية عن توازنها فصبت على رأسي كل ما تحت يديها من أسلحة القهر الفكري: مصادرة الكتاب، وإبلاغ الجهات الأمنية ضدي بتهمة إنكار السنة[1]، ونشر المقالات واتهامي في الصحافة بأنني أحاول هدم السنة، وكانت جميعها أسلحة خائبة الأثر، وسبحانه عز من قائل "فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين".

عام ٢٠٠٥: علاوة على ما نشر لي في الصحافة أرسلت خطابا للسيد رئيس الجمهورية حول هذا الموضوع ونسخا منه لكافة المسئولين عن التعليم وعن الطفولة في الدولة، ثم وزعت مجانا كتاب "معركة الإصلاح الديني" على أماكن التجمع الجماهيرية والمساجد، ونوقش الكتاب في قناة النيل الثقافية، كما وزعت في رمضان المبارك من نفس العام ٤٠٠٠ نسخة من مقال يتضمن تلخيصا للكتاب السابق ذكره في المساجد الكبرى بالقاهرة وبعض الندوات الدينية.

عام ٢٠٠٦: مراعاة للظروف السياسية المتوترة التي مرت بها البلاد بمناسبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية توقفت عن توزيع الكتب أو المقالات حول هذا الموضوع، اكتفاء بما أنشره في الصحافة من مقالات وما أقوله في الندوات الثقافية من تعريف بالقضية.

١- معاداة السنة هي التهمة التقليدية للفكر الكهنوتي ضد خصومه، لم ينج منها حتى أفضل الشخصيات الدينية من أمثال المرحوم محمد الغزالي (انظر شكواه من هذه التهمة في كتابه "السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث"، وهي تهمة تتماثل مع تهمة معاداة السامية لدى الصهاينة في كونهما معا يعتبران الكارت الأحمر الذي يخرجه المدافعون عن قضية يعلمون أنها خاسرة لا أساس لها من المنطق لقهر خصومهم، وقد وجهها الشيخ عمر هاشم في مقاله "دفاع عن الحديث النبوي" للدكتور سعيد الكردي لنفيه بعض الروايات الفاسدة، فرد عليه الأخير في مقاله "الحديث النبوي ليس بحاجة إلى دفاع" بأن شبه ما يمارسه الكهنوت الديني من قهر فكري بمن يلقي النارعلى وجه حسناء لأنها لا تريد أن تشاركه الإثم، وهو اتهام صريح للكهنوت الديني بالبلطجة الفكرية في ممارسة القهر الفكري.

عام ٢٠٠٧: نشرت كتاب "مقالات في حب الوطن، نحو إحياء دعوة الإمام محمد عبده" ووزعته مجانا بمعرض الكتاب، وهي منصب على قضية التعليم الأزهري بصورة أساسية.

ب- في الأحداث الجارية

أولا: القضية المرفوعة من الأستاذ محمود رياض ضد شيخ الأزهر

بمجرد قراءتي للخبر في جريدة القاهرة توجهت للإسكندرية حيث قابلت الأستاذ محمود وهنأته على موقفه الشجاع وتم الاتفاق على إجراءات تدخلي في القضية.

قدمت للأستاذ محمود الوثائق الآتية تدعيما لموقفه:

شهادة الدكتور عبد الله سلامة نصر.

البحث الذي قمت به عن أقدم مخطوطات السنة.

مقتطفات من شهادة الشيخ الغزالي حول ما يدرس في الأزهر من خرافات وأساطير.

مجموعة من الروايات الشاذة خاصة الواردة في كتاب "دفع الشبهات عن السنة النبوية"

مجموعة من مقالاتي حول فساد الفكر الأزهري.

ثانيا: الثورة ضد كتاب "دفع الشبهات عن السنة النبوية"

في أبريل من العام ٢٠٠٧، دخل مجمع البحوث الإسلامية بقيادة رئيسه الدكتور سيد طنطاوي شيخ الأزهر في معركة شرسة ضد جريدة الفجر بسبب نشر الأستاذ محمد الباز سلسلة مقالات يعرض فيها لكتاب بعنوان "جنايات البخاري"، وفي أشارة واضحة لفقد شيوخ المجمع لأعصابهم في هذه المعركة قاموا بتوجيه نداء إلى رئيس الجمهورية يستعدونه على الصحيفة.

ثم ارتكب الدكتور طنطاوي سقطة لم يسبقه بها أحد حين ظن أنه يمكن أن ينافس رسول الله ﷺ في تحديده لقواعد الشريعة، فأعن إضافة ركن سادس للإسلام هو حب الصحابة ورواة الحديث، وبناء على هذا الركن المستحدث أصدر فتوى بتكفير الجريدة ومن يعمل بها ومن يقتنيها. وهاج المجتمع الديني على هذا الخروج الفاضح لشيخ الأزهر عن واجبات وظيفته، ولولا ما يحوزه شاغلو

المناصب الدينية من حصانة لحوسب الدكتور طنطاوي على هذه السقطة وعزل عن منصبه.

ثم ارتكب الدكتور طنطاوي الخطأ الذي فتح به على مؤسسته أبواب الجحيم، فأبلغ النائب العام ضد الأستاذ الباز بتهمة سب الصحابة ورواة الحديث. وساءني أن يقوم بهذا الإجراء بينما كتاب عبد المهدي عبد الهادي ينخر في عقول طلاب الأزهر بما يسيء للرسول الكرم والسيدة عائشة ويفسد العقيدة الدينية للطلاب، ورأيت في هذا التصرف إخلالا جسيما بالعدالة، وردا للأمور إلى نصابها قمت من جانبي بإبلاغ النائب العام ضد الدكتور عبد المهدي.

أتبعت هذا الإجراء بإبلاغ الاستاذ جريدة المصري اليوم بحقيقة الكتاب وما به من إساءات لرسول الله والسيدة عائشة، فقامت الجريدة بنشر خبر عن الكتاب، ثم أتبعته في اليوم التالي بخبر إبلاغي النائب العام ضد مؤلفه،

وكان هذا إيذانا بانفجار البركان ضد رواية رضاع الكبير....

<u>ثالثا: الثورة ضد كتاب "فتاوى عصرية"</u>

في ٥/٨ أبلغني صديق أن بحوزته كتابا للشيخ علي جمعة مفتي الجمهورية يدعي فيه أن الصحابة كانوا يتبركون بفضلات الرسول ﷺ. فقمت في اليوم التالي بشراء نسخة من الكتاب، وتأكدت من قول صديقي، وبناء على ذلك قمت بالإجراءات الآتية:

في ٥/٩ قمت بإرسال الكتاب لمجمع البحوث الإسلامية طالبا مراجعته.

في ٥/١٠ فمت بإرسال الكتاب لصحفية المصري اليوم ملحقا به صورة من بلاغي للمجمع.

في ٥/١٣ والأيام التالية قمت بتوزيع النداء الأول ضد المفتي على الصحافة ملحقا به أهم الفتاوى الشاذة بالكتاب، معلنا رأيي في عدم جدارة المفتي بمنصبه، وأرسلت صورا من النداء لكل من نقيب المحامين ونقيب الصحفيين وصورة للدكتور علي جمعة أطالبه فيها الرد على ما أتهمه به قضائيا.

في ٥/١٦ قمت بإبلاغ النائب العام ضد الدكتور علي جمعة.

في نفس اليوم نشرت جريدة "نهضة مصر" خبرا بعنوان "باحث إسلامي "

وانفجر البركان الثاني المعروف باسم "التبرك بالبول" في وجه المؤسسة الأزهرية.

وفي ٥/٢٨ أرسلت نسخة من الكتاب للمعهد العالمي للفكر الإسلامي بفرجينيا – الولايات المتحدة لإطلاع المسئولين على ما جاء به من فتاوى شاذة، على أساس علاقة الدكتور علي جمعة بالمعهد ورئاسته لفرع المعهد في القاهرة منذ ١٩٩٢.

وحين ظهرت بوادر لتمييع الموقف وصرف الصحافة عن الكتابة في موضوع الكتاب، كما أعلن مجمع البحوث الإسلامية أنه غير مختص بمراجعة كتاب المفتي، أصدرت النداء الثاني مهددا برفع سلسلة من القضايا إذا لم يراجع الكتاب بمعرفة المجمع.

اجتمع المجمع في ٥/٣١ وناقش كتاب المفتي ثم تأجل الاجتماع إلى يوم السبت التالي (رغم كونه عطلة للمجمع) لمتابعة مناقشة موضوع الكتاب.

أصدرت في ٦/١ النداء الثالث ونشر في "صوت البلد" لتحديد استراتيجية المرحلة التالية من الكفاح ضد الكهنوت الديني.

في اجتماع السبت كان الانقسام واضحا بين شيوخ المجمع بشأن الفتاوى الشاذة، وتقرر سحب كتاب المفتي من السوق كما قبل اعتذاره عن فتوى التبرك بالبول، بينما انسحب فريق من المجتمعين.

في يوم الأحد ٦/٣ نشرت الصحف أخبار اجتماع المجمع العاصف، وظهر جليا دور الدكتور طنطاوي والدكتور أحمد عمر هاشم في تمييع الموقف لصالح للدكتور علي جمعة حيث قبل سحب كتابه واعتذاره، بينما كان المطلوب إصدار قرار بشأن الكتاب ومسئولية المفتي عن نشره.

في ٦/٤ أصدرت النداء الرابع ضد كل من الدكتور طنطاوي والدكتور علي جمعة ووزع على كبار المسئولين في الدولة ولم أوزعه على الصحافة.

وفيما يلي النداءات الأربعة التي واكبت بها الأحداث:

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى من يهمه الأمر (٤)

استباحة المؤسسة الأزهرية

تضاربت الأنباء تضاربا شديدا حول جلسة السبت ٢ يونيو ٢٠٠٧ لمجمع البحوث الإسلامية لمناقشة كتاب "فتاوى عصرية" للدكتور علي جمعة مفتى الجمهورية، والمتضمن رواية تبرك الصحابة ببول الرسول، وهي الرواية التي أثارت الرأي العام ودفعت المجمع لعقد هذه الجلسة لامتصاص الغضب القومي ضد المؤسسة الأزهرية.

والثابت من الأنباء أن الجلسة كانت عاصفة، وأن فريقا من الأعضاء خرج قبل اتخاذ القرار، الأمر الذي يعني خلافا حادا بين أعضاء المجمع، فعن أي شيء كان الخلاف؟ هل على صحة الرواية وقد خرج المجمع يوم الخميس السابق بقرار برفضها وانتهى الأمر؟ ويلاحظ في هذا الخصوص التضارب حول سبب رفض الرواية، فجاءت أنباء أن الرفض لاستنكارها وتشويهها لصورة الإسلام، وهو الرأي الذي أعلنه الدكتور زقزوق وزير الأوقاف في الصحف، وأنباء أخرى بأن عرضها غير مناسب للعصر، بل وذهب أحمد عمر هاشم إلى أنها كانت واقعة مرتبطة بزمن الرسول وانتهى الأمر، أي أن أنصار هذا الرأي يقرون صراحة بصدقها. كما شاب التضارب قرار سحب الكتاب من التداول، فجاءت أنباء بأن ذلك كان قرارا من المجمع، بينما ذهب عمر هاشم إلى أن قرار السحب جاء بمبادرة من المؤلف حتى يزيل تلك الرواية من كتابه ثم يعيد طرحه للبيع.

ولا يمكن فهم كل هذه الألغاز إلا بفهم طبيعة الكتاب المثير لكل هذه الضجة، فحقيقة الأمر أن الكتاب لا يدور أصلا في إطار الديانة الإسلامية، بل في إطار ديانة وثنية غامضة يبشر لها المؤلف، وذلك من واقع الأدلة الآتية:

١- فحين يفسر المؤلف لفظ "كرسيه" في آية الكرسي بأنه "موضع القدمين تحت العرش" فهو بذلك يعلن خروجه عن المؤسسة الأزهرية التي ينتمي إليها - حيث إن الإجماع فيها أن كرسيه يعني سلطانه أو علمه - ليعلن انتماءه إلى ديانة وثنية يكون الإله فيها مجسدا يتكئ على عرشه ويضع قدميه على كرسيه.

٢- والمؤلف حين يصف الرسول الذي يتحدث عنه في كتابه بأنه "عين الحضرة

القدسية" لا يكون المقصود رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل رسول وثني يتجسد فيه جزء من الإله، وهو رسول أسطوري ينتقل من عالم الأموات إلى عالم الأحياء ليزور سدنة ديانته، حيث صرح المؤلف صراحة بأن رسوله قد زاره في اليقظة،

٣- كما أن طبيعة رسوله الأسطورية تجعل فضلاته طاهرة من النجاسة، ومن ثم يتسابق أتباعه على شرب بوله والتدلك ببرازه ونخامته، فيصف بذلك مجتمعا في أحط درجات الهمجية لا علاقة له بالمجتمع الذي صنعه رسولنا ﷺ، والذي نعته المولى سبحانه بأنه خير أمة أخرجت للناس.

٤- وحين يفتي المؤلف أن فترة الحمل يمكن أن تطول لتصل إلى أربع سنوات، فهو لا يتحدث عن شريعة الله التي أنزلها في كتابه الكريم، بل عن شريعة تتيح الدعارة والفسق واختلاط الأنساب، ويؤكد ذلك بإعلانه عدم التزامه بآراء الأطباء، وهم الذين طبقا لشريعة الله أهل الذكر وأصحاب الرأي الفاصل في هذا الموضوع.

ترى هل كانت هذه المثالب هي سبب الخلاف المحتدم بين شيوخ المجمع، فانقسموا بين مستنكر لتحجيم الموضوع في بول الرسول ويرى ضرورة مساءلة المؤلف عن كل أخطائه الواردة في الكتاب حتى لو أدى ذلك إلى عزله من منصبه، وربما تجريده من درجته العلمية، وبين مصر على هذا التحجيم حتى يمتص غضب الرأي العام ويتيح الفرصة للمؤلف ليواصل تخريبه للعقيدة الإسلامية بعد إعادة طرح كتابه؟

قد نتلمس الإجابة في تصريح شيخ الأزهر بعدم الحاجة حاليا لمراجعة كتب التراث، أي أنه يصر على أن يبقى على أصل البلاء، ويدفعني هذا التصريح إلى ربط الموضوع بموضوع آخر، هو ملابسات تصريح المجمع بنشر كتاب "قصة الخلق من العرش إلى الفرش"، وهو كتاب مثقل بالمغالطات العلمية المنسوبة للدين الإسلامي على غرار كتاب المفتى المثقل بالمغالطات الفقهية المنسوبة للشريعة الإسلامية. ورغم رفض الباحث الذي درس الكتاب لنشره لما فيه من مئات الأخطاء الدينية واللغوية والإملائية، إلا أن مجمع البحوث الإسلامية وافق على نشره، وخرجت إعلانات الكتاب في الصحف تحمل حقيقة تراجع الأزهر بشأن

الكتاب من الرفض إلى القبول. وحين هب الرأي العام في ثورة مشابهة للثورة ضد كتاب المفتي أمطر شيخ الأزهر الصحافة ببيانات عن مصادرة الكتاب وإحالة مؤلفه للنيابة، ثم اتضح كذب كل ذلك، وأن بيانات شيخ الأزهر لم تكن إلا زوبعة في فنجان لامتصاص غضب الرأي العام، بينما ظل الكتاب ينفث سمومه في عقل شباب الأمة كفيروس خبيث.

شيخ الأزهر إذن يعيد الكرة مع كتاب المفتى، ويحاول امتصاص غضب الرأي العام بنفس التكتيك، ولكني أتساءل، هل من الصدفة أن يخرج كتاب المفتي متعاصرا مع كتاب عيد ورداني، أحدهما يخرب عقلية الأمة بالنسبة للعقيدة الإسلامية والآخر يخربها بالنسبة للعلوم العصرية؟ وهل هي مصادفة أن يحظى الكتابان بدعم شيخ الأزهر، بالتصريح للأول بالنشر على ما فيه من أخطاء علمية جسيمة تشوه صورة الدين الإسلامي والثاني بالتواطؤ مع مؤلفه ليواصل مهمته المشبوهة في تضليل الأمة وتخريب عقيدتها من خلال منصبه الذي لم يصل إليه إلا بتقمص دور داعية إسلامية مستنير؟

ويمكن بطبيعة الحال أن يثبت شيخ الأزهر براءته من اتهاماتي له، وذلك حين يصدر قرارين يمليهما عليه أمانته الدينية تجاه الأمة التي استأمنته على عقيدتها، والتزامه بالقانون الذي يحكم مسئوليته الوظيفية، وهما:

أولا: تشكيل لجنة لفحص الكتاب المطعون فيه وإثبات وجه الصواب والخطأ فيما يحمله من فتاوى ومدى اتفاقها مع منهجية أصول الفقه.

ثانيا: تشكيل لجنة فورية لتخليص سنة رسول الله ﷺ مما دسه الزنادقة وأعداء الإسلام من روايات فاسدة لتشويه صورة الإسلام حتى تجتث تلك الروايات من جذورها ويبطل أثرها المدمر في زعزعة الثقة في شريعة الله كشريعة تقوم على العقل والمنطق.

وفي حالة اتخاذ شيخ الأزهر لهذين الإجراءين أثباتا لبراءته سأتقبل بكل صدر منشرح أية عقوبة جنائية ومدنية على سوء ظني بفضيلته. أما في حالة نكوله عن تحقيق ذلك فساحة القضاء حكم بيننا.

والله على ما أقول وكيل.

علي يوسف علي
بكالوريوس هندسة – ماجستير قانون – دبلوم ترجمة
مترجم وباحث إسلامي
رقم قومي 24009081301336
هاتف: 0106214441
بريد إلكتروني: alyyoussefaly@yahoo.com
ص.ب: ٢٦٣ إمبابة - جيزة

صورة ترسل بالبريد المسجل بعلم الوصول إلى كل من:

فخامة رئيس الجمهورية

الدكتور رئيس الوزراء

الدكتور الإمام الأكبر شيخ الأزهر

الدكتور وزير الأوقاف

المستشار وزير العدل

المستشار النائب العام (إلحاقا ببلاغي المؤرخ ٢٠٠٧/٥/١٦ ضد مؤلف الكتاب)

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

الدكتور مفتي الجمهورية ومؤلف الكتاب (للإحاطة)

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى من يهمه الأمر (٣)

في هذه المرحلة الحاسمة من مواجهة الرأي العام القومي لما تقوم به المؤسسة الأزهرية كسلطة كهنوتية مطلقة من إفساد لعقل الأمة إفتاء وتعليما ووعظا، وحتى يستثمر النصر المؤزر الذي تحقق بفضل الله حتى الآن في هذه المواجهة، أقدم رؤيتي حول استراتيجية استثمار هذا النصر حتى يخرج المجتمع نهائيا من تحت عباءة السلطة الدينية الكهنوتية كمفترض لا بد منه للحاق بركب الحضارة والتطور. وتتمثل هذه الاستراتيجية في ثلاث محاور:

المحور الأول: متابعة المواجهة ضد ما تروجه المؤسسة الأزهرية من روايات فاسدة لا تعتبر روايتي إرضاع الكبير والتبرك بالبول سوى عينة منها، وبتحقيق هذا المطلب نكون حققنا قطع رأس الأفعى بعد أن مكننا الله من قطع ذنبها. وفي هذا السياق يجب نشر بحث الباحث العراقي سركيس عواد على الأمة، وهو البحث الذي يثبت وجود فجوة زمنية بين عصر تدوين السنة وأقدم مخطوطاتها يزيد عن قرن من الزمان، الأمر الذي يعني انهيار ضابط الإسناد وبطلان ما يردده من يطلقون على أنفسهم علماء الحديث من عنعنة للدفاع عن الروايات الشاذة التي يوردونها في كتبهم، وأن يتخذ هذا البحث أساسا لإحياء دعوة الإمام محمد عبده في ضرورة تطبيق تنقيح المتن على ما في كتب السنة من روايات لتطهيرها من تلك الروايات.

المحور الثاني: تطهير مساجد البلاد من أبواق الشيطان التي تنشر التلوث الضوضائي وتحول تلك المساجد إلى مساجد ضرار، ومساهمة مني لإطلاق حملة ضد هذا التسلط الشيطاني من المؤسسة الدينية على أفراد المجتمع في تحد لقواعد الشريعة الإسلامية وأخلاقياتها، أرفق بندائي هذا الحكم الشرعي الذي يبين حرمة استخدام هذه الآلات حتى في الأذان وخطبة الجمعة لينشر على الجماهير المضللة بهذه البدعة.

كما أنني على استعداد لرفع دعوى ضد كل من وزير الأوقاف ووزير الداخلية لتطهير بيوت الله من آلات الإزعاج، فعلى من يجد من الإخوة المحامين رغبة في التعاون معي في رفعها فليتصل بي.

المحور الثالث: إلغاء ازدواجية التعليم قبل الجامعي لإنقاذ الآلاف من أبناء الوطن الذين ينزعون وهم في عمر الزهور من طفولتهم ومن عصرهم ليقعوا في براثن التعليم الديني الكهنوتي الذي يحول عقولهم إلى آلات تسجيل لا وعي لها، فإذا حشر فيها الهراء لا تملك إلا إخراج الهراء، على نمط الفتاوى الشاذة الواردة في كل من كتاب "دفع الشبهات" للدكتور عبد المهدي عبد القادر وكتاب "الدين والحياة" للمفتي.

ويتطلب تحقيق هذا المطلب صدور قرار شجاع بتفعيل أعمال مؤتمر "تدريس العلوم الشرعية" الذي عقد عام ١٩٩٠ تحت رعاية المعهد العالمي الإسلامي، وحضره لفيف من رجال الأزهر وغيرهم من المهتمين بهذه القضية. وفي المؤتمر قدم المرحوم محمد الغزالي شهادة مستفيضة على فساد التعليم الديني داخل الأزهر، وللأسف فقد ضاعت أعمال هذا المؤتمر نتيجة عدم الإخلاص لهذه القضية.

والمؤتمر المنشود حينما يجعل من أعمال المؤتمر السابق، وخاصة شهادة المرحوم محمد كك وما تلاها من مناقشات لها، أساسا له، وحين يضم بين رجاله علماء علم النفس التربوي وعلم النفس الإدراكي وعلم نفس الطفولة يكون قد خطا الخطوة العلمية المنطقية لمناقشة هذا الموضوع، بعيدا عن أية مهاترات أو مصالح شخصية تسيء لهذه القضية الحيوية.

فعلى كل من يود التعاون معي في أي محور من المحاور الثلاث الاتصال بي بأحد الوسائل الآتية:

بريد إلكتروني: alyyoussefaly@yahoo.com، هاتف 0106214441، ص.ب. 263 إمبابة.

هذا وبالله التوفيق

علي يوسف علي

بكالوريوس هندسة – ماجستير قانون – دبلوم ترجمة

موقع الكاتب على الإنترنت: www.naralkira.com

مرفقات:

- مقال "أبواق الشيطان فوق مآذن الرحمن- أخطر بدعة في دين الله"
- بحث "سركيس عواد" عن أقدم مخطوطات السنة

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواق الشيطان فوق مآذن الرحمن
أخطر بدعة في دين الله

من المعروف طبيا أن التلوث الضوضائي يصيب الإنسان بخمسة عشر مرضا، فإذا لم يكن ذلك كافيا لكل مسلم أن يعرف ما في استخدام مكبرات الصوت من إثم، فإليه التحليل التالي:

المدخل الأول: قواعد أصول الفقه

طبقا لقاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، وتحديد الأطباء بأن "حد الضرر" – أي الحد الذي حين يتجاوزه الإنسان يضر بالناس - هو ٥٠ وحدة صوت، فإن ذلك يعني أنه عند وصول الصوت لمستوى ٥١ وحدة صوت يكون صاحب الصوت قد انتقل من شريعة الله إلى شريعة الشيطان لأنه انتقل من العبادة إلى الإضرار بعباد الله، فاحسب بنفسك يا أخي إلى أي حد يكون مستخدم الميكروفونات غارقا في شريعة الشيطان إذا علمت أن مكبرات الصوت تصدر أصواتا لا تقل قوتها عن ٩٠ وحدة صوت!!

المدخل الثاني: السنة النبوية المشرفة

في غزوة حنين حينما تفرق الجيش الإسلامي إثر كمين نصب له، طلب الرسول ﷺ من عمه العباس أن ينادي على الجنود الفارين لما عرف عنه من جهورية الصوت، فعلى كل مسلم أن يسأل نفسه لماذا اختار رسول الله شخصا جهوري الصوت لجمع المسلمين للقتال ولم يختره لجمعهم للصلاة، بل اختار بدلا منه بلالا صاحب الصوت الندي؟ هل يحتاج الأمر لكثير من الذكاء لنعرف من هذا الهدي النبوي الشريف أن جهورية الصوت محرمة أصلا، إلا في أحوال الضرورة الملحة كالقتال أو النداء للاستغاثة؟

المدخل الثالث: كتاب الله الكريم

تصور يا أخي إماما يقرأ الآية الكريمة التي تأمره باتخاذ الوسطية في استخدام صوته البشري في التلاوة: "ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين

ذلك سبيلا"، ولكنه يقرأها في مكبر صوت يصم الآذان داخل المسجد وخارجه، أتراه يفهم كلمة مما يقرأ؟ إن كل من له دراية بفهم كتاب الله يعلم أن الصوت الجهوري منبوذ، فماذا يريد المسلم تنفيرا أكبرلجهورية الصوت بعد أن شبهها الله بصوت الحمير؟

المدخل الرابع: حكم الصلاة في مساجد التلوث الضوضائي

حكم استخدام المكبرات واضح من قاعدة لا ضرر ولا ضرار، فتجاوز حد الضرر يجعل استخدامها محرما في أي غرض كان، ولا يزيل استخدامها في المساجد هذا التحريم، بل يزيده جسامة.

أما حكم الصلاة في المساجد التي تدوي فيها مكبرات الصوت لتصم آذان المتعبدين وتصيب غيرهم بلعناتها هو أن الصلاة في تلك المساجد حرام حرام، وذلك بالأدلة الشرعية الآتية:

١- الصلاة في تلك المساجد سكوت على منكر، والساكت عن الحق شيطان أخرس.

٢- تحويل المساجد لبؤر للتلوث الضوضائي يجعلها مساجد ضرار، والصلاة في مساجد لا تصح طبقا لحكم الله تعالى في كتابه الكريم.

٣- الإضرار بعباد الله انعدام للتقوى التي هي الخشية من الحساب يوم القيامة، وانعدام التقوى يبطل الأعمال الدينية برمتها، فماذا يبقى من إيمان المسلم حين يقلد السفهاء من مستخدمي المكبرات في أعمال لهوهم وعربدتهم وجهالتهم، فلا يرحم مثلهم أثناء عبادته مريضا على سرير مرضه، أو طفلا في مهده، أو غير ذلك من المبتلين بآثار التلوث الضوضائي التي تبلغا خمسة عشر ضررا.

٤- من المقرر طبقا لحديث رسول الله عن المفلس أن من خلط عبادته بظلم الناس يكون مفلسا، حيث يأخذ الذين ظلمهم من حسناته تعويضا عن إضراره بهم ثم يأخذ هو من سيئاتهم لتطرح عليه ثم يطرح في النار.

٥- من أضرار التلوث الضوضائي أنه التعرض له لثانية واحدة يشل العقل عن التفكير لثلاثين ثانية، معنى ذلك أن الذي يصلي في مسجد يدوي فيه التلوث الضوضائي لا يفقه من صلاته شيئا، فترى المصلي يقرأ القرآن ويعمل بعكسه كما يفعل الإمام سالف الذكر، وبالتالي لا تحسب له الصلاة كأداء للفريضة.

أما إذا وسوس لك الشيطان أن الأذان هو لإعلام الناس بدخول الوقت فتشره على أوسع نطاق، فاعلم يا أخي أن الأذان طقس مرتبط بالصلاة داخل المسجد ليشيع جوا روحانيا يهيئ لها، ولو كان قولك صحيحا فهو اتهام لرسول الله بأنه لم يطبق الشريعة تطبيقا صحيحا حين لم يختر للأذان أجهر الناس صوتا، واعلم أيضا أن مسئول منك أن تكون أثناء صلاتك قدوة لتطبيق شريعة الله وليس مقتديا بمن ينتهكها من السفهاء.

ملحق (٢) بحث أقدم مخطوطات السنة

(انظر البند "و" من هذا الملحق)

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى من يهمه الأمر (٢)

لعلها المرة الأولى في التاريخ الإسلامي - منذ أن نكبت الأمة الإسلامية بغلق باب الاجتهاد وتسرب الفكر الكهنوتي النقلي لعقل الأمة متحالفا مع الطغاة المستبدين من الحكام - تواجه مؤسسة كهنوتية على مستوى الأزهر ثورة من الرأي العام ضد ما تقوم به من إفساد لعقل الأمة إفتاء وتعليما ووعظا. وحتى تحقق هذه المعركة هدفها في خروج المجتمع من تحت سيطرة السلطة الدينية الكهنوتية ليلحق بركب الأمم المتحضرة فإن استراتيجية المرحلة القادمة ستكون بعون الله على النحو التالي:

أولا: تفويت الفرصة على شيخ الأزهر لامتصاص غضب الرأي العام ضد فتنة رضاع الكبير باتخاذ الدكتور عزت عطية كبش فداء، فلا يجب أن يتنازل الرأي العام عن مطالبة الدكتور عبد المهدي عبد القادر بالاعتذار عن الترويج لهذه البدعة ومطالبة شيخ الأزهر ورئيس جامعة الأزهر بشطبها وأمثالها من روايات مشوهة للشريعة الإسلامية من كافة المراجع التعليمية الدينية، وفي حالة عدم تحقق ذلك فسوف أقوم من جانبي بالطعن في قرار النائب العام السلبي بعدم التحقيق مع الدكتور عبد المهدي بناء على بلاغي المقدم إليه في ٢٠٠٧/٤/٢٨.

ثانيا: تفويت الفرصة على المفتي وتواطؤ شيخ الأزهر معه لتجاوز الثورة ضد فتنة التبرك بالبول بالصمود في وجهها حتى تخمد بفعل الزمن، ففي حالة عدم اعتذار المفتي عن كتابه "الدين والحياة" وسحبه من السوق أو عزله من منصبه ستكون استراتيجية المعركة في هذا المحور على النحو التالي:

١- سوف أقوم بالطعن في قرار مجمع البحوث الإسلامية السلبي بعدم مراجعة كتاب المفتي بناء على طلبي المؤرخ ٢٠٠٧/٥/١٣ للمجمع حيث إني صاحب مصلحة جوهرية في معرفة موقف الكتاب من صحيح العقيدة.

٢- سوف أقوم بالطعن في قرار النائب العام السلبي بعدم التحقيق مع المفتي بناء على بلاغي المقدم إليه في ٢٠٠٧/٥/١٦.

٣- سوف أقوم برفع دعوى تعويض ضد المفتي عما أصابني من أضرار مادية ومعنوية بالغة من شراء كتابه، حيث أنه بدلا من أن يقدم لي آراء مبنية على صحيح العقيدة قدم لي في كتابه آراء تفيض بالوثنية والشعوذة وتبلبل فكري الديني تجاه ثوابت العقيدة والتشريع الإسلامي.

ولعلنا حين يكتب الله لنا النصر المؤزر في هذه المعركة المصيرية أن نستثمر هذا النصر في إزالة الأضرار التي لحقت بالمجتمع نتيجة سيطرة الفكر الكهنوتي على مقدراته قرونا طويلة، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

تطهير المجتمع من التلوث الضوضائي الذي يسلط على المواطنين بحجة إقامة الشعائر وتحويل بيوت الله إلى مساجد ضرار في تحد سافر لقواعد الشريعة الإسلامية بهذا الشأن.

إلغاء ازدواجية التعليم قبل الجامعي لإنقاذ الآلاف من أبناء الوطن الذين ينزعون وهم في عمر الزهور من طفولتهم ومن عصرهم ليقعوا في براثن التعليم الديني الكهنوتي الذي يحول عقولهم إلى آلات تسجيل لا وعي لها، فإذا حشر فيها الهراء لا تملك إلا إخراج الهراء، على نمط الفتاوى الشاذة الواردة في كل من كتاب "دفع الشبهات" للدكتور عبد المهدي عبد القادر وكتاب الدين والحياة" للمفتي.

فعلى كل من يؤمن بهذه القضية ويود أن يتعاون معي في المضي قدما في معركتها المصرية الاتصال بي بأحد الوسائل الآتية:

alyyoussefaly@yahoo.com, ، 0106214441 ، ص.ب. 263 إمبابة.

هذا وبالله التوفيق.

علي يوسف علي

صورة ترسل بالبريد المسجل بعلم الوصول إلى كل من:

فخامة رئيس الجمهورية	الدكتور رئيس الوزراء
الدكتور الإمام الأكبر شيخ الأزهر	الدكتور وزير الأوقاف
المعهد العالمي للفكر الإسلامي	الدكتور مفتي الجمهورية (للإحاطة)

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى من يهمه الأمر

بعد اطلاعي على كتاب "الدين والحياة، الفتاوى العصرية اليومية" للشيخ علي جمعة مفتي الديار المصرية، أعلن بضمير الباحث الملتزم بالموضوعية والحياد اتهامي للمؤلف بعدم جدارته لمنصبه لما يقوم به من خلال عملية الإفتاء من تخريب للعقيدة الإسلامية، ومن تشويه لصورة الصحابة رضوان الله عليهم، ومن مناهضة لجهودات الدولة لإخراج المجتمع من الجهالات الدينية بواسطة علماء دين مستنيرين، ومن زعزعة لاستقرار المجتمع.

وقد دفعني ذلك إلى إرسال الكتاب لمجمع البحوث الإسلامية لإبداء رأي قاطع بشأن ما ورد في هذا الكتاب من فتاوى وإصدار قرار بمصادرته وسحبه من الأسواق، عسى أن يكون ذلك سببا لعزل مؤلفه عن منصبه. كما أرسلت صورة من الخطاب لكل من فخامة رئيس الجمهورية ولفضيلة الإمام الأكبر الدكتور شيخ الأزهر.

وإني إذ أنشر هذا الاتهام على الرأي العام أقصد من ذلك تحفيز كل من فخامة رئيس الجمهورية وشيخ الأزهر لإجابتي لمطلبي من مجمع البحوث الإسلامية حتى يأخذ الموضوع أهميته المتناسبة مع خطورة ما أوجهه للمفتي من اتهام، وفتح الباب أمام المفتي للرد على اتهامي له ومطالبتي بعزله أمام ساحات القضاء،

والله على ما أقول وكيل.

مهندس علي يوسف علي

بكالوريوس هندسة – ماجستير قانون – دبلوم ترجمة

مترجم وباحث إسلامي

رقم قومي 24009081301336 هاتف: 0106214441

أهم الفتاوى المشكوك في صحتها في الكتاب

والتعقيب عليها

(ذكرت هذه الفتاوى في الفصل الثالث)

وفيما يلي نص البلاغ ضد الدكتور عبد المهدي عبد الهادي

بسم الله الرحمن الرحيم

الجيزة، في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧

الموضوع:

بلاغ لسيادة النائب العام

ضد

الدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي

الأستاذ بالجامعة الأزهرية

بسبب تطاوله على المقدسات الإسلامية

في كتابه: "دفع الشبهات عن السنة النبوية"

سيادة النائب العام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أصدر فضيلة الدكتور الإمام الأكبر شيخ الأزهر فتوى بتكفير كل من يتطاول على المقدسات الإسلامية، خاصة التطاول على الشخصيات الدينية كالصحابة ورواة الحديث، وضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية لردعهم. كما أصدر فضيلته نداء لفخامة رئيس الجمهورية ليتخذ ما يراه مناسبا ضد هؤلاء الأشخاص.

ومما لا شك فيه أن رسول الله ﷺ وأهل بيته الأفاضل يقفون على رأس الشخصيات التي يلزم حمايتها ضد كل متطاول. وبناء على فتوى فضيلة الدكتور الإمام الأكبر، أتقدم لسيادتكم ببلاغي هذا ضد الدكتور عبد المهدي عبدالقادر عبد الهادي لما تضمنه في كتابه "دفع الشبهات عن السنة النبوية" من روايات لو كانت صحيحة لترتب عليها الإساءة البالغة لرسول الله ﷺ وللسيدة عائشة رضي الله عنها، وهي الروايات التي اعتمدت عليها صحف الغرب لنشر ما يسيء لرسول الله.

ومما يزيد من جسامة الجريمة أن المشكو في حقه قد ارتكب الأفعال الآتية في معرض ارتكابه للأفعال المنسوبة إليه:

تدريس الروايات المسيئة لرسول الله ﷺ والسيدة عائشة لطلبته في الأزهر الشريف.

نشر ما تضمنه في كتابه من أفكار تطعن في سمعة رسول الله والسيدة عائشة في وسائل الإعلام.

تضمن في كتابه ألفاظا وعبارات سب وقذف موجهة لكل من يكذب ما ضمنه في كتابه من روايات بزعم الدفاع عن السنة النبوية المشرفة مما يعتبر ممارسة للقهر الفكري الذي يجب أن يتنزه عنه العلماء المسلمون.

ومن الجدير بالذكر أن مجمع البحوث الإسلامية برئاسة فضيلة الإمام الأكبر قد شجب هذا الكتاب واتهمه بأنه "مدعوم سعوديا" في أكثر من صحيفة، واتهم المؤلف صراحة بأنه يروج للأفعال الفاضحة.

كما أنوه لسيادتكم بأنني لا أتقدم بهذا البلاغ على أساس أنه من قضايا الحسبة، حيث إنني وإذ أتقدم به احتسابا لله في المقام الأول، أتقدم به بالأصالة عن نفسي لما تضمنه كتاب المشكو في حقه من قذف وسب وإفك في حق السيدة عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين، علما بأن صلة الأمومة المؤسسة على الشريعة الإسلامية التي تربطني بالسيدة عائشة رضي الله عنها قد اكتسبت الصفة القانونية بحكم. المادة الثانية من الدستور، وتكامل بذلك لي شرطي الصفة والمصلحة في هذه القضية.

ومرفق طيه فهرس الكتاب الذي يمثل الواقعة المادية للشكوى المقدمة،

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام.

علي يوسف علي

بكالوريوس هندسة – ماجستير قانون – دبلوم ترجمة

رقم قومي: 24008091301336

العنوان: مساكن الكهرباء، قرية سقيل، أوسيم، الجيزة

ت: 8910638 - 0106214441

مرفقات:

صور ضوئية لغلاف وفهرس الكتاب (حمس صفحات)

وفيما يلي نص المكاتبات بخصوص كتاب الدكتور علي جمعة

١- بلاغ للمجمع بطلب مراجعة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور أمين مجمع البحوث الإسلامية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتشرف بإرفاق كتاب "الدين والحياة، الفتاوى العصرية اليومية" تأليف أ. د/ علي جمعة مفتي الديار المصرية. وقد سبق لي أن شاهدت محاضرة للمؤلف بعنوان "ثقافة المسلم بين العلمية والخرافة" بمركز الدعوة التابع له المسمى "رواق المعرفة" الكائن بشارع الجزيرة الوسطى بالزمالك رقم ٢٦، بين فيه ضوابط الفكر الإسلامي كما وضعها علماء الأصول في صدر الإسلام، مبينا كيف أنهم أولوا عناية فائقة بتوثيق الأدلة وتمحيصها، مفتخرا بأنهم سبقوا بذلك روجر بيكون الذي وضع المنهجية العلمية في أوربا بأكثر من ألف عام.

وقد أفزعني أن أجد أن منهجية مؤلف الكتاب في إصدار الفتاوى تتناقض تناقضا صريحا مع المنهجية التي عرضها هو نفسه في محاضرته لاستخلاص الأحكام الشرعية، وسوف أكتفي بمثالين لبيان منهجيته في الإفتاء:

١- ادعاؤه في الفتوى ٢٢ من باب "العقائد" ص ١٧٤ بأنه رأي الرسول في اليقظة من خلال عرض لم نعرفه إلا من الدجالين والمشعوذين ممن أغرقوا عقول الأمة في الجهل تحت زعم الصوفية، ومارسوا من خلال هذا الدجل سيطرة على عقول الجماهير الأمية الجاهلة قرونا طويلة. وإن تطبيق قواعد منهجية الفكر الإسلامي كما عرضها المؤلف في مجاضرته تقطع بأن هذا القول من قبيل الخرافة، واتصاله بباب العقائد يعني أن المؤلف يفسد بهذه الفتوى عقيدة الأمة.

٢- من الفتاوى ما يطبق عليه الركن السادس الذي نادى به الإمام الأكبر شيخ الأزهر وهو عدم الإساءة للصحابة وتكفير من يقدم على ذلك، فادعى مؤلف الكتاب في الفتوى ٤٠ من باب "العقائد" ص ١٧٨ أن من الصحابة من كان يشرب بول الرسول تبركا، وأنه من أساسيات العقيدة الإسلامية الإيمان بأن

فضلات رسول الله ﷺ كلها يتبرك بها في سياق يثير التقزز لأقصى حد، ضاربا أدلة متهافتة لا يليق أن تصدر ممن هو في مكانته ولا في منصبه، طاعنا في إيمان من يتشكك في هذه المزاعم. وهكذا فالأمة التي وصفها المولى بأنها خير أمة أخرجت للناس يصورها المؤلف بأنها أجهل أمة أخرجت للناس، وافتقاره في ذلك إلى دليل قطعي في أمر من أخطر ما ينسب للمجتمع الإسلامي الذي قدم للبشرية أرقى حضارة عرفتها البشرية أمر لا يجب أن يمر دون محاسبة تتفق مع جسامة هذه الجريمة في حق الصحابة والإسلام معا.

وإني إذ أرسل الكتاب لسيادكم أعلم أنكم تقدرون خطورة ما جاء به، حيث إنها تصدر من المسئول الذي يحمل مسئولية الإفتاء في البلاد، بمعنى أنها تعتبر فتوى رسمية ينظر إليها إلى أنها تمثل عقيدة هذه الأمة وفكرها الديني، وأنه لا بد من عمل رسمي مضاد يصحح هذه الفكرة.

ومن هذا المنطلق أرجو النظر على وجه السرعة في فحص الكتاب وإصدار بيان بالتبرؤ مما جاء به من فتاوى لا تتفق مع القواعد الأصولية للشريعة الإسلامية أو تتناقض مع مفاهيم العقيدة الأساسية كما فعلتم بالنسبة لكتاب "دفع الشبهات عن السنة النبوية"، ولنفس الأسس في الحالتين، والأمر بناء على ذلك بمصادرة الكتاب وسحبه من الأسواق، حيث إنه ليس كتابا أكاديميا كالكتاب الآخر، ومن ثم فهو يخضع لما هو جار عليه العمل بالنسبة لمثل هذه المؤلفات المشوهة لصورة الإسلام والمفسدة للعقيدة الدينية.

ملحوظة: المحاضرة مسجلة على شيط فيديو يعرض بالمركز المشار إليه للعرض والبيع، ومستعد لتسليم المجمع نسخة منه تيسيرا لعملية الفحص.

علي يوسف علي

العنوان البريدي: ص. ب. ٢٦٣ إمبابة

رقم قومي: 24008091301336

هاتف: 8910638 - 0106214441

صورة للإمام الأكبر الدكتور شيخ الأزهر، مع رجاء بالتنبيه بسرعة اتخاذ اللازم نحو هذا الموضوع.

صورة لفخامة رئيس الجمهورية، مع المناشدة بإيلاء الأمر ما يستحقه من أهمية.

٢- بلاغ للنائب العام ضد المفتي

بسم الله الرحمن الرحيم

الجيزة في ٢٠٠٧/٥/١٤

الموضوع: طلب التحقيق مع الدكتور علي جمعة مفتي الجمهورية بسبب المخالفات الجسيمة التي يرتكبها أثناء أدائه لوظيفته

سيادة النائب العام

لا يخفى على المتتبع لأداء المشكو في حقه لعمله تنكبه للقواعد والمبادئ التي درسها في مجال الشريعة الإسلامية وحاز فيها أعلى الدرجات الأكاديمية، فطبقا للفتاوى التي نشرها في كتابه "الدين والحياة، الفتاوى العصرية اليومية" يتلاحظ المخالفات الآتية:

أولا: فتاوى تفسد العقيدة: في تفسير المشكو في حقه للفظ "الكرسي" في الآية ٢٥٥ من سورة البقرة بأنه "موضع القدمين عند العرش" يخرج عن التفسير المجمع عليه في الأزهر الشريف من حيث إن اللفظ يعني سلطان الله أو علمه إلى تفسير وثني لا يقوله إنسان **صحيح العقيدة** لما فيه من تجسيد للذات الإلهية. وفي زعمه أنه قد رأى الرسول ﷺ في اليقظة شعوذة ودجل يبرران محاسبته إداريا وجنائيا.

ثانيا: فتاوى تشوه صورة الصحابة: في زعمه أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتبركون بفضلات الرسول كشرب بوله يرتكب المشكو في حقه جريمة أوصلها الإمام الأكبر شيخ الأزهر إلى مرتبة الكفر الصريح.

ثالثا: فتاوى تجهض مجهودات الدولة في محاربة العادات السيئة باسم الدين: في فتواه المبينة في الكتاب بأن ختان الإناث مكرمة يحض عليها تحريض على ارتكاب جريمة تجعله شريكا مع كل من يرتكبها، ولما كان المشكو في حقه يعمل بالدولة موظفا عاما يلتزم بما تضعه من سياسات فإن هذا التحريض الذي يمارسه تحت ستار وظيفته يدعو إلى اتخاذ الإجراءات لتأديبه وظيفيا علاوة على المحاسبة الجنائية.

رابعا: فتاوى تنشر الرذيلة في المجتمع وتزعزع استقراره: في إفتاء المشكو في حقه بأن أطول مدة للحمل هي أربع سنوات، ورفضه لآراء الأطباء رغم كونهم الجهة الرسمية المخول لها إصدار الرأي الملزم في هذا الموضوع، فتح الباب للدعارة والرذيلة في المجمع، علاوة على زعزعة استقراره بما يتمخض على فتواه من منازعات حول إثبات النسب والحق في الميراث.

وإن ما ذكرته آنفا ما هو إلا على سبيل التمثيل لا الحصر، فالكتاب يحتوي على ١٥٠٠ فتوى أغلبها يتضمن واحدا أو أكثر من المخالفات التي عرضتها على عدالة النيابة، والأمر مفوض لعدالة النيابة لفتح باب التحقيق في هذه المخالفات الجسيمة، ولا يخفى على عدالة النيابة أن ارتباط هذه المخالفات بعقيدة الأمة يجعلها ذات طبيعة خاصة تبرر أخذ الأمر بكل جدية وسرعة،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علي يوسف علي

رقم قومي 24008091301336

هاتف: 0106214441 – 8910638

صورة إلى كل من:

فخامة رئيس الجمهورية

الدكتور رئيس الوزراء

فضيلة الدكتور الإمام الأكبر شيخ الأزهر

الدكتور علي جمعة (المشكو في حقه)

٣- خطاب للمعهد العالمي للفكر الإسلامي – فرجينيا – الولايات المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجيزة في ٢٨ مايو ٢٠٠٧

السادة/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي – فرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرفق طيه كتاب "الدين والحياة – الفتاوى العصرية اليومية" للدكتور علي جمعة مفتي جمهورية مصر العربية. وقد أثار الكتاب ضجة لدى الرأي العام في مصر لما تضمنه من فتاوى غير مقبولة من عامة المثقفين في مصر، خاصة المتدينين منهم.

ولما كان الدكتور جمعة يذكر في سيرته الذاتية علاقته بالمعهد حيث اختير مديرا لمكتبه بالقاهرة منذ عام ١٩٩٢ علاوة على مشاركته لفعاليات المعهد ونشر المعهد له العديد من أبحاثه، فإن الرأي العام يهمه بدرجة كبيرة أن يعرف تقييم المعهد للكتاب المذكور، وإذا كان ما جاء به من فتاوى تمثل منهجا فكريا للمعهد أم أن منها ما لا يقره المعهد فكريا.

ولسيادتكم الشكر سلفا على إعطاء هذا الموضوع كريم اهتمامكم

علي يوسف علي

للاتصال: alyyoussefaly@yahoo.com, ، 0106214441 ، ص.ب. 263 إمبابة،

صورة للدكتور علي جمعة

ج- مقالات للمؤلف حول التعليم الأزهري

١- هل تلتزم كتب الأزهر بالأمانة العلمية؟

المسائية، ٢٠٠٧/٧/١٦

تقوم دراسة الحديث في الأزهر على أساس أن ما جاء بالمخطوطات التي تنسب إلى جامعي الأحاديث صحيحة لا يجوز الطعن في أية رواية منها، بل يذهب التعصب لهذه الروايات لدرجة اتهام كل من يحاول التشكيك في رواية من تلك الروايات بأنه منكر للسنة وبالتالي عدو للإسلام. ولما كان الواقع يؤكد تناقض العديد من تلك الروايات مع القرآن الكرم والمنطق والعلم، فقد ابتكر أساتذة الحديث في الأزهر منهجا للدفاع عن رواياتهم يبعد كل البعد عما يجب أن تتميز به الكتب عامة التي تتحدث عن أمور الدين على وجه الخصوص، أكاديمية كانت أو غير أكاديمية، من الأمانة العلمية. ولبيان هذا المنهج أقدم للقارئ كتابا يدرس في كلية أصول الدين هو "دفع الشبهات عن السنة النبوية" للدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي أستاذ الحديث بالكلية، لنقده نقدا علميا.

وقد اخترت هذا الكتاب لسببين، أولهما أنه الكتاب الذي تناوله الرأي العام بالهجوم لتضمنه رواية رضاع الكبير، وهي الرواية التي تزعم أن رسول الله قد رخص لامرأة مسلمة أن ترضع شابا بالغا بحجة أن تكون أمه في الرضاع، ثم يزداد الأمر سفاهة حين تتهم الرواية السيدة عائشة رضي الله عنها بارتكاب هذا الفعل القبيح.

أما السبب الثاني فهو أن الكتاب قد تضمن مجموعة من الروايات تمكننا من استخلاص كل وسائل المراء الباطل وعدم الأمانة العلمية في الدفاع عن الروايات الشاذة. ويتمثل عدم الالتزام بالمنهج العلمي في الكتاب في النقاط الآتية:

أولا: عدم توخي دقة المصادر: الخطوة الأولى التي يفترضها البحث العلمي الصادق هو التأكد من صحة المصادر، فكان على المؤلف أن يتأكد من أن مخطوطات السنة التي يشير إليها في كتابه متصلة بمؤلفيها لضمان عدم تعرضها للتزييف والدس.

وواقع الأمر هي أن الكتب التي يعتمد عليها المؤلف لا صلة لها بمؤلفيها،

فالمتتبع لكتاب "أقدم المخطوطات العربية في القرون الخمس الأولى من الهجرة" للباحث العراقي سركيس عواد يكتشف وجود فجوة زمنية لأكثر من قرن ونصف من الزمان بين أقدم مخطوطات السنة وعصر التدوين، فهو يبين على سبيل المثال أن تاريخ أقدم مخطوطة للبخاري والمسماة "الجامع الصحيح" هو ٤٩٥هـ، أي بعد وفاة البخاري بمائتين وأربعين عاما.

والنتيجة القاطعة الدلالة من وجود هذه الفجوة هي انهيار ضابط العنعنة التي يؤسس عليها المؤلف كتابه، وتهدر هذه الحقيقة العلمية ما أسماه المؤلف دفاعا عن روايته من أساسها. فإذا كان شيوخ الأزهر غير عالمين بتلك الفجوة الزمنية رغم الشهادات الأكاديمية التي يحملونها كان ذلك مصيبة، فإن كانوا عالمين بها ويخفونها عن الأمة فالمصيبة أعظم..

ثانيا: محافاة مبادئ علم أصول الحديث: تفرض قواعد تنقيح الأحاديث المؤسسة على قواعد أصول الفقه أن تكون أول خطوة في تنقيح الروايات – أي قبل الدخول في دراسة الإسناد - هي العرض على القرآن الكريم باعتباره المصدر الوحيد الذي يتمتع بقطعية الثبوت وتحصين الله سبحانه له من الزيف والتدليس. ولكن المؤلف، لا يطبق هذه المنهجية في كتابه، فلا تجد رواية من روايات كتبه تعتمد على التوافق مع كتاب الله في إثبات صحتها، وليس المؤلف في ذلك بدعة بين شيوخ الأزهر عامة.

بل إنه في العديد من الروايات لا يتورع المؤلف في دفاعه عنها عن أن يقلب الآية فيجعل رواياته حاكمة على القرآن، وتعطينا الرواية التي تزعم وقوع الرسول الكريم تحت تأثير السحر مثالا لذلك، فالرواية تتناقض مع الآية الكريمة" والله يعصمك من الناس"، ولكن المؤلف يضع على تلك الآية تخصيصا من لدنه زاعما بأن المقصود من الآية هو العصمة من القتل ليس إلا.

ثالثا: تعمد إخفاء التناقض في مصادره: في الكثير من الأحيان تحمل نفس الكتب التي يعتمد عليها المؤلف روايات تعارض الروايات التي يدافع عنها، وكان المفروض طبقا للمنهج العلمي المحايد والموضوعي أن يعرض المؤلف على الطلاب هذه الروايات حتى تكتمل الصورة عن الموضوع الذي يعرضه، ثم يقدم الدليل المنطقي على ترجيحه بين الروايات المتعارضة.

فعلى سبيل المثال يرجع المؤلف رواية رضاع الكبير لموطأ مالك، وهي بالفعل واردة تحت رقم ١٢ من كتاب الرضاع، وذلك في باب "ما جاء في الرضاعة بعد الكبر"، والرواية منسوبة لابن شهاب. وفي نفس الوقت يخفي المؤلف عن طلابه وجود ستة روايات لكبار الصحابة والتابعين تناقض فكرة رضاع الكبير وتنص صراحة على أن الرضاعة لا تكون في الصغر، وهي الروايات أرقام ٤ لعبد الله بن عباس، و٦ لعبد الله بن عمر، و١٠ و١١ وكلاهما لسعيد بن المسيب، و١٣ لعمر بن الخطاب، و١٤ لبعد الله بن مسعود.

وعلى ذلك فإن مالك حين أورد تلك الروايات الست، والتي هي متفقة مع كتاب الله، قد قدم الدليل الدامغ على أن تلك الرواية المشبوهة مدسوسة على كتابه، لتناقضها مع كتاب الله من جهة، ثم للأحاديث التي تعارضها وتتفق مع كتاب الله من جهة أخرى، ولجدارة أصحاب تلك الروايات من جهة ثالثة بالنسبة للراوي المنسوب له رواية رضاع الكبير، وكلها أدلة لا يمكن أن تفوت على شخصية من أعظم شخصيات الإسلام كالإمام مالك رضي الله عنه. وقد كان على مؤلف الكتاب لو كان يتحلى بالمنهجية العلمية الباحثة عن الحقيقة بأمانة أن يصل لهذه النتيجة، لا أن يتعمد إخفاء أدلة زيفها.

رابعا: التلاعب بمدلولات الألفاظ: من أسوأ وسائل الدفاع المبني على التضليل في الكتاب تعمد المؤلف التلاعب بمدلولات الألفاظ، فنراه يخرج عن الدلالة المباشرة للفظ، وهي الدلالة التي يفهمها الكافة وتترجم للغات الأخرى، ليفترض له معنى مخالفا لا أثر له إلا في كتابه.

ففي روايته عن وقوع الرسول ﷺ تحت تأثير السحر تقول الرواية: "كان يرى أنه يأتي النساء وهو لا يأتيهن"، وهي عبارة قاطعة الدلالة على الوقوع تحت تأثير هلاوس سمعية وبصرية تجعله يخلط بين الواقع والخيال. وفي محاولته إثبات صحة الرواية يزعم المؤلف أن الأمر كان متعلقا بنشاطه البدني، وهي قوة الجماع.، وهو بذلك علاوة على تجرئه على سمعة رسول الله بهذا الكلام الذي لا يليق في حق شخصه الكريم، ولا في حق شخص زوجته عائشة رضي الله عنها حين تصرح بخصوصيات حياتها الزوجية، يرتكب جريمة خلط متعمد بين الوقوع تحت تأثير السحر، والذي يعني في العلم الحديث مرضا عقليا يقدح في جدارة حمل الرسالة، والمرض العضوي.

ويدفعنا ذلك للتساؤل، هل الحصول على مؤهل أزهري يعني رخصة للإساءة لرسول الله فتكون حلالا عليه وحراما على صحف الغرب؟

خامسا: عدم توثيق المصادر لمعلومات مفضوحة البهتان: في معرض دفاعه عن حديث الحبة السوداء يقارن المؤلف بين الطب (النبوي) والطب (الدنيوي) فيتهم الأخير بأنه "لعنه". ثم يزيد من تهجمه على هذا الطب ليشمل الأطباء من خريجي كليات الطب، فيقول إنهم أدرى الناس بأن ما يمارسوه هو لعنة، ويقدم دليلا على ذلك بأن أحد أساتذة الطب قد ألف كتابا بهذا المعنى، ثم يزيد المشهد درامية حين يقرر أن العديد من الأطباء قد انتحر على إثر قراءة الكتاب.

لا أعتقد أن أحدا يتجرأ على الاستخفاف بعقل من يكتب له إلى هذه الدرجة، فبصرف النظر عما في قول المؤلف من كذب مفضوح وتجرئ على العلم الحديث لصالح خرافات نسبت لرسول الله، نجد أن المؤلف يورد معلومات غير موثقة، فهو لا يذكر أية بيانات عن الكتاب الذي زعم أنه قد كشف الحقيقة التي يدعيها، وأهم تلك المعلومات بداهة اسم المؤلف واسم الناشر، كما لم يذكر اسما واحدا من الأطباء الذين انتحروا بسبب نشر الكتاب!

ولما كانت هذه المطاعن قاسما مشتركا في كافة الكتب التي تدرس الحديث النبوي وما يتأسس عليه من دراسات أخرى كالفقه والسنة النبوية في الأزهر، فإنني أرجو بهذه ا لعجالة أن أكون قد وفقت في بيان ما يعيب التعليم الأزهري عامة من تشويه لصحيح الشريعة وحيود عن مبادئ الأمانة العلمية.

٢- فساد التعليم الأزهري خنجر في قلب الأسرة

"الميثاق العربي" ٢٠٠٥/٣/٢٦

حين تسرب ما جاء بكتابي "نداء إلى ضمير الأمة" (الذي صادره مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر) عن فساد التعليم الأزهري للصحافة شنت حملة شعواء على الأزهر ورجاله بسبب تدريس الدكتور عبد المهدي عبد الهادي أستاذ الحديث بكلية أصول الدين في كتابه "دفع الشبهات عن السنة النبوية" لرواية رضاع الكبير التي تدعي أن الرسول ﷺ قد سمح لصحابية بإرضاع شاب ذي لحية وشارب حتى تكون أمه في الرضاعة، بل تبلغ السفاهة اتهام عائشة رضي الله عنها بأنها

كانت تمارس ذلك مع من تحب أن يدخل عليها من الرجال، وهو من ضمن الأمثلة التي ضربتها في كتابي تدليلا على فساد التعليم الأزهري. فظهرت جريدة الموجز في ٢٠٠٤/٨/١٨ بعنوان "التطاول على الرسول ﷺ في كتب جامعة الأزهر"، وأتبعتها جريدة "العربي" في ٩/١٢ بمقال بعنوان "الافتراء على رسول الله في كتاب أزهري"، وكتبت مستهزئة بالدكتور عبد المهدي عبد الهادي "شيخ أزهري يقول لك: "ارضع زوجة صديقك تدخل بيته".

وفي حين قوبل كتابي بالمصادرة من شيوخ مجمع البحوث الإسلامية جاء رد فعلهم الفوري بتأثير هذه الحملة متناقضا تماما، إذ سارعوا في تحقيق صحفي بجريدة العربي في ٩/١٩ بإعلان التبرؤ من الكتاب المذكور الذي وصفوه بأنه "مدعوم سعوديا!؟"، كما هاجموا مؤلفه بضراوة، وهكذا تخلوا عن زميلهم في العلن بعد أن ناصروه ضدي في الخفاء، وتركوه كبش فداء لما يدرس بالأزهر من علوم فاسدة، رغم أن الرجل لم يفعل أكثر من أنه قام بتدريس ما يقدمه الأزهر لطلبته على مدى عشرات السنين في منهج معتمد من الكلية التي يعمل بها والجامعة التي ينتسب إليها.

أقدم هذه الواقعة كمدخل لمعالجة قضية غاية في الخطورة، وهي ما يعانيه الفكر الديني من انفصام بين فكر مستنير ينكر ويستنكر مثل هذه الروايات الفاسدة، وبين الفكر الكهنوتي لأولئك الذين يؤمنون بها إيمانا أعمى ويسبغون على الكتب التي أوردتها قداسة زائفة، مهما بلغ تناقضها مع العقل وصحيح العقيدة.

لقد كانت مصادرة كتابي بحجة أن ما ورد به من إثبات براءة كتب السنة من الروايات الفاسدة هو محاولة لهدم السنة بالتشكيك في هذه الكتب، ولكن مع تراجع المجمع عن موقفه بفضل الحملة المذكورة ظهر أول صوت مستنير من داخل الأزهر يعترف بما تناول كتب السنة من تزييف على يد أعداء الإسلام، حيث قال الأستاذ عبد الله سلامة نصر أستاذ الحديث في التحقيق الصحفي: "إن الذين قاموا بتدوين الحديث والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي وإعادة نسخ هذه الكتب مرة أخرى بعضهم من الزنادقة والموالي والأعاجم، قد دسوا فيها أحقادهم ودلسوا وحرفوا في أحاديث الرسول ﷺ وملئوها بالإسرائيليات، والناس تصيبهم هزة ورعشة خوفا وتورعا لو فكروا في تكذيب أي رواية عن الرسول ﷺ تورعا من الوقوع في الإثم والذنب لأن هذه الأحاديث في صحيح البخاري ومسلم مثلا، ولم

يفكروا أن في البخاري ومسلم مغالطات مخالفة للدين ولشرع الله ﷺ." وهكذا أيدني هذا العالم الفاضل فيما ذكرته في كتابي الذي صادره الأزهر، ولله الحمد والمنة على هذا النصر المؤزر.

وبالإضافة لهذا الانفصام داخل الفكر الديني حول السنة النبوية، فإن الانفصام ينصب أيضا على الأمور العلمية والثقافية، ولعلنا نتذكر أنه حين صادر مجمع البحوث الإسلامية رواية "أعشاب البحر"، ظهر مقال بعنوان "متى نتعلم الدرس؟" بجريدة الأهرام للدكتور حمدي زقزوق يستنكر هذه المصادرة.

ونجد نفس الأمر في قضية ربوية ودائع البنوك، فالأغلبية من شيوخ الأزهر المعاصرين يقولون إن عائد هذه الودائع ربا، بينما يقول الدكتور شوقي الفنجري أستاذ الاقتصاد الإسلامي وعضو مجمع البحوث الإسلامية إن هذه الودائع مستحدثة لا ينطبق عليها نص أو اجتهاد من الأقدمين، وفوائدها بالتالي غير محرمة (السياسي المصري، ٢٠٠٥/٢/٢٠)، وهو نفس ما أفتى به الإمام محمد عبده منذ أكثر قرن من الزمان، ومعنى ذلك أن الفكر الأزهري يتحرك للخلف وليس للأمام.

أما بالنسبة لمعاداة الفكر الأزهري للعلوم الحديثة وربط الدين بالخرافات العلمية فيبدو هذا الانفصام أشد شراسة وخطورة على مستقبل هذه الأمة، ومن أمثلة ذلك الضجة التي أثيرت حول كتاب "قصة الخلق بين العرش والفرش، والذي ينكر فيه مؤلفه العلوم الحديثة ويحشد فيه خرافات علمية ينسبها للقرآن والسنة. ففي حين وافق مجمع البحوث الإسلامية على نشر الكتاب واصفا إياه بأنه "يحتوي على مادة علمية صحيحة مؤيدة بالكتاب والسنة وأعمال السلف، ويرد على الملاحدة من علماء الغرب ومن شايعهم من علماء المسلمين"، شنت جريدة اللواء الإسلامي هجوما صارخا على الكتاب في مقال بعنوان "كتاب ساذج ومؤلف نكرة يصر على تناقض بين العلم والدين" وسردت مئات الأخطاء الدينية واللغوية واردة به، ووصفت مؤلفه بأنه "محام مغمور ليس له سابق علم لا في الدين ولا في الدنيا".

ومما يزيد هذا الفصام ضراوة أن المؤلف يفتخر صراحة بانتماء فكره لفكر الكهنوت المسيحي في العصور الوسطى، وهو ما يثبت بصورة واضحة الصفة

الكهنوتية لشيوخ المجمع الذي أيدوا هذا الكتاب، ووصل بهم الأمر إلى درجة اتهام علماء الفلك والفيزياء بالإلحاد بالضبط كما فعل رجال الكهنوت المسيحي حين اضطهدوا جاليليو وأحرقوا غيره من العلماء لنفس التهمة. وهنا يظهر الفصام بين فكر المجمع وفكر المرحوم الشيخ عبد الحليم محمود حيث يقول في ص ١٢٧ من كتابه "موقف الإسلام من العلم والفن والفلسفة" "وإنه لتقليد ببغوات أن ننقل الفكرة التي نشأت عن التعارض بين العلم والدين من بيئتها التي ظهرت فيها إلى مجال الدين عامة، وإنه لمن التهريج الواضح وسوء النية المبيتة أن ننقل الفكرة من المسيحية إلى الإسلام".

د- مقالات للمؤلف حول بعض الفتاوى الخاطئة

حلها في إيدينا.. ونحلها بأسناننا

المسائية، في ١٠ يونيو ٢٠٠٦

يقول المثل الشعبي: "يبقى حلها في أيدينا، ونحلها بأسناننا"، كناية عن المشكلة التي يكون حلها بديهيا ومع ذلك تحل بأعقد الطرق، ولا ينطبق هذا المثل على أمر في الآونة الأخيرة قدر انطباقه على مشكلة النزاع بين آل الحناوي وآل الفيشاوي حول إثبات نسب طفلة بريئة نتجت عن علاقة بين ابنة الأسرة الأولى وابن الأسرة الثانية، ولننظر بداية كيف كان حلها بأيدينا، أو بالأحرى بعقولنا.

تتعلق المسألة بداية بتطبيق مبادئ الشريعة في هذه المسألة باعتبارها المصدر القانوني لمسائل الأحوال الشخصية، وبكل ما في هذه الشريعة من بساطة ووضوح نقول إن حفظ النسب هو من المصالح الكلية التي تكفلت الشريعة بحفظها، فهو قبل كونه حقا للطفل المتنازع حول نسبه، يعتبر حقا من حقوق الله في المقام الأول لقوله تعالى "ادعوهم لآبائهم"، وهذا الأمر الرباني الصريح يضع التزاما على كل من له علاقة بالقضية أن يتحري وجه الحقيقة في تحديد نسب كل طفل، وحكمة الشريعة هنا ليست خافية، فحفظ الأنساب من حقوق المجتمع الأصيلة، حيث إن النسب تترتب عليه آثار قانونية وفقهية خطيرة من تحريم زواج أو إقرار نفقه أو تحديد حقوق المواريث. ومن هذا المنطلق فإنه طبقا لمبادئ الشريعة ينظر للنسب كواقعة مادية يجب أن يتحرى عنها بكل طرق الإثبات، وتطبقا لذلك وضع الفقهاء في صدر الإسلام بعض الشواهد (أو بالتعبير القانوني "القرائن") التي يجدر اعتبارها، منها مثلا تحديد أقل مدة للحمل وأقصى مدة له.

فإذا كان الأمر بهذا الوضوح والبساطة، لماذا تسببت القضية في كل هذه الضجة؟ بكل أسف إن هذه الضجة متعلقة بمأساة هذه الأمة المصابة بشرخ في عقلها بين فكر ديني سليم وفكر ديني سقيم، اختلفا حول تطبيق الحديث الشريف "الولد للفراش". فطبقا للفكر الديني السقيم يطبق هذا الحديث (عميانيا)، أي أن المولود ينسب لأبيه في حالة وجود عقد زواج، دون أن يكون

للأب حق النزاع حول نسب الطفل له مهما كان تحت يديه من شواهد أو قرائن تثبت العكس، وفي نفس الوقت لا ينسب المولود للأب في حالة عدم وجود عقد زواج مهما كان تحت يد الأم من ثوابت تثبت النسب، ويرى فقهاء هذا المنطق أن ينسب المولود لأمه في هذه الحالة، وفي الحالتين ليس للمولود، والذي هو صاحب الحق الأصيل في القضية، أي اعتبار. ومفاد هذا التطبيق أن وجه الحقيقة ليس له أي اعتبار أمام نزعة التطبيق الحرفي الذي يعجز عن فهم المصلحة، ناهيك عن العدالة، في هذه القضية. وهذه الفتوى هي التي أسس عليها قاضي الدرجة الأولى حكمه برفض إثبات نسب الطفلة رغم كل الشواهد والأدلة.

ومن حسن الحظ أن يتولى دحض هذه الفتوى السقيمة الدكتور عبد الله النجار – أحد محاميي آل الحناوي - الذي جمع بين علوم الشريعة وعلوم القانون ما أهله أن يكون عضوا بمجمع البحوث الإسلامية. لقد بين الدكتور النجار في دفاعه القانوني أسلوب تطبيق الحديث طبقا لقواعد الشريعة والقانون معا، مبينا أن الحديث يقرر قرينة تطبق في حالة عدم التنازع من أي من الطرفين، ولكنها قرينة غير قاطعة، أي قابلة لإثبات العكس.

وقد أخذ قاضي الدرجة الثانية بهذا المنطق، حيث وضع الشواهد والأدلة التي رفضها قاضي أول درجة في وضعها القانوني الصحيح من حيث كونها أدلة على واقعة قانونية يلزم اعتبارها. ثم كان له الفضل في إرساء سابقة قانونية مما يجعلنا نحني رؤوسنا له احتراما وتقديرا، وهو أن نكول الأب عن الخضوع لتحليل الحمض النووي يعتبر قرينة على اعترافه بنسب الطفل له.

على أنني أرى أن تحسم هذه المسألة قانونا وليس قضاء، وذلك بأن يكون تحليل الحمض النووي بقوة القانون في مسائل النزاع حول النسب، فبذلك تحسم القضية في مهدها، ولا نكون بحاجة إلى حل المشكلة بأسناننا بينما حلها بأيدينا.

يا حضرة الشريف، كفاك جاهلية

المسائية، في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦

تحت يدي يقدم فيه صاحبه نفسه بلقب "الشريف"، وترجمه في الجزء الأجنبي من الكارت بلفظ "The honorable"، غير مدرك أن الأجنبي الذي سيقدم له الكارت لن يفهم المقصود من هذا اللقب الغريب عليه، فلن يخطر على باله أن صاحبه يقصد بذلك انتسابه لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو علم لهز كتفيه قائلا: "so what!".

ولما كان التنافس بالأنساب لا يعدم طرقا للتزييف، فقد حاول بعض الشيوخ إلصاق هذه الصفة بالملك فاروق كتمهيد لإعلانه خليفة للمسلمين، ولولا قيام الثورة لتحقق له ما أراد. ولكن المشكلة ليست في التزييف، ولكن في الصحة، فماذا الذي يعنيه هذا اللقب – بفرض صحته - من تميز لحامله على بقية أفراد المجتمع، كعهدنا الألقاب الأكاديمية كدكتور أو المهنية كمحاسب، والتي يحصل عليها مكتسبوها بالجد وتحصيل العلم؟

لا شيء البتة، اللهم إلا الانتساب للجاهلية!

ويذكر تاريخنا الحديث أن التمايز بصفة الأشراف كان مناط قضية شغلت الرأي العام في مطلع القرن العشرين، رواها أحمد بهاء الدين في كتابه "أيام لها تاريخ"، وذلك حين تقدم الشيخ علي يوسف للزواج من كريمة الشيخ السادات نقيب الأشراف فرفض الأب على أساس أنه ليس كفئا لابنته الشريفة. وحين تزوجته الفتاة رغما عن أبيها بولاية الشيخ البكري بصفته أحد أقربائها رفع الأب دعوى لإبطال الزواج، وكسبها في أول درجة وثاني درجة حيث أيدت المحكمة الشرعية بدرجتيها مبدأ عدم الكفاءة بناء ما يطلقون عليه "الحسب والنسب".

ولكن القضية تحولت إلى قضية رأي عام ثار فيها المثقفون ضد فكرة التمايز بالأنساب باعتبارها من آثار الجاهلية، أججها حافظ إبراهيم بقصيدة يحتج فيها على حكم المحكمة الشرعية ويسخر فيها من الشيخ أبو خطوة الذي أصدر الحكم النهائي يقول فيها:

حطمت اليراع فلا تعجبي وعفت البيان فلا تغضبي
فلا أن يا مصر بين الأديب ولا أنت بالبلد الطيب
وقالوا المؤيد في كبوة رماه بها الطمع الأشعبي
دعاه الغرام بسن الكهول وجن جنونا ببنت النبي
فنادى أناس بإسقاطه وقالوا تلون في المشرب
وزكى أبو خطوة قولهم بحكم أشد من المضرب
فيا أمة ضاق عن وصفها جنان المفوه والأخطب
تضيع الحقيقة ما بيننا ويصلى البريء مع المذنب
ويهضم فينا الإمام الحكيم ويكرم فينا الجهول الغبي

ولم يستطع الشيخ السادات الوقوف ضد هذا المد الحضاري، فتراجع وأقر الزواج شريطة أن يعاد القران بولايته.

وقد أبطل الإسلام العادة المذمومة بالتفاخر بالأنساب في نصين قاطعي الدلالة، الأول يحصر التمايز معيار واحد هو التقوى: "إن أكرمكم عند الله أتقاكم"، الثاني يضع الحكم الشرعي بتحريم ذلك التمايز حين يجعل التقوى ميزة مقصور إدراكها على المولى سبحانه "فلا تزكوا أنفسكم، هو أعلم بمن اتقى".

وشعور شخص بتميزه على أفراد المجتمع لسبب أو لآخر يقع تبعته عليه دون غيره، ولكن المصيبة حين تنتقل عادة التمايز بالأنساب لتكون مبدأ دينيا يثير الفتنة والحزازات في المجتمع كما رأينا في قصة زواج الشيخ علي يوسف.

ولعل أحمد بها ء الدين وهو يقدم لنا هذه القصة كان يعتقد أن مبدأ الكفاءة المؤسس على الحسب والنسب قد عفا عليه الزمن بعد أن تمكن مثقفو القرن العشرين من إجهاضه، ولكن اتضح أنه كان فتنة نائمة أبى الدكتور علي جمعة إلا إيقاظها بعد قرن كامل من الزمان، وذلك حين أفتى بأن من تربى في ملجأ لا يحق له الزواج من بنات الأسر بدعوى عدم الكفاءة، لكونهن أصحاب حسب ونسب وهو عار عن هذه الميزة، ولم يعط أي اعتبار لكون صاحبة الفتوى تحب من تقدم إليها وتحترمه وتشتكي إليه من أهلها لرفضها له بهذه الحجة.

وتشتعل الثورة مرة أخرى، وتعلن جمعيات رعاية الأيتام استنكارها للفتوى،

حتى أن الدكتورة سامية خضر صاحت على صفحات جريدة الأهرام العربي "كيف تجرؤ يا فضيلة المفتي!".

وحين يجد المرء الغرب وقد تبنى النظرة الإسلامية في المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن أنسابهم، حتى أن فيلي برانت مجهول النسب قد وصل لمنصب مستشار ألمانيا الغربية، يتحسر على ما آل إليه حال الأمة الإسلامية من انتكاسة حضارية.

الشريعة ما فيهاش أم عطية

علي يوسف علي

المسائية، ٢٠٠٧/٦/١١

في بيان أزهري هاجم سياسة الدولة في تجريم ختان الإناث عبرت جبهة علماء الأزهر عما يسيطر على الفكر الأزهري من نزعة كهنوتية (المسائية، ٢٠٠٧/٦/١، صفحة الغلاف)، وقد أسس مصدرو البيان حجتهم على رواية يطلق عليها رواية أم عطية. وكما تعودنا منذ مئات السنين يأبى الكهنوت الديني إلا أن يغلق عقله عن العلم وعن المنطق لإعلاء شأن منهجية العنعنة التي لا يعرف شيوخه غيرها، فهي التي يتدربون عليها في تعليمهم، ويتوارثونها جيلا بعد جيل.

وقد كشف بحث الدكتور سركيس عواد (موجود بدار الكتب تحت رقم ز ٨٤٢٤٧ - ز ٨٤٢٤٨) عن مخطوطات السنة عن انهيار منهجية العنعنة من أساسها، فبحثه يبين وجود فجوة زمنية بين عصر تدوين كتب السنة وبين أقدم مخطوطاتها تزيد عن قرن ونصف، ومنهجية العنعنة — أو ضابط الإسناد كما يطلقون عليه اصطلاحا — مؤسس على اتصال السند، أي يفقد قيمته عند انقطاع الرواة ولو لراو واحد، فما بالك بقرن ونصف على الأقل؟

منهجية الإسناد إذن أدت وظيفتها بالنسبة لرواة الحديث، فهم قد طبقوها فيما جمعوه من روايات اجتازت اختبار ضابط تحقيق المتن، ثم انتهى عصرها التاريخي ليظل تنقيح المتن هو الفيصل فيما في تلك الكتب من روايات كتبها مؤلفوها وفيما تسرب إليها من روايات مدسوسة على تلك الكتب عمدا أو خطأ أو سهوا. بهذا نادى الإمام محمد عبده منذ قرن من الزمان.

ولكن من يطلقون على أنفسهم علماء الحديث يضمرون عداء شديدا لتنقيح

المتن، ويغرقون الأمة في دهاليز تحقيق الإسناد الذي بطل تأثيره منذ عشرة قرون. وحينما قدمت للمجتمع هذه الحقائق العلمية في كتابي "نداء إلى ضمير الأمة" هبت المؤسسة الأزهرية عن بكرة أبيها وسلطوا علي كافة سهام القهر الفكري من مصادرة للكتاب وتشهير في الصحافة وإبلاغ للجهات الأمنية بأنني أحاول هدم السنة.

واليوم، اللهم لا شماتة! يهب المجتمع بأسره ضد المؤسسة الأزهرية حين زكمت أنوف مثقفيه بأخبث ما تمخض عن منهجية العنعنة من رضاع كبير إلى التبرك بالبول، وفي خضم هذه المعمعة تطل علينا رواية أم عطية لتزيد الطين بلة، وكأن جبهة علماء الأزهر تقول: "داوني بالتي كانت هي الداء".

إن البيان يتحدى مجهودات الدولة في القضاء على عادة الختان القبيحة، وتؤكد الأبحاث التي تنشرها وزارة الصحة والإسكان في حملتها ضد هذه العادة المتخلفة أن الختان عادة أفريقية وأن الدول الإسلامية بما فيها موطن رسول الله لا تطبقها، فمن أين جاءت أم عطية هذه لتنشر عادة لم تكن معروفة في المجتمع الإسلامي على عهد رسول الله؟ وإذا كان المفتي الذي يصف في كتابه أن الختان "مكرمة" يعترف بأن الرسول لم يقدم على ارتكاب هذا الفعل بالنسبة لبناته، فهل علينا أن نقتنع بأنه (ص) قد حرمهن من مكرمة من مكارم الدين، أم نستنبط من سنته الشريفة أن حديث أم عطية من الأحاديث المدسوسة التي يصر الكهنوت على ابتلاء المجتمع بها؟

وليس وقوف مجمع البحوث الإسلامية ضد تجريم الدولة لعادة الختان إرضاء لأم عطية هو من قبيل الاستثناء، فقد عودنا الكهنوت الديني الوقوف ضد كافة محاولات تطوير المجتمع حضاريا، فسمعتهم غير خافية في محاربة مجهودات الدولة ضد الانفجار السكاني، وضد إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وضد النظام المصرفي للدولة بحجة ربوية البنوك. واليوم، ها نحن نعيش اليوم ظاهرة انفجار التلوث الضوضائي في البلاد بأسرها بحجة إقامة الشعائر، وكأن رسول الله لم يقل "لا ضرر ولا ضرار"، أو أن كتاب الله ليس مثقلا بالآيات التي تحذر من العدوان على حقوق العباد، فهلا وجه شيوخ الأزهر نظرهم تجاه قواعد العدالة في شريعة الله، وطهروا مساجد الرحمن من أبواق الشيطان التي حولتها لمساجد ضرار، وأداروا ظهورهم لحديث منبت الصلة عن الشريعة منسوب لأم عطية؟

هـ- مقالات متفرقة للمؤلف

١- "من أين يستمد المفتى مصادره؟"

المسائية ٢٠٠٧/٥/٢٨

في كتابه "الدين والحياة، الفتاوى العصرية" جمع فضيلة المفتى ما يقرب من ١٥٠٠ فتوى له. وباستثناء فتاوى الطهارة والعبادات التي لا جدال حولها، يسيطر على بقية الفتاوى خاصية لا تخفى على الباحث المدقق، هي أن المفتي لا يعترف بكتاب الله مصدرا لمنهجيته في الإفتاء.

وقد نوهنا في مقالات متعددة لأمثلة لتناقض فتاوى المفتي مع القرآن الكريم، ففي مقال "حلها بإيدنا ونحلها بأسناننا" (المسائية، ٢٠٠٦/٦/١٠) بينا تناقض فتواه في عدم نسب ابن الزنا لأبيه مع الآية الكريمة "ادعوهم لآبائهم"، كما بينا أن هذه الفتوى رفضت قضاء بعد أن دحضها الدكتور عبد الله النجار عضو مجمع البحوث الإسلامية. وفي مقالنا "يا حضرة الشريف كفاك جاهلية" (المسائية، ٢٠٠٦/١٢/١٧) بينا تناقض فتواه في عدم جواز زواج أبناء الملاجئ لبنات الأسر – بحجة عدم تمتعهم بالحسب والنسب – ، ع الآية الكريمة: "إن أكرمكم عند الله أتقاكم". ولكننا لم يكن يخطر على بالنا أن التناقض مع كتاب الله هو خط منهجي للمفتى إلا بعد الاطلاع على كتابه المذكور. وإلى القارئ مزيد من الأدلة على ذلك

يقول المولى سبحانه عن مدة الحمل والرضاعة: "وحمله وفصاله ثلاثون شهرا"، ولكن المفتى أفتى بأن مدة الحمل يمكن أن تطول إلى أربع سنوات. وبينما يلزم المولى في كتابه المؤمنين باحترام آراء ذوي التخصص العلمي عملا بالآية الكريمة: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"، يعلن المفتى صراحة في كتابه عدم التزامه بتحديد الأطباء لمدة الحمل. ولنا أن نسأل المفتي إذا كانت هذه الفتوى لن تحتاج لها أية سيدة عرفت بالعفاف، فلأجل من يصدر فتواه هذه؟

وبينما يحدثنا الله عن رسوله الكريم كبشر، يحدثنا المفتى عنه كشخص أسطوري فضلاته ليست كفضلات البشر، فعرقه وبصاقه وبوله وبرازه كلها مباركة لأنها "جزء من بدنه الشريف"، معلنا أن الصحابة الأجلاء كانوا يتبركون بهذه الفضلات. ويتجاهل المفتي في فتواه هذه أن رسولنا الذي نعرفه

كان ملتزما بقواعد الطهارة من هذه الفضلات باعتبارها من النجاسة، شأنه في ذلك شأن بقية أتباع دينه.

أما أخطر ما في كتابه فهو رده عن الفرق بين "العرش" و"الكرسي" يقول المفتي في كتابه "الكرسي موضع القدمين عند العرش"، وهو تفسير وثني يتناقض مع صحيح العقيدة لتجسيده للذات الإلهية، بينما الكرسي مجازا هو "السلطة أو السلطان، كما نقول مثلا: "تقلد فلان كرسي الوزارة"، وهو ما سار عليه الأزهر في تفسير آية الكرسي (راجع "المنتخب في تفسير القرآن الكريم"، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية). وإن خروج المفتى عن إجماع المفسرين في الأزهر الذي ينتمي إليه ليردد تفسيرا وثنيا أمر لا أعتقد أن الأمة يجب أن تسكت عليه.

والحقيقة أن أفضل من يحكم على فكر المفتى في كتابه هو الدكتور علي جمعة نفسه، وذلك من خلال محاضرته "ثقافة المسلم بين العلمية والخرافة". ويمكن للقارئ الاطلاع على هذه المحاضرة في مقر المركز المشار إليه في ٢٦ شارع الجزيرة الوسطى بالزمالك. ففي هذه المحاضرة بين الدكتور علي جمعة كيف أن فقهاء الإسلام في عصرهم الزاهر قد وضعوا المنهجية العلمية التي اقتبسها روجر بيكون بعدهم بأكثر من ألف عام، وأنه بناء على تطبيق قواعد هذه المنهجية يمكن التمييز بين العلم والخرافة. وطبقا للمنهجية التي أفاض في شرحها فإن كل ما نعيناه على كتاب المفتى في مقالنا هذا تكون من قبيل الخرافة!

على أن التناقض بين الدكتور علي جمعة الداعية الديني المستنير والشيخ علي جمعة مؤلف الكتاب المذكور لا يحتاج القارئ لاستنباطه مقارنة المحاضرة بالكتاب، إذ أنه أمر لا يخفيه المفتى. فبالسبة لعملية ختان الإناث نجد الدكتور علي جمعة في الندوات العامة، خاصة التي يحضرها أجانب من المؤسسات المناهضة لهذه العادة القبيحة، يعلن تبرأ الإسلام من تلك العادة، على أساس أنها عادة افريقية لا يعمل بها سوى في شرق أفريقيا، ولم تطبق في الجزيرة العربية لا في عصر رسول الله ولا بعده. ولكنه عند تأليفه للكتاب يعتبر هذه العادة "مكرمة". ورغم إقراره في الكتاب بأن الرسول لم يطبقها على بناته، لا يقدم تفسيرا لحرمان الرسول لبناته من هذه (المكرمة!). وبطبيعة الحال لا يزعج المفتى أن يبدو على هذا التناقض، فهو يعلم يقينا أن أغلب جمهوره لا يعمل عقله في أمور دينه.

٢- "بين طنطاوي وطهطاوي"

المسائية، في ٦ أغسطس ٢٠٠٦

قد يعتقد المطلعون على أعمال المرحوم بيرم التونسي أنني أقصد بهذا العنوان عملا من أعماله بنفس الاسم، يصف فيه معركة كلامية بين طالبين بالأزهر، أحدهما من مدينة طهطا بصعيد مصر والثاني من مدينة طنطا بالوجه البحري. وبقدر ما أمتعني ذلك العمل الإبداعي لما فيه من طرافة وفكاهة علاوة على نقده الاجتماعي، بقدر ما أحزنني أن أجده قد تجسد حقيقة محزنة في مطلع الألفية الثالثة، وذلك في معركة بين علمين من أعلام الأزهر، هما (فضيلة الدكتور الإمام الأكبر سيد طنطاوي شيخ الأزهر) – بصفته رئيسا لمجمع البحوث الإسلامية - وبين (الشيخ رفاعة الطهطاوي) الذي يسبقه في المولد بما يقترب من قرنين من الزمان.

وكلنا نعلم أن (الشيخ رفاعة)، ورغم عدم تمتعه بالدرجات العلمية الضخمة والألقاب الرسمية الفخمة التي يحملها غريمه، إلا أنه دخل التاريخ من أوسع أبوابه حين كان شعلة النهضة العلمية الحديثة لمصرنا الحبيبة، بما ترجم من كتب الغرب في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة.

أما أرض المعركة بين الغريمين فهو كتاب "قصة الخلق من العرش إلى الفرش"، لعيد ورداني المحامي، وفيه حشد المؤلف خرافات وأباطيل يتحدى بها علماء الأرض جميعا من نيوتن إلى آينشتاين، منكرا الجاذبية ودوران الأرض حول الشمس وكل معطيات العلوم الحديثة.

ولا يكتفي المؤلف بنفي حقائق العلوم الحديثة، بل يتجاوز ذلك بإجراء أبحاث من لدنه، يحدد بها مكان إبليس على الأرض، وقياس المسافة بين السماء والأرض، ويؤكد بأنه اكتشف أن الأرض تساوي في وزنها وزن القمر والشمس مجتمعين، وأن سرعة الصوت تساوي سرعة الضوء.

وإذا كان المؤلف يرى في نفسه أعلم علماء الأرض فهذا من شأنه، أما الذي من شأننا فهو تأييد مجمع البحوث الإسلامية – الذي يرأسه الدكتور طنطاوي - لما زعمه المؤلف من أن مصادر ما في الكتاب من تخاريف وهراء هما القرآن

الكريم والسنة النبوية، وذلك حين صرح المجمع بنشر الكتاب، وحين أورد في تقريره عن الكتاب بأنه "يحتوي الكتاب على مادة علمية صحيحة ودقيقة ومؤيدة بالكتاب والسنة وأعمال السلف"، فكان للمجمع بذلك التقييم - الذي جعله المؤلف حجر الزاوية في الترويج للكتاب - فضل انتشار الكتاب كفيروس ينخر في عقل شباب الأمة في كافة أرجاء الوطن العربي، ينافس به المؤلف تجار المخدرات في رواج بضاعته وفي تغييبه لعقل شباب الأمة.

وأما ما يربط المرحوم الشيخ رفاعة الطهطاوي بالقضية فهو ما ورد في تقرير المجمع من أن المؤلف "يرد على الملاحدة من علماء الغرب ومن شايعهم من علماء المسلمين"، وهي عبارة توجه التهمة صريحة للشيخ رفاعة الطهطاوي بأن ما أفنى فيه عمره من نقل العلوم الحديثة لبلادنا الحبيبة لم يزد عن كونه خروجا على مصادر الإسلام ومشايعة للملاحدة من علماء الغرب، وهي تهمة تنطبق أيضا على كل أساتذة الجامعات المصرية في الفيزياء والفلك.

ولما كان المؤلف لا ينكر أنه أسس كتابه على الفكر الكهنوتي المسيحي في القرون الوسطى فلست أجد أفضل من علم من علماء الأزهر الشريف حكما في معركة طنطاوي والطهطاوي، وهو المرحوم الدكتور عبد الحليم محمود حيث يقول في ص ١٢٧ كتابه "موقف الإسلام من العلم والفن والفلسفة": "وإنه لتقليد ببغاوات أن تنقل الفكرة التي نشأت في التعارض بين الدين والعلم من بيئتها الجزئية، ومن ظروفها الخاصة إلى مجال الدين عامة أينما وجد وفي أي زمان وجد، وإنه لمن التهريج الواضح، وسوء النية المبيتة أن تنقل الفكرة من جو المسيحية إلى جو الإسلام الذي كانت أول كلمة في وحيه "اقرأ".

٣- "حديث الذبابة، وتصحيح المفاهيم"
(رد على الدكتور القرضاوي)

الأهرام العربي، ٢٠٠٤/٨/٧

نشرت مجلة الأهرام العربي في عددها المؤرخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٤ فتوى للدكتور يوسف القرضاوي بعنوان "حديث الذبابة الشافية صحيح"، ويهمنا أن ننتهز هذه الفرصة لنضع النقاط على الحروف بالنسبة للجدل الثائر حول السنة النبوية المشرفة كمصدر من مصادر الشريعة الإسلامية.

يجمع علماء المسلمين على ارتباط السنة النبوية بالقرآن الكريم وجودا وعدما، ويمكن استخلاص هذا المبدأ بالنسبة للدكتور يوسف القرضاوي من كتابه "كيف نتعامل مع السنة النبوية"، وهو من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، حيث يقول في ص ١١٣ "السنة النبوية شارحة لهذا الدستور (يعني القرآن) ومفصلته، فهي البيان النظري، والتطبيق العملي للقرآن، ومهمة الرسول أن يبين للناس ما نزل إليهم". ويعتبر هذا التعريف للسنة النبوية العمود الفقري لكتابه، فهو يتردد في أكثر من موضع منه لفظا أو تطبيقا.

ولا خلاف بين كافة علماء المسلمين على هذا التعريف، وأيضا لا خلاف على النتيجة الحتمية المتمخضة عنه، ألا وهي أن ينحصر مفهوم السنة فيما جاء عن الرسول ﷺ بمناسبة تطبيق أحكام القرآن الكريم، ويعبر الدكتور القرضاوي عن هذه النتيجة بالقول في كتابه سالف الذكر بنفس الصفحة "فالبيان النبوي يدور أبدا في فلك الكتاب العزيز لا يتخطاه".

وتطبيقا لذلك فإن ما جاء عن الرسول الكريم خارج نطاق القرآن الكريم يعتبر من أموره البشرية التي يحكم فيها بفطرته وخبرته الدنيوية، وفيها قد يخطئ الرسول فيصحح القرآن له خطأه، وقد يصححه الصحابة فينزل الرسول على رأيهم كما حدث في معركة بدر الكبرى، كما قد يعترف الرسول بخطئه كما حدث في حادثة تأبير النخل التي يقول عنها د/ القرضاوي في كتابه (ص ١٤٦) "أشار الرسول برأي ظني وهو ليس من أهل الزراعة، فظنه الصحابة وحيا فتركوا التأبير فكان أثره سيئا على الثمار، فقال الرسول ﷺ:"إنما ظننت ظنا

فلا تؤاخذوني، أنتم أعلم بأمور دنياكم".

وإنه لمن المناسب في هذا المقام إزالة وهم ثار في عقول الكثيرين حول هذا المبدأ بسبب الخطأ في تفسير الآية الكريمة "وما ينطق عن الهوى". إن الآية لا تتحدث عما يتفوه به الرسول، بل تتحدث عن القرآن الكريم، فهو الذي يوصف بأنه "إن هو إلا وحي يوحى، علمه شديد القوى" (راجع "صفوة التفاسير").

ولا يغير من هذا الحكم ورود هذه الروايات في كتب السنة كالبخاري وغيره، فما يعتبر مما في هذه الكتب سنة نبوية ينحصر فيما يتفق والقرآن الكريم طبقا للتعريف المتفق عليه، أما غير ذلك من روايات لا تتناقض مع القرآن الكريم أو العقل فالأجدر أن تنسب للسيرة النبوية لارتباطها بحياته ﷺ البشرية، ويكون القول الفصل فيها للمؤرخين لا لعلماء الفقه أو لعلماء الحديث. أما مالا يتفق مع القرآن الكريم أو العقل فيجدر تنزيه تلك الكتب عنه كما فعل الدكتور القرضاوي في أماكن عديدة من كتابه.

ونستخلص من تطبيق كل هذه المفاهيم إن ما يسمى بحديث الذبابة الشافية ليس من السنة في شيء، فهو لا يرتبط بمهمة الرسول في أن يبين للناس ما نزل إليهم، وليس بيانا نبويا يدور في فلك القرآن الكريم لا يتخطاه. وتطبيقا لمنطق د/ القرضاوي في حادثة تأبير النخل، نقول إن الرسول لم يكن عالم حشرات (كما لم يكن زارعا)، وأننا نرتكب نفس الخطأ الذي وقع فيه الصحابة حين ظننا الحديث وحيا، ولا يغير وروده في صحيح البخاري أو غيره من كتب السنة من هذه الحقيقة شيئا.

وبناء على ذلك، فسواء أصحت نسبة ذلك الحديث للرسول أم لم تصح، فإن خطأه فيه لا يقدح في نبوته، وصدقه فيه لا علاقة له بمعجزات دعوته، وفي الحالتين لا يمثل رفضه إنكارا للسنة يعاقب الإنسان عليه، ولا الاقتناع به اقتداء بها يثاب المرء عليه.

ويتبقى لنا أن نعرض لما تجنيه الأمة الإسلامية من آثار سلبية نتيجة محاولة إقحام مثل هذه الروايات على السنة النبوية. فحين يتحدث د/ القرضاوي عن الحديث محل الجدل في فقرة كاملة ينفي فيها أي جدوى له للدين أو للدنيا، حتى ينتهي بالقول "لو أننا حذفناه من صحيح البخاري ما ضر دين الله شيئا"، فإنه

يحق لنا أن نتساءل: هل ينسب لسنة الرسول ما يعتبر لغوا لا طائل من ورائه؟ وما الفائدة التي ترجى من حشو عقل المسلم بأمور أقل ما يقال عنها أنها "علم لا ينفع وجهل لا يضر"؟

وحين يقال "ليس من حق أحد أن يرفض هذا الحديث أو أي حديث آخر لمجرد عدم موافقته للعلم الحالي، فالعلم يتطور ويتغير ويتقلب"، فإن هذا القول يتجاهل أن العلم خلال تطوره يصل لحقائق علمية لم تعد محل جدال، وهي أساس ما تحققه البشرية من تقدم في مجالات الطب والصيدلة والهندسة عبر آلاف السنين. لقد قتل تشريح الذباب بحثا، ولم يورد المقال رأيا لأحد علماء الحشرات يؤيد ما جاء بالحديث حتى يحسم هذا الخلاف، بل على العكس، فالعلم يقول بأن البلاء لا يكمن فقط في أجنحة الذباب، بل فيما تحمله في كامل جسمها من ميكروبات وقاذورات. ولن أكون وفيا لأمانة العقل الذي وهبني الله إياه لو أنني أدخلت فيه ما ينسب للرسول الكريم مما لا يؤيده علم من العلوم بزعم أنه قد يأتي يوم يؤيد العلم ما أعتقد به.

أما ما قيل بوجود طرق للعلاج بالذباب قديما فلا علاقة له بالحديث حتى يعتبر إثباتا له. فالمعروف أن الذباب حشرة لها أنواع عديدة لا تقتصر على الذباب المنزلي (من ذلك ذبابة الفاكهة مثلا)، ويؤكد منطوق الحديث أن الذباب المشار إليه في الرواية محل الجدل ليس من هذه الحشرات، إذ أن ما يحمله هذا الذباب من مواد نافعة يعادله ما يحمله من مواد ضارة كما تقول الرواية، فهو إذن متعادل الأثر فلا يصلح لأي علاج.

أما القول باستخدام الذباب في تطهير الجروح في مطلع القرن العشرين فخطأ صحته أن ما كان مستخدما في ذلك هو يرقات الحشرات لا الحشرات نفسها، ولذلك تسمى هذه الطريقة maggot therapy، أي العلاج باليرقات، وتعتمد على التهام هذه اليرقات للأنسجة الميتة فتحمي الجرح من التعفن. هذه الطريقة إذن لا علاقة بها بما يقال عما تحمله أجنحة الذباب من مواد ضارة أو نافعة (راجع الإنترنت للمزيد من المعلومات عن هذه الطريقة العلاجية). فما الذي تكسبه الأمة حين يعرض كبار علمائها الدينيون أسماءهم، ويعرضون معهم سنة رسول الله ﷺ، للتكذيب العلمي؟

الكتاب	تاريخه	المؤلف	وفاته	ملاحظات
الجامع الصحيح: نسخة دار الكتب	٤٩٥	البخاري	٢٥٦	مشهور بصحيح البخاري. بعـد البخـاري بـأكثر مـن قرنين.
الجامع في الحديث	ق٢	عبد الله بن مسلم	١٩٧	نسخة عتيقة جدا من أوراق البردي
الحديث – المكتبة الأزهرية	٣١١	الهروي الأزدي	٢٢٤	نسخ في القرن التالي.
الحديث	؟	الهروي الماليني	٤٠٩	نسخة عتيقة جدا
السنن	ق٤	أبو داود		أجـزاء متفرقـة فـي تـواريخ متفرقة
السنن	ق٥	الدارقطني	٣٨٥	نسخ في القرن التالي.
شرح الموطأ لمالك (المنتقى)	٤٧٤	الباجي	٤٧٤	المجلد ٣ من سبعة مجلدات
صحيح مسلم	٣٦٨	مسلم النيسابوري	٢٦١	جزء من ١٣ جزء
المستخرجة العتبيـة علـى الموطأ	ق ٥	العتبي الفرضي	٢٥٥	حوالي قرنين بعد مالك بثلاث قرون
مسند أبي هريرة	ق ٥	أحمد بن حنبل	٢٤١	حوالي قرنين
مسند أسامة بن زيد	٣٨٥	ابن منيع	؟	بعد أسامة بأربعة قرون
مسند عمر بن الخطاب	ق ٤	أبو يوسف البصري	٢٦٢	بعد عمر بثلاثة قرون
مسند الشهاب		القضاعي	٤٥٤	
مسند الطيالسي	ق ٥	الطيالسي	٢٠٤	بعد المؤلف بقرنين
المصنف	ق ٥	العبسي	٢٠٤	بعد المؤلف بقرنين
الموطأ	ق ٤	أبو بكر المخزومي	٢٣١	بعد المؤلف بقرن بعد مالك بقرنين
الموطأ	٤٣٤	الحدثاني		بعد مالك بثلاثة قرون
الناسخ والمنسوخ	٣٧٦	النحاس	٣٣٨	كتب بعد المؤلف بـ ٣٨ عاما
الناسخ والمنسوخ للأنباري	٤٨٠	البغدادي	٤١٠	كتب بعد المؤلف بـ ٧٠ عاما.

أمر آخر أفزعني في ذلك الجدل وهو قول الدكتور القرضاوي "لو أن إنسانا عافت نفسه أن يتناول ما في الإناء بعد أن سقط فيه الذباب فلا إثم عليه ولا حرج"، فهل يأتي الرسول بما تعافه نفوس البشر؟ يجيب الدارمي في سننه عن

ذلك بقوله "كان ابن عباس إذا حدث قال: إذا سمعتموني أحدث عن رسول الله ﷺ فلم تجدوه في كتاب الله أو حسنا عند الناس فاعلموا أني كذبت عليه" (سنن الدارمي، ص ١٤٦، يمكن الاطلاع عليه في مكتبة مركز الشيخ صالح كامل بالجامعة الأزهرية). ويكفيني أن يكون ابن عباس بريئا من حديث الذبابة وما يرتبط به من تقزز.

ولكن الأمر أكثر خطورة. ماذا لو أن إنسانا لم تعف نفسه ذلك لفرط ورعه وتسليمه بما يظنه حديثا نبويا يبتغي بركته؟ ماذا لو أن أما تأثرت بفتوى الدكتور القرضاوي، فأقدمت على غمس ذبابة في كون لبن أسقته طفلها الصغير، هل يتحمل الدكتور القرضاوي نتيجة هذا الفعل أمام الله؟

و- أقدم المخطوطات العربية حتى ٥٠٠ هـ

عن كتاب: سركيس عواد، دار الكتب: ز ٨٤٢٤٧ - ز ٨٤٢٤٨

نتيجة البحث

بدأ عصر تدوين السنة في القرن الثاني الهجري، وانتهى القرن الثالث الهجري.

أقدم مخطوطات السنة سواء المنسوبة لمؤلفيها أو المكتوبة عنهم تعود للقرن الرابع الهجري.

ليس لكتب جامع الترمذي (متوفى ٢٧١ هـ) وسنن ابن ماجة (متوفى ٢٧٣ هـ) وسنن النسائي (متوفى ٣٠٣) والمعتبرة من الكتب الصحيحة وجود حتى نهاية القرن الخامس الهجري.

تعتبر هذه الفجوة الزمنية هدما لضابط اتصال السند كشرط لصحة الروايات التي تنسب لرسول الله ﷺ.

في القرن الرابع انهارت الخلافة العباسية ودخلت الأمة الإسلامية مرحلة الفوضى السياسية، ففي عام ٣٣٤ دخل أحمد بن بوية بغداد، وهو من الديلم الذين كانوا حديثي العهد بالوثنية، واعترف له الخليفة العباسي بالسلطة السياسية، بينما اكتفى بمنصب ديني شرفي، وقام فور توليه السلطة بأعمال وصفها

السيوطي في كتابه "تاريخ الخلفاء" بأنها "شنيعة" في حق العقيدة الإسلامية.

في نفس الحقبة اغلق باب الاجتهاد وبدأت مرحلة النقل والتقليد. ومع تجاهل تحقيق المتن للأحاديث تحت شعار "لا عقل ما النقل" فقدت السنة النبوية المشرفة كافة الضوابط التي وضعها السلف الصالح من رواة الحديث لضمان صحة الروايات المنسوبة لرسول الله ﷺ.

يلاحظ أيضا أن أقدم المخطوطات التي تحدثت عن فكرة نسخ القرآن، وهما "الناسخ والمنسوخ" للنحاس (ت: ٣٣٨ هـ) وللبغدادي (ت:٤١٠ هـ)، يعودان لهذه الحقبة التاريخية، وهو ما يدل على أن هذه الفكرة مدسوسة على الفكر الإسلامي.

مقارنة بمخطوطات القرآن الكريم

يبلغ عدد مخطوطات المصحف ٩٨ مصحفا كاملا، بالإضافة إلى ٢٦ مجموعة ورقية تضم آلاف الأوراق

يعود تاريخ أقدم المخطوطات القرآنية لعصر الصحابة رضي الله عنهم، فيوجد مصاحف بخط عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب. والمصحف الموجود بدار الكتب المصرية يعود للعام ٧٧ هـ.

تبين هذه المقارنة صفة التواتر التي يثبت قطعية الثبوت لكتاب الله.

ز- أهم أعمال المؤلف في مجال الدعوة الدينية

أولا: موقع "نار القِرى www.naralkira.com"

الكتب:

الإعجاز التشريعي للإسلام.

الحرب الخفية ضد الإسلام (عن كتاب "قصة الخلق من العرش إلى الفرش".

ضوابط التفسير العلمي للقرآن الكريم (رد على كتاب "أبي آدم" لعبد الصبور شاهين.

القسم الأجنبي

Islam, A Better Way of Life.

Ask me about Islam.

ثانيا: كتب منشورة على نفقة المؤلف

الرجم بين الحقيقة والافتراء (نوقش على قناة النيل الثقافية بالاشتراك مع الشيخ محمد عبد الجواد والأستاذ عبد الفتاح عساكر).

تنقيح السنة فريضة تقاعست عنها الأمة.

نداء إلى ضمير الأمة.

نداء إلى عقلاء الأمة (حول التلوث الضوضائي في المساجد).

إصلاح التعليم الديني (نوقش على قناة النيل الثقافية بالاشتراك مع د/ محمد عبد الظاهر ود/ كامل إمام).

مقالات في حب الوطن، نحو إحياء دعوة الإمام محمد عبده.

(الكتب ما عدا الكتابين الأولين وزعت مجانا)

ثالثا: ندوات

دار ابن لقمان بالإسكندرية: سلسلة من سبع ندوات صيفية في الأعوام ١٩٩٨ – ٢٠٠٠.

جمعية ابن رشد: مراجعة الفكر النقلي ضرورة حتمية للتغيير، ٢٠٠٢/٢/٤.

مركز الشيخ صالح كامل بجامعة الأزهر: الدعوة الإسلامية لدول الغرب (بالاشتراك مع الدكتور باتريك هيني السويسري الجنسية وبدعوة من د/ محمد أبو ليلى، من فعاليات الدورة التدريبية للدعاة للغرب بالمركز).

مركز "إسلام أون لاين" بالقاهرة: حول كتابي "الرجم بين الحقيقة والافتراء"، ٢٠٠٣/٥/٢٦.

رابعا: وزارة الصحة والإسكان

ندوة بمركز وراق العرب حول تنظيم الأسرة وعدم مشروعية الختان، ٢٠٠٤/٩/٩.

حضور الدورة التدريبية للدعاة بالوزارة، ١٠/٢٩ إلى ١١/١/ ٢٠٠٥،

المقالات

من بين حوالي مائة مقال نشرت للمؤلف في أكثر من عشرة منابر صحفية في شتى المجالات، بلغت المقالات الدينية حوالي ستين مقالا.

ملحق ٣

نداء إلى ضمير الأمة

أنقذوا فلذات الأكباد من براثن التعليم الأزهري

انقضى العام الدراسي ٢٠٠٦/٧، ويستعد الآباء والأمهات لإلحاق فلذات أكبادهم بالدراسة، كل على قدر مقدرته. ولكن بضعة مئات الآلاف من هؤلاء الأطفال الأبرياء سوف يكون قدرهم أن يوجههم أولياء أمورهم إلى التعليم الأزهري، تحت وهم دراسة شريعة الله والتخرج علماء دينيين لهم قدرهم وإجلالهم.

وهل هناك جريمة أكثر فظاعة من أن:

ينزع طفل من طفولته حين يلبس رداء كهنوتيا يفرض عليه ما يفرض على من يكبره بعشرين عاما، وينزع من عصره حين يقدم له نظام تعليمي يعتقل عقله في كهوف القرون الوسطى ليدرس الجساسة والسرموزة والجرموق وحكم معاشرة القرد للآدمي، وغير ذلك من خزعبلات وأباطيل، وأن يحول عقله بما يحشر فيه من معلومات بعضها خرافات، وبعضها أكبر من طاقته العقلية، إلى جهاز تسجيل إذا حشر فيه الهراء لا يملك إلا إخراج الهراء؟

على مدى عشرين عاما يتلقى هؤلاء الأبرياء تدريبا مكثفا على محاولة ترويج بضاعة من نوعية عملة أهل الكهف، وفي سبيل ذلك يكتسبون المهارات الكهنوتية الآتية:

كيف يطعنون في قدسية كتاب الله وهم يعتقدون أنهم رجاله،

وكيف يشوهون سنة رسول الله وهم يعتقدون أنهم أنصارها،

وكيف ينتهكون مقدسات الإسلام وثوابته وهم يحسبون أنهم مدافعين عنها،

وكيف يستخدمون المراء الباطل والدجل العلمي لترويج بضاعتهم المرفوضة

علميا وحضاريا وعقلانيا،

وكيف يقفون متحجرين يتحدون العالم ويصدمونه بما حشر في عقولهم من هراء، غير مدركين لكونهم بذلك أسوأ دعاية لأشرف بضاعة، وأسوأ خلف لأشرف سلف، ولا مبالين بأثر دعايتهم السيئة لشريعة الله على بقية الناس في العالم بأسره،

وأخيرا، يتعلمون كيف يضمرون العداء لكل من رفض بضاعتهم، ويستخدمون وسائل القهر الفكري لقهر مخالفيهم في الرأي، فيدبجون الاتهامات الباطلة ويستخدمون أفحش الألفاظ وأدناها في سلم الأخلاق لقهر خصومهم، غير مدركين أن هبوط الحوار هو دليل فساد البضاعة.

بضعة مئات الآلاف من أبناء الوطن الأبرياء، يقعون كل عام ضحية سوء التقدير والإهمال والنسيان وفساد الضمائر:

فلا أولياء أمورهم يدركون مصلحتهم!

ولا الدولة ونظامها الحاكم يهمها مصائرهم!

ولا المنظمات التي تهتم بحماية الطفولة أو حقوق الإنسان تشعر بمأساتهم!

ولا المشايخ الذين يتولون تعليمهم أمناء على عقولهم!

لقد دفعت الطفلة البريئة "بدور" حياتها ثمنا لتخلص المجتمع من جريمة ختان الإناث النكراء التي كانت ترتكب باسم الدين، والدين منها براء!

فمن لضحايا التعليم الأزهري الأبرياء والبريئات لينقذهم من جريمة أكثر بشاعة؟

لم يعد من أمل لإنقاذ تعساء الحظ من ضحايا التعليم الأزهري سوى أحد احتمالين:

أن تنهار المؤسسة الأزهرية لصالح العلمانيين حيث لن يكون هناك تعليم ديني بالمرة، أو أن تنهار المؤسسة الأزهرية لصالح المستنيرين دينيا من أتباع الإمام محمد عبده رحمه الله فيطبق منهجه في إصلاح التعليم الديني بعد أن أجهضه المشايخ قبل قرن من الزمان.

وحتى يحفز الاحتمال الثاني نطالب بما يلي:

أولا: أن يعقد مؤتمر قومي على غرار مؤتمر "تدريس العلوم الشرعية" سالف الذكر، لتفعيل شهادة المرحوم محمد الغزالي في ذلك المؤتمر ولبحث قضية التعليم الديني من أساسها.

ثانيا: أن تهب فئة من أصحاب الضمائر الحية والقلوب الرحيمة لتتولى توعية أولياء الأمور بحجم الجريمة التي يرتكبونها في حق أبنائهم حين يوجهونهم للتعليم الأزهري وهو في حالته الراهنة، متخذين من مصير الدكتور عزت عطية ومن خزعبلات فضيلة المفتي ومن سفاهات الدكتور عبد المهدي عبد الهادي أمثلة أوضح من الشمس في كبد السماء على ما يرتكبون في حق فلذات أكبادهم حين يوجهونهم لهذا النظام التعليمي الذي انتهى عمره الافتراضي منذ مئات السنين، وشهد المخلصون من أهله بفساده.

فلتكن حملة قومية من متطوعين لا يرجون إلا الأجر من الله سبحانه لإنقاذ الأبرياء من ضحايا التعليم الأزهري،

وكما كانت صحية الأوربيين في الحملات الصليبية "اقتل كافرا (يعنون مسلما) تدخل الجنة"...

فليكن شعارنا في هذه الحملة الإنسانية:

انقذ طفلا بريئا من براثن التعليم الأزهري

تدخل الجنة

والله المستعان.